وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

العنـــــــوان

الامتيازات الأجنبية والمؤتمرات الدولية قبل فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى (1844م، 1911م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبة:

- شكم صفية

إشراف الاستاذ:

- أ. بن خليفة محمود

لجنة المناقشة

د. علالي محمود	رئيسـا
أ. بن خليفة محمود	مشرفا ومقررا
د. جفال عمر	مناقشـــا

السنة الجامعية : 1445 - 1446هـ / 2023 – 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه ١٤١٧

إهداء

قال تعالى: « وَ قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ »

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ... و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... الى من علمني العطاء بدون انتظار... الى من احمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي ... أمي الغالية

إلى عائلتي الكريمة إلى إخوتي إلى خالتي واخوالي إلى صديقاتي العزيزات

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله »**

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم ومحى عنا غشاوة
الجهل وانار لنا بنوره الهادي فنحمده عز وجل على هذه النعمة
اتوجه بخالص الشكر ووافر الامتنان والعرفان لكل من ساهم على اتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة، وأخص بالذكر المشرف **"محمود بن خليفة"** لتوجيهاته الدائمة لإنجاز هذا العمل المتواضع وإلى كافة الاساتذة الافاضل بقسم العلوم الانسانية -قسم التاريخ-
ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة الموقرة وأتعهد أمامها بالالتزام بكل انتقاداتها وتوجيهاتها العلمية

قائمة المختصرات

الرمز	الشرح
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
د.ط	دون طبعة
ص	صفحة
ع	عدد
م	ميلادي
مج	مجلد

مقدمة

مقدمة

برزت المطامع الأوروبية الفرنسية خاصة نحو شمال إفريقيا بصفة عامة إلى المغرب الأقصى بصفة خاصة فب بداية القرن التاسع عشر ويرجع ذلك للموقع الاستراتيجي الذي تحتله في سياق التبادل التجاري المتوسطي و انفتاحه على المحيط الأطلسي من جهة و على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى و هذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى التنافس للدخول إليها بأي وسيلة كانت للسيطرة على ثرواتها وإيجاد سوق لتصريف منتوجاتها، حيث بادرت فرنسا بنشاطها الدبلوماسي الكثيف من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الدول الأوروبية (بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا) هذا بالإضافة إلى انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية لتدويل القضية المغربية في المحافل الدولية هذا من جهة و من أخرى أدخلت المغرب في دوامة من الأزمات والصراعات الداخلية و الخارجية الأمر الذي سندرسه في موضوعنا هذا:

- **أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في :

- تسليط الضوء على المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر وإبراز التكالبالاستعماري الأوروبي على المغرب والحصول على امتيازات أفقدت المغرب سيادته وحريته ومكانته الدولية .
- كما تهدف دراستنا على توضيح سياسة فرنسا التي تطيح إلى التخلص من الدول الأوروبية من أجل انفرادها في السيطرة على المغرب الأقصى .
- تنجلي أهمية هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب والتفسيرات التي أبت إلى وقوع المغرب ضحية الاستعمار الإمبريالي من خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

لعل من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

*** الأسباب الذاتية:**

- الفضول العلمي لتوسيع معرفتنا في الأساليب التي انتهجتها الدول الأوروبية للحصول على امتيازات.
- الرغبة في دراسة الموضوع والبحث فيه والتعرف على خباياه .

- معرفة علاقة المغرب الأقصى مع الدول الأوروبية وانعكاساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

- **الأسباب الموضوعية :**

- حداثة الموضوع ومعاصرته.

- إبراز منطقة المغرب الأقصى وأهمية موقعه الاستراتيجي الذي لفت إليهأنظار الدول الأوروبية.

- **حدود الدّراسة :**

امتدت الحدود الزمانية والمكانية للدراسة من **1844**م " معركة ايسلي" إلى بداية القرن **20م**، وهي الفترة التي شهد فيها المغرب الأقصى تعاقب الأحداث التاريخية. تمثلت بدايتها من التحرشات الأجنبية للظفر بامتيازات تساعدها في التغلغل المغرب وتقييد سلطته وحريته، إلى الأزمة المغربية الثانية سنة **1911م** .

- **الإشكالية المطروحة :**

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في أهم الامتيازات والتجاوزات التي شهدها المغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر إلى غاية بداية القرن العشرين والتي مهدت إلى فرض الحماية المزدوجة عليه؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية نطرحهاكالتالي:

- فيما تمثلت أهم الامتيازات التي ظفرت بها الدول الأوروبية؟
- ما هي الضغوطات التي مارستها الدول الأوروبية لتظفر بالمغرب الأقصى؟
- ما هي أبرز الاتفاقيات التي أفقدت المغرب سيادية وسلطته؟
- وهل يمكن القول أن مؤتمر الجزيرة الخضراء كان المرحلة التمهيدية لفرض الحماية على المغرب الأقصى؟

- **الخطة المتبعة :**

لإتمام موضوع دراستنا والإجابة على الأسئلة المطروحة، تم تقسيم الخطة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول رئيسيةوخاتمة، وفهرس الملاحق وقائمة الببليوغرافيا وفهرس المحتويات.

خصص المدخل لإعطاء لمحة عن أصل مصطلح الامتيازات والحديث عن مختلف أنواع الامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأجنبية في المغرب.

الفصل الأول: تطرقنا إلى الضغوطات الأوروبية على المغرب و ما نتج عنها من إجبار المغرب الأقصى بعقد العديد من الاتفاقيات و ما انجر عنه من مؤامرات مع الدول الأوروبية بعد انهزامه في معركة أيسلي وتطوان بفضل هذه الضغوطات الدبلوماسية، تمكنت هذه الدول الأجنبية من الحصول على العديد من الامتيازاتبالمغربية والتي من أبرزها امتياز الحماية القنصلية.

أما الفصل الثاني: الموسوم بالاتفاقيات الفرنسية مع الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى، فقد خصص لعرض الاستراتيجية التي انتهجتها فرنسا لإحكام سيطرتها على المغرب الأقصى من خلال إبرامها لعدة اتفاقيات مع الدول المنافسة لها، اضطرت فيها للتخلي عن بعض ممتلكاتها في إفريقيا مقابل حفاظها على المغرب.

أما الفصل الثالث: فقد عالج موضوع المؤتمرات الدولية الأوروبية وأثرها على المغرب وهي بداية التوغل الفرنسي على الخصوص والإسباني على العموم في المغرب الأقصى، والسيطرة على أهم المناطق المغرب بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء لوقف الزحف الأوروبي عليه.

وأنهينا موضوعنا بخاتمة لاستعراض النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق والوثائق التي أثرينا بها الموضوع، ونموذج لبعض الشخصيات المغربية والأوروبية.

- **المنهج المتبع: في الدّراسة:**

للإلمام بجوانب الموضوع تم الاعتماد على عدة مناهج لمعالجته :

المنهج التاريخي الوصفي لتتبع وقائع الأحداث التاريخية وتقديم وصف دقيق وشامل عنهاويعطينا سياقا زمنيا مترابطا من خلال سرد الاحداث التاريخية. كما اتبعنا المنهج التحليلي: من خلال تتبع وتحليل مجريات الأحداث ومحاولة تفسيرها من خلال ربط الأسباب بالنتائج من خلال تحليل كل مرحلة زمنيا ومكانيا لاستغلال الوسائل التي اتبعتها الدول الأوروبية وفقخطط استراتيجية لبسط سيطرتها عل المغرب الأقصى .

- **الدراسات السابقة :**

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الامتيازات الأجنبية و المؤتمرات الدولية قبل فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى (1844م-1911م)و نجد بحث مقدم كجزء من المتطلبات للحصول على الدكتوراه من قسم التاريخ" بجامعة الملك عبد العزيز" ، تحت عنوان: الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى .و كذلك مذكرة لنيل شهادة الماستر من جامعة " أحمد دراية " تحت عنوان " التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية (1884م - 1912م) محمد غازي ".

- **دراسة في أهم المصادر والمراجع:**

لقد اعتمدنا في انجاز هذه المذكرة على قائمة ببليوغرافية متنوعة المصادر والمراجع :

- كتاب مشكلة الحماية القنصلية من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م " لعبد الوهاب بن منصور الذي أفادنا كثيرا باعتباره مرجع مهم كان سند لنا في المدخل فيما يخص معرفة التجاوزات السياسية وخطر استفحال الحماية الأجنبية في المغرب وأثرها من خلال المستويات المغربية الأوروبية.

- علال الفاسي،الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية،حيث حمل في طياته العديد من الحقائق المفصلة للتنافس الاستعماري على المغرب .

- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851م-1947م)، وكتابه التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894م -1910م) حيث أفادنا كثيرا في التعرف على مجمل تفاصيل التدخل الفرنسي والإسباني في المغرب.

- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، كونه أبرز كل الأحداث والوقائع التي اصطدم بها المغرب مع الدول الأجنبية بداية القرن19م، سواء أوضاع داخلية أو خارجية.

- محمد القبلي تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الذي عالج جل أحداث المغرب من منتصف القرن 19م الممتد بين التغلغل الأجنبي ومحاولات الإصلاح.

- مصدر لابن زيدان عبد الرحمن العلائق السياسية للدولة العلوية،استعنت به للحديث عن اخبار وأحوال كثير من الدول الأوروبية وما عرفته من تطورات عملية وسياسية كما تناول دراسات دبلوماسية بين المغرب والدول الأوروبية.

- **الصعوبات** :

- التضارب في المعلومات في بعض المصادروتداخل الأحداثواختلاف التواريخ مما يصعب في الكثير من الأحيان اجتنابالتكرار .

- كثرة المادة العلمية وتشعبها مما يصعب التحكم فيها وتحديد المهم منها لإثراء الموضوع .

- طول الفترة الزمنية المدروسة التي تمتد من 1844م، إلى غاية1911م، وثرائها بالأحداث في مختلف الجوانب .

و على الرغم من الجهود المبذولة من جانبنا في سبيل أثراء هذه الدراسة ، إلى أن ذلك لم يمنع من ظهور العديد من الثغرات و النقائص ، حاولنا قدر المستطاع التغلب عليها .

مدخل

- مفهوم الامتيازات
- ظهور و تطور الامتيازات الاجنبية في المغرب الأقصى
- أنواع الامتيازات

ابتداء من منتصف القرن 18 ظهرت موجة استعمارية أوربية جديدة تبنت وسيلة جديدة للتغلغل في مناطق نفوذ ذات أولوية اقتصادية، فاتخذت من فكرة الامتيازات بابا يفتح لها وضع قدم في هذه المناطق والتي من بينها مصر وتونس والمغرب الأقصى فاتخذت ذريعة حماية رعاياها بالمغرب سببا في الحصول على امتيازات أصبح من خلالها المواطن المغربي أقل شأنا في الحقوق من الأجنبي

المبحث الأول: تعريف الامتيازات:

الامتيازات لغة مستمدة من الكلمة اللاتينية "Capital, Caput و في اللغات الحديثة Capitulio Capitolation "و نعني بها لغويا تفضيلات أو صلاحيات يتمتع بها مجموعة أفراد أو شخص أو شركة عن غيره يمارس على اثرها نشاطه وفق ما اكتسبه من خلال محتوى العقد المبرم.

الامتياز اصطلاحا هو اتفاقية أو معاهدة تتعهد بموجبها دولة معينة بضمان الحقوق الاستثنائية لدولة أخرى على الأراضي التابعة لها كما أنها تخضع إلى إعطاء نوع من الأفضلية من قبل الحاكم الى رعايا دولة أخرى تكون موثقة في اتفاق أو معاهدة بين الطرفين.

كما استعملت كلمة الامتيازات للدلالة على المميزات الخاصة التي يمنحها النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للأشخاص أو الفئات الاجتماعية سواء حصل ذلك بنص قانوني أو خارج إطار القانون علما أن الاستعمال المعاصر لهذه الكلمة يرتكز على المعنى السيء لها، وينطوي على عدم وجود عدالة اجتماعية [1]

وعموما فالامتيازات الأجنبية تلك الحقوق والصلاحيات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها [2]

[1] أحمد سعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، ط 1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، 2004، ص 48.
[2] سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، د ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000 م ، ص36.

- **الامتيازات الأجنبية:**

لقد منحت الاتفاقيات الدول الأوروبية امتيازات وحقوق للتدخل في شؤون الدولة عن طريق رعاياها من النصارى، وأصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة على الحكام، ونجم عنها خروج الرعايا الأجانب عن طاعة أوامر الدولة مما سبب ضغطا للدولة وأحيانا قيام حركات تمرد وثورات[1].

وقد كان يتمتع بهذه الامتيازات الأجنبية بعض الدول الغربية في مناطق معينة من العالم ولا سيما في الشرق الأوسط وآسيا، سمحت هذه الامتيازات لتلك الدول الغربية بإقامة محاكم خاصة بها للمقيمين في أراضي الدول الأخرى لكي تحاكم رعاياها المقيمين في تلك الأقطار الآسيوية والإفريقية، أين يضيع حق المواطن صاحب لأرض، كما كانت الامتيازات بابا للتدخل الأجنبي وإثارة الفتن الداخلية وخطوة نحو سيطرت الأجانب[2].

المبحث الثاني : ظهور و تطور الامتيازات الأجنبية في المغرب الأقصى

يأتي نظام الامتيازات ضمن سياق اقتصادي يسيطر على التبادلات التجارية بين الدول الغربية والدول العربية الإسلامية. ونظرًا لموقع المغرب الاستراتيجي المتميز وتمتعه بإطلالة على كل من البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وكونه جسرًا يربط بين أوروبا وأفريقيا من جهة، وبلدان الشرق الأوسط من جهة أخرى، لم ينج المغرب من تبعات هذا النظام.

نتيجة للخصائص المذكورة آنفًا، شهد المغرب تطور علاقات تجارية مهمة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع الدول الواقعة على الضفة الشمالية. على الرغم من ذلك، في الوقت الذي كانت فيه القوة الاقتصادية مركزة في الجزء الجنوبي من البحر، استطاع المغرب، بفضل موقعه كوسيط تجاري، أن يحافظ على مكانة سياسية وعسكرية متميزة، مما سمح له بفرض قرارات تجارية. ومع ذلك، شهدت هذه الأوضاع تغييرًا مع تبدلات النظام الاقتصادي والسياسي للمنطقة المتوسطية وضعف الدولة العثمانية.

بعد أن تولت الدولة العلوية زمام الأمور ورسخت أسس حكمها، نجح المولى إسماعيل (1672-1727) في إنشاء قوات عسكرية منظمة بشكل دقيق، انعكس ذلك في إقامة أسوار حول المدن لتطويرها وتشييد قلاع استجابت في بنائها لأهداف عسكرية وتجارية، ساهمت في حماية طرق التجارة الداخلية. كما تميز هذا السلطان بالاهتمام بقضايا الأسرى والقضاء على القرصنة في المجالات السياسية والتجارية، وحاولت القوى الأوروبية في

[1]-إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، دما ، مكتبة العبيكان ، دت، ص 95

[2]-عبد الوهاب الكيبالي ، موسوعة السياسة ، ج 1 ، دو ، دار الهدى ، لبنان ، دت، صص (303 - 310)

المغرب خلال عهده، الحصول على معاهدات تؤمن لها امتيازات مشابهة لتلك الموجودة في الدولة العثمانية، إلا أن المولى إسماعيل لم يستجب لهذه المحاولات. في القرن18، وقع المغرب اتفاقيات مع بريطانيا عززت العلاقات بين البلدين، تركزت حول تبادل الأسرى، وكذلك وقع اتفاقية مماثلة مع فرنسا تناولت قضايا متنوعة بما في ذلك تبادل الأسرى ومواضيع تتعلق بقرصنة البحر.

وأبرمت معاهدات سياسية وتجارية، في حين ظلت العلاقات مع إسبانيا مشحونة بسبب احتلالها لمناطق مغربية عدة مثل أصيلا وسبتة والعرائش والمهدية.[1]

شهدت فترة حكم المولى عبد الله بين عامي1729 و1757 بدايات ما يعرف بنظام الامتيازات، حيث ابرم اتفاق سلام وتجارة مع إنجلترا في العاشر من يوليو1729. من أبرز بنود هذه المعاهدة كان أن يخضع البريطانيون للمحاكمة أمام القادة المغاربة فقط بموازاة مشاركة القنصل البريطاني، وذلك وفقًا للبند الثاني من المعاهدة، بعيدًا عن القضاء التقليدي.

كما نصت المعاهدة في بندها الرابع على أحقية البريطانيين في استيراد المواد الغذائية والضروريات الأخرى من موانئ المغرب لصالح أسطولهم وقواتهم في جبل طارق دون الخضوع للرسوم الجمركية. وفي سياق متصل، وقع المولى عبد الله اتفاقاً مع أمراء سبعة أقاليم من منطقة فلامنكو أعفى بموجبه الرهبان من تفتيش صناديقهم وضمن احترام مساكنهم في سلا .

بتولي محمد بن عبد الله الحكم في عام1757 حتى1790، استعاد المغرب قوته واستقراره، وظل تحت رعاية قوة وأمن متجدد خلال فترة حكمه. إذا كان المولى اسماعيل قد وضع الأسس العسكرية للدولة وتحكم في نفوذها في كافة أرجاء المملكة، فإن السلطان محمد بن عبد الله بدوره عزز القواعد العسكرية والدبلوماسية، وأكد على استقرار دعائم الدولة، وبذلك دفع باتجاه تطوير التجارة وتعزيز العلاقات الدولية .

برز دور المجال البحري في المغرب بشكلٍ لافت، حيث تنبه السلطان إلى الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للمغرب الذي يمتد على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي على حدٍ سواء. وقد رآى في ذلك فرصةً ذهبية لتعزيز الاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية، مما يوفر درعًا حصينًا لتنمية الدولة. لهذا السبب، أقدم على تأسيس الأسطول البحري المغربي المعروف بالأسطول المحمدي في سنة1759، وشرع في إعادة تأهيل المدن الساحلية الرئيسية مثل الفضالة والسويرة؛ بالإضافة إلى استعادته لآخر معاقل البرتغاليين في مدينة الجديدة. كذلك، نجح في

[1] عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوي ، تق، عبد اللطيف الشادلي ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1999، ص49.

إبرام عدة معاهدات واتفاقيات للسلام والتجارة مع دول أجنبية متعددة بغية تفعيل الحركة التجارية، الحفاظ على السلام وضمان مصالح البلاد.[1]

- **تطور الامتيازات الاجنبية في المغرب خلال القرن 18**

شهد القرن الثامن عشر تطور امتيازات الأوروبيين في المغرب، وتميزت هذه الفترة بخصائص فريدة ساهمت في تطوير التجارة واستحداث أساليب جديدة فيها. وعليه، تضمنت الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول الأجنبية العديد من الامتيازات التي اعتبرها السلطان محمد بن عبد الله وسيلة لتسهيل التجارة دون أن تؤثر سلبًا على المشهد السياسي للمملكة أو تمس بسيادتها ووحدتها الوطنية والاجتماعية. بدأت هذه الامتيازات بأثر محدود على الأوضاع السياسية "كما لو أنها جرثومة صغيرة بالكاد تُلاحظ، ومع الوقت نمت وتطورت لتصبح قوة ضاغطة تحاصر المغرب بإحكام، مما أدى إلى استنزاف قدرته على المقاومة والدفاع."

ومن بين المعاهدات التي منحت الأجانب امتيازات تجارية، كانت المعاهدة المغربية–السويدية في عام1763 التي ضمنت حماية الأرواح والممتلكات للسويديين في كافة الموانئ والمدن الساحلية المغربية، فضلاً عن منحهم الحق في تعيين القناصل والسماسرة، وإعفاء موظفيهم من الضرائب استنادًا إلى المادة الخامسة عشرة.

وسمحت المادة السابعة عشر للقنصل السويدي بمحاكمة الجنايات في صفوف رعاياه وفقاً لقانون بلاده. وفي حال نشوء نزاع بين رعية سويدي وغيره من الجنسيات، يتم الفصل في الأمر بواسطة السلطان المغربي والقنصل السويدي .

تضمنت الاتفاقيات الموقعة بين المغرب ومملكة البندقية اتفاقيتين رئيسيتين، الأولى في يونيو من عام1765 والثانية في أكتوبر من عام1795، بالإضافة إلى معاهدة أبرمت مع نابولي في الشهر ذاته.

هذه المعاهدات منحت رعايا الدول الموقعة الحق في دخول المغرب والإقامة والتنقل به حرية دون أية قيود، وكذلك حرية اختيار وكلاء مغاربة لتسهيل أعمالهم التجارية وضمان حمايتهم، مع إعفائهم من جميع الضرائب والرسوم التي يفرضها المخزن[2].

كما أقرت بإنشاء قضاء قنصلي خاص يحكم في القضايا بين رعايا هذه الدول وفقًا لقوانينها الخاصة، إضافة إلى قضاء مشترك يتولى فيه القناصل بالاشتراك مع الولاة المغاربة الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين المغاربة والأجانب.

[1] مصطفى البطراوي ، الإمتيازات الاروبية في المغرب الأقصى ، ظهورها و تطورها خلال القرن 18-19 م ، مجلة الحكوة للدراسات التاريخية، ع 12، جامعة بويرة ، الجزائر ، 2017، ص130.

[2] أبو العباس الناصري ، الإستقصا لإخبار دول المغرب الأقصى ، ج7 ، دار الكتاب ، دار البيضاء ، 1997 ، ص63-73-77.

دراسة المعاهدة المغربية الفرنسية الموقعة في28 مايو1767 تكشف عن مضمون لا يختلف كثيرًا عن سابقيه من المعاهدات. هذه المعاهدة كرست سلسلة من الامتيازات للتجار الفرنسيين في المغرب، منها حرية الحركة برًا وبحرًا وضمان الأمن.

صنفت الاتفاق للفرنسيين حقوق مثل تمثيلهم القنصلي، واختيار القناصل للتجار وقادة الأسطول كما ورد في المادة الحادية عشر. هذا بالإضافة إلى حق القناصل في محاكمة الفرنسيين وضمان حرية ممارسة شعائرهم الدينية، مع إعفائهم من كل أشكال الضرائب وفقًا للمادتين الثانية عشر والثالثة عشر.

وضعت المعاهدة المغربية مع الدانمارك في العام1767 مجموعة من الامتيازات للتجار والرعايا الدنماركيين على غرار ما تم تقديمه في المعاهدة المغربية-البرتغالية في1773، والتي اشتركت بشكل عام في بنود مشابهة للمعاهدات السابقة.

أخذت العلاقات مع بريطانيا طابع الشد والجذب خلال حكم السلطان محمد بن عبد الله، والذي رفض تجديد معاهدة السلام والتجارة التي أبرمها والده مع بريطانيا في 1756 باستثناء تمديدها لعام إضافي. هذا التمديد جاء بشرط طلب تعيين مبعوث من الملك جورج بصلاحيات واسعة للتفاوض.

كانت العلاقات بين المغرب وإسبانيا تتسم بالإيجابية، إذ تم التوقيع على معاهدة مع إسبانيا في مايو1767 تضمنت المعاهدة إذنًا للإسبان بممارسة الصيد قبالة السواحل الأطلسية للمغرب حتى منطقة أغادير جنوبًا، مع حصر هذا الحق بالإسبان فقط. لاحقًا، تم التوقيع على اتفاقية

صداقة وتجارة في مايو1780، الأمر الذي سمح لشركة كامباناريسو الإسبانية بتعزيز التجارة مع المغرب من خلال فرعها بالدار البيضاء

وبعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام1776، أبدى السلطان محمد بن عبد الله تعاطفه مع الجمهورية الحديثة، مؤكدًا أن رعاياه لن يهاجموا السفن الأمريكية ومعربًا عن رغبته في إبرام معاهدة صداقة وتجارة مع الولايات المتحدة.

تم توقيع أول معاهدة سلم وتجارة بين الولايات المتحدة والمغرب في عام1788، حيث كانت شروط هذه المعاهدة مشابهة لما تم التفاوض عليه سابقًا مع الدول الأوروبية. كانت أهم أولويات الولايات المتحدة هي ضمان حماية السفن والمواطنين الأمريكيين في المغرب، وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين

ومن خلال هذه السياسات، يظهر أن الانفتاح والسياسة التجارية النشطة التي اتبعها السلطان محمد بن عبد الله، والاتفاقيات التي أبرمها مع دول أجنبية، قد أرست الأسس للحصول على امتيازات تجارية متعددة لهذه الدول. وبالتالي، شكلت فترة حكم محمد بن عبد الله مرحلة تاريخية هامة لدراسة القواعد الاساسية التي قامت عليها نظم الامتيازات التجارية لاحقًا.[1]

المبحث الثالث : أنواع الامتيازات:

من بين الامتيازات التي ظفرت بها الدول الأوروبية في المغرب الأقصى[2]، والذي يشهد خللا وتدهورا في الأوضاع الاجتماعية والسياسية خاصة بعد وفاة مولاي إسماعيل [3]، فنذكر أهم الامتيازات التي حضت بها هذه الدول الأجنبية.

1) حق التجارة

كان المغرب يتحكم في التشريع والتنظيم لتجارته الخارجية مع الدول الأوروبية، فكان يعين الموانئ الواجب فتحها في وجه تجار أوروبا وكذلك يحدد قيمة الرسوم الجمركية الواجب أداؤها من طرفهم عند التصدير والاستيراد، ويمنع عليهم تصدير المنتوجات الاستراتيجية كالحبوب والماشية والزيوت والأصواف والجلود، باعتبارها تدخل في اطار الأمن الغذائي و تحتاج إليها البلاد وقت الضرورة ، وأنها مصدر قوة حتى في أوقات الرخاء ولا يجوز إعطائها للأجانب.[4]

غير أن المغرب شهد فترة ضعف مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أفقدته سلطة التحكم بأمور التجارة الخارجية، فاضطر الى ابرام عدة معاهدات ذات طابع اقتصادي جرّدته من مصالحه لصالح قوى أجنبية أخرى 8كانت بدايتها معاهدة موقعة بين السويد و المغرب في 16 ماي 1763م، الذي نص في الفصل الخامس عشر " **أن للسويديين أن يجعلوا من القناصل ما يريدون ويختارون بأنفسهم، كما أن لهم أن يجعلوا من السماسرة ما يحتاجون إليه .. وكل من انضاف اليهم من أهل الذمة وغيرهم يقضون لهم أغراضهم لا يكلفون بوظيف ولا مغرم الا الجزية فإنها لا تسقط على أهل الذمة.** " [5]

---

[1] مصطفى البطراوي ، المرجع السابق ، ص137.

[2]– و يشمل ذلك البلاد المغربية التي تمتد من الساحل الأطلسي غربا إلى وادي أم الربيع جنوبا و عاصمتها طنجة –أنظر: حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس2 ، دار الرشاد، القاهرة، 1997، ص–ص61،62.

[3] عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م،ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985،ص 98.

[4] ابراهيم كريدية ، الحماية أصلها وتطورها، د ط ، زاوية زنقتي وبوزانسي ، الدار البيضاء، 2013م، ص 05.

[5] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع نفسه، ص ص، 9-10.

" المعاهدة المغربية الفرنسية المبرمة في 28 ماي 1767م وقد ورد في الشرط الحادي عشر منها ' أن من استخدمه قناصل فرنسا من كاتب و ترجمان و سماسير وغيرهم لا يعترض لهم بوجه من الوجوه، و لا يكلفون بشيء من التكاليف في نفوسهم وبيوتهم كيفما كانت هذه التكاليف ولا يمنعون من قضاء حاجات القنوات و التجار في أي مكان كانوا. [1]

و قد نشأ عن حق التجار الإمتياز المالي فنص في معاهدة التي أبرمت في 1770م، بين م مراكش و الدنمارك " على التجار الدنمارك أن يأتوا لإيالة سيبدنا المولى و يبيعوا و يشتروا في جميع المراسي و لا يلزمهم في الداخل والخارج أكثر ما يلزم غيرهم من أجناس النصارى. كما جاء في معاهدة أخرى بين مراكش و المانيا أن التجارة تكون متساوية ومطلقة بين الدولتين و تكون لرعايا ألمانيا الحقوق والامتيازات الكائنة والتي ستكون في المستقبل لرعايا الدولة الأكثر تفضيلا"، أي السماح للتجار الأجانب بكراء وبناء المخازن لسلعهم بالموانئ و المدن وأعض لهم على جميع الضرائب. [2]

وأبرمت المغرب معاهدات تجارية مع عدد من الدول، مثل انجلترا 1895م، وألمانيا 1890م، وفرنسا 1892م[3]، وقد حددت تلك الاتفاقيات المواد المصدرة من المغرب والمستوردة إليه، وبينت مدخل نوعها ومقدار الرسوم المستخلصة عنها كما أنبأت عن المواد و البضائع المحتكرة، وإلقاء نظرة على التشريع الجمركي المغربي وكان إمضاء تلك الاتفاقيات سببا مباشرا لإدخال المغرب في مشاكل وأزمات داخلية، مثل: أزمات سنوات 1856م، حتى 1859م، أدت إلى النقص التصدير 60% وفي الاستيراد نسبة 80% وكذلك أزمة سنة 1874م، إلى 1884م، أفضت إلى نقص 45% في التصدير وآخر في الاستيراد قدره 28%، وابتداء من سنة 1878م ، وبدأت حصيلة التصدير من الاستيراد تتناقص حتى صارت صفرا سنة 1892م، وبهذه ال اتفاقية وما سبقتها من اتفاقيات مشابهة أصبح من حق التجار الأجانب نهب خيرات المغرب السطحية والباطنية ، ليغرقوه في خصاص ومجاعة و أوبئة ويصيب اقتصاده العتيق في أساليبه وتقنياته بأزمة خانقة لم يستطع الفكاك منها .[4]

---

[1] المرجع نفسه ، ص5.
[2] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص 5.
[3] مصطفى بوشعراء ،الاستطان والحماية بالمغرب (1863م - 1896م) تق: عبد الوهاب بن منصور، ج1المطبعة الملكية، الرباط، 1984م، ص298.
[4] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص 5.

2) حق الإقامة والتنقل والعبادة:

كان الأوروبيون محرومين من هذا باعتبارهم من أعداء هذه البلاد حتى الذين لم يكونوا في حرب واقعية معها و ذلك بناءً على قواعد القانون العالم الإسلامي الذي تأخذ به مراكش ولكنها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر لما بدأت تعقد معاهدات الأمن والتجارة مع بعض الدول الأوربية، أعطت لهم حق الإقامة والتنقل فيها في بعض المدن[1] وحرمت السكن فزاد عددهم بالمغرب. ومع إبرام الحماية وصل عدد الجاليات إلى ما يقرب 19.243 شخص، و قد استغل هؤلاء الأجانب هذه الحقوق للقيام بحق المخزن بمجموعة من الأعمال التعسفية التي لا تجيزها القوانين المحلية والمعاهدات الدولية من بينها.[2]

حرية التنقل لم تمنع أصحاب الامتياز من الدخول إلى بعض الأماكن الحربية أو ما يشابهها وهذا الحق استغل لأعمال الجوسسة لحساب دولهم التي كانت مطامعهم في الاستلاء على هذه البلاد.[3]

3) حق حرية المسكن

هذا الامتياز جعل الأجنبي يأوي المجرمين والخارجين عن القانون من رعايا المغاربة ويتخذ من منزله وكرا لتهريب الأشياء الممنوع بيعها. إضافة الى ذلك استعمل السكن لتهريب الأسلحة والذخائر التي كانت توزع على القبائل لإثارة الاضطرابات الداخلية في البلاد. [4]

4) حق العبادة:

هو من الحقوق الطبيعية التي تسمح بها جميع الدول في الوقت الحاضر للأجانب المقيمين في بلادهم، وكان تطبيقه في مراكش مبنيا على مبدأ الشريعة الإسلامية في التسامح الديني، وتم تسجيله في الكثير من المعاهدات التي أبرمتها مع الدول الأجنبية على أساس المعاملة بالمثل. غير أن هؤلاء الأجانب قد أساؤوا استعمال الحق في حرياتهم الدينية وبدأوا ينشرون دينهم بين المراكشيين كما لو كانت مراكش مجموعة من القبائل المتوحشة لا دين لها.[5]

[1] محمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب، دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله"، ط3، منشورات عكاظ ، الرباط، 1988 م ، ص 90.
[2] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص ص 5-6.
[3] محمد أحمد بن عبود، ا لمرجع السابق ، ص93..
[4] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص 6.
[5] محمد أحمد بن عبود، ا لمرجع السابق ، ص94.

5) حق تملك العقار:

منع التشريع المغربي فيما سبق على الأوروبيون تملك عقارات بالبلاد، لكن الدول الاستعمارية بفضل العديد من الاتفاقيات انتزاع امتياز التملك من الحكومة المغربية أجاز لها امتلاك العقار [1] حيث رخصت المادة الخامسة من ال اتفاقية التجارية المبرمة سنة 1861م، بين المغرب وإسبانيا للرعايا الإسبان حق شراء العقار في المغرب بموافقة ولاتها العقارات ويتصرفون فيها بحرية سواء كانت منزلا للسكن أو دكانا للتجارة أو أرضاً للحراثة، وبحكم هذه المادة اكتسب الأجانب من كل الأجناس الحق في تملك العقار بالمغرب لأن أي امتياز يمنح يسرى على جميع الرعايا دون الحاجة لمعاهدة أخرى. [2]

6) حق القضاء

من أهم الامتيازات الخاصة هو **الامتياز القضائي**[3]، اذ كان القضاء المغربي يستمد أحكامه من مصدرين أساسيين هما القرآن والسنة وبذلك فان قانون المغرب قانونا شرعيا يهتم بكل مجالات الحياة البشرية، ويتصف بالتسامح مع الذميين من أهل البلاد والأجانب الأوروبيين.[4]

و قد مر بنا أن الحكومة المراكشية كانت تترك القنصل الأجنبي حق النظر فى النزاعات التي تنشأ بين رعاياها باعتباره حكما وفق ما تسمح به القواعد الشرعية في البلاد الإسلامية، و كانت الحكومة المحلية تفعل ذلك بمحض اختيارها و كان في استطاعتها أن تغير ذلك أو تعدله بتشريعها الداخلي وحده لأن مركزها الدولي لم يكن يسمح لأي دولة أن تفرض إرادتها عليها أو تحد من حقها في مباشرة سيادتها الداخلية و الخارجية في العهد الأول.[5]

و لكن تغير الحال سنة 1797م عندما قبل السلطان مولاي سليمان (1792م،1822م) بمنح امتياز قضائي للإسبان، ستستفيد منه دول أجنبية أخرى جوهره " أن المدعي يتبع المدعى عليه إلى محكمته" و معناه إذا كان المدعي مغربيا و المدعى عليه إسبانيا ، فالفصل في نزاعها يكون من اختصاص القنصل الاسباني الذي غدا قاضيا و يطبق قانونه لا على مواطنيه وحسب، و انما أيضا على المواطنين المغاربة ، وعلى السلطة المحلية أن تقوم بتنفيذ ما يصدره من الأحكام" ، وفي تطبيق هذه القاعدة القضائية المبتدعة خروج وتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تقضي بأن المسلم لا يمكن أن يقاضى من طرف قاضي غير مسلم و بقانون غير الإسلام و في بلد غير إسلامي.[6]

[1] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص 8.
[2] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع نفسه، ص41.
[3] أحمد محمد بن عبود ، مرجع السابق ، ص95.
[4] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص 7.
[5] أحمد محمد بن عبود ، مرجع السابق ، ص95.
[6] إبراهيم كريدية ، المرجع السابق، ص 7

6)حق حماية الرعايا المغاربة

ويعد أخطر امتياز طفرت به الدول الاستعمارية المتربصة بالمغرب بتحويل ولاء جزء من الرعايا المغاربة عن دولتهم لخدمة أغراضهم الاستعمارية ومن هنا يمكننا تعريف معنى الحماية القنصلية والمعروفة أيضا بالحماية الدبلوماسية والحماية الفردية ، و أنها امتياز غريب العدد منح من الدول الأوروبية يسمح لممثليها في المغرب بإضفاء حماية دولهم على مستخديمينهم من الرعايا المغاربة ليصبح هؤلاء خاضعين لسلطتهم السياسية و القانونية و يعفيهم المخزن من كافة الضرائب و الالتزامات المفروضة على غيرهم من المواطنين.[1]

و يعرف " **محمد العربي مغريش**" الحماية الدبلوماسية والقنصلية "**على أنه نظام يمنح لمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في حماية دولهم لرعاياه، فيصيرون يحملون الجنسية ويقيمون باستقرار فوق أرضه غير خاضعين لقوانينه ، ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداءه من ضرائب والقيام ما يقومون به خدمات وطنية**[2] .

و من مميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الإحتلال وجميع ما يترتب على اصلاحاتها الإدارية و الاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية، ومن الواضح أن هذا النظام يتماشى مع أهداف القوى العامة من الاستعمار وأن فكرة الحماية منذ نشأتها كانت تقوم فعلا على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط اشرافا فنيا على الإدارة الوطنية و توجهها دون أن تحل محلها، و لعل أبرز النتائج المترتبة على نظام الحماية هو تولي الدولةالحامية الشؤون الخارجية و الدفاع[3] .

أما "**عبد الوهابن منصور**"يعرفها :" **هو نظام شاذ عجيب لا يقبله طبع قويم و لا يسلم به منطق سليم ، لأنه يتنافى مع سيادة الدولة و انبساط سلطاتها وقوة قوانينها وأحكامها التي يجب أن تطبقعلى جميع المقيمين فوق أرضها ،سواء كانوا وطنيين أصلاء أو أجانب دخلاء .**" [4]

أصناف المحميين : وهم خمسة أصناف ممكن حصرها فيما يلي :

---

[1] إبراهيم كريدية ، المرجع نفسه ، ص 11.

[2]- محمد العربي معريش ، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873م – 1894م)، ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1989م ، ص 40.

[3]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر،(الجزائر،تونس، المغرب الأقصى) ، ط6 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 1993م، ص 190

[4]- عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص 5

- **المحميون:**

وهم في الأصل مغاربة اكتسبوا جنسية أجنبية حفظا لمصالحهم المادية ،و بالولادة أو بالزواج بالخارج ، ولم يكن المخزن يعترف لهم بذلك، فإذا عادوا إلى الوطن فهم مغاربة كامل الحقوق وأغلب هؤلاءكانوا من اليهود[1].

- **المحميون القنصليون :**

وكانوا مستخدمين بالمفاوضات أو بالقنصليات، كالكتاب و الترجمة و الأعوان وكان عددهم محصور من حيث المبدأ. [2]

- **المحميون التعسفيون أو الإستثنائيون:**و هم مجرد تجار كانوا في الغالب من اليهود المغاربة لا علاقة لهم بالعمل مع الوزراء والقناصل[3].
- **الخلطاء أو المخالطين** : وهم المغاربة المشركون مع الأجانب في عمل من أعمال الفلاحة، كتربية الماشية بحيث يساهم الأجنبي برأسمالية[4] .
- **السماسرة أو السمسار:**وهو الوسيط في التجارة بين المغاربة والأجانب،[5] و قد كان من نتيجة هذا الإمتياز أنها شلت بين الدولة المراكشية تشريعيا وقضائيا في مباشرة سيادتها و القيام بأي إصلاح في النواحي السياسية والقانونية و الإقتصادية والاجتماعية[6] .

ويمكن القول أن هذه الامتيازات قد كانت البدايات الأولى التي ساعدت الدول الأجنبية (فرنسا ، إسبانيا) لتظفر بالمغرب و الدخول في شؤونها الخاصة إقتصاديا، وهذا ما أدى إلى سلب خبرات البلاد وحقوق المواطنين وتحديد من سلطة السلطان والمخزن.

---

[1]-مصطفى بوشعراء ، المرجع السابق ، ص 420

[2]- المرجع نفسه، ص 421

[3]-إبراهيم كريدية ، المرجع السابق ، ص18

[4]-المرجع نفسه، ص 18

[5]-عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق ، ص8

[6]-أمحمد أحمد بن عبود، المرجع السابق ، ص109

الفصل الأول

البدايات الأولى للأطماع الأوروبية على المغرب الأقصى

- الضغوط السياسية و العسكرية
- الضغوط الإقتصادية
- نتائج الضغوطات الأوروبية على المغرب الأقصى

منطقة المغرب الأقصى محلا للمنافسة بين الدول الأوروبية بحكم موقعها الاستراتيجي الملائم والسعي من أجل السيطرة على الإقتصاد المغربي لإشباع رغباتهم المادية واستحداث أسواق جديدة فيها فباحتلال فرنسا للجزائر سنة **1850م**، وفرض الحماية على تونس سنة **1881م** شكل ضغط قوي على المغرب الأقصى ففرنسا كانت ترى من حقها التزام فيها وراء الحدود الغربية موسعة بذلك ممتلكاتها بينما كانت إنجلترا المهيمنة على أسواق المغرب ترى هي الأخرى أن من حقها أن تبقى سيدة المضيق بالاستقرار قبالة جبل طارق ، أما بخصوص إسبانيا المتعللة بحضها و مليلية فكانت متمسكة بحق الجواربا بالحقوق التاريخية الموروثة عن إيزابيلا الأولى ملامح إستعمارية بلغت ذروتها بعد هزيمتي الجيش المغربي الأول في موقعة إيسلي**1844م**،أمام القوات الفرنسية، والثانية بعد احتلال قوات الإسبانية لتولوان**1860م**، التي اكتشفت معها الغطاء الحقيقي لهشاشة الوضع المغربي, وزيادة من حدة التنافس الأوروبي حول المغرب في سنته **1880** م – **1884م** .

أولا : الضغوط السياسية والعسكرية

1) التصادم المغربي الفرنسي (معركة ايسلي 1844م) :

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر عام **1830م**، بداية حقيقية مهدت الطريق أمام إمكانية توسيع المشروع الاستعماري الفرنسي في بقية بلدان الشمال الإفريقي وخاصة في تونس والمغرب،[1] وتتضح أطماع فرنسا في المغرب في ذلك الوقت من أقوال الكتاب الفرنسيين الذين كانوا يعبرون عن سياسة بلادهم فقد كتب فكتوربيرارد في : عام **1906م** يقول : " **إن المغرب لا بد أن يصبح لنا،إنه لا بد من توحيد امبراطوريتنا الإفريقية** "[2]. وقد أطلق هؤلاء الكتاب على شمال إفريقيا (تونس الجزائر المغرب) اسم فرنسا الجديدة [3].(**انظر الملحق رقم 01 ص87**)

[1] – محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط ، 2011م ، ص459

[2] – شوقي عطا الله جمل ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 314

[3] – المرجع نفسه، ص 314

أ) أسبابها:

و يمكن حصر أسباب هذه المعركة في:

بدأت بوادر الأزمة في العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان"عبد الرحمان[1]" **1822م،** (انظر الملحق **02**رقم ص**88**)**1859م**[2]،أنه منذ استقرت فرنسا في عاصمة الجزائر اخر محرم **1246هـ/ 5يوليو1830م**،فبدأانهيار الحكم التركي ولم تتجأوز الفيالق الفرنسية أول الأمر السواحل فجمع أهل تلمسان على مبايعة المولى عبد الرحمان وجه له وفدا لذلك[3] .

وقد نهج المولى **عبد الرحمان** في بداية سياسته المماطلة لأنه كان يخشى التورط في أزمة دولة لم يكن بإمكانه الخروج منها ، لكن أمام الحاح التلمسانيين و التأكد الذي قدموه في ردهم على جواب علماء فاس للسلطان و ما قدموه من حجج لمعارضة هذه البيعة أنه إذا كانوا قد نكثوا بيعة الخليفة العثماني فإن ذلك لم يكن مجرد نزوة عابرة ، وإنما لأن هذا الأخير كان بعيدا عنهم ولم يكن يستطع الدفاع حتى من نفسه و هكذا انتهى الأمر إلى قبول السلطان بيعتهم وترشيحه ابن عمه " **عليا بن سليمان**" لولاية تلمسان .

حطت الحملة المغربية المكونة من جيش الوداية رحالها بتلمسان واستعانت ببعض الزوايا من زأوية الطبية ذات الأصل المغربي للنهوض بشؤون المقاومة ، لكن العسكر سرعان ما دخل في صراع مع كراغلة تلمسان[4] .

إلا أن فرنسا لم تبقى مكتوفة الأيدي اتجاه هذا التحرك الذي أقدم عليه الجزائريون و المغاربة معا، بل رأى أن من الحكمة تقتضي اللجوء إلى الدبلوماسية أولا مع انذار و تهديد حتى تسحب المغرب جيشها فوجه الجنرال كلوزيلإلى " **دولابورت**" القنصل العام الفرنسي بطنجة بدعوة إلى التدخل لدى العاهل المغربي حتى يسحب جيشه فورا و أن يقوم المغرب بأداء التعويضات عن الخسائر الناجمة عن تدخله[5].

---

[1]-**السلطان عبد الرحمان:** أمير المؤمنين عبد الرحمان بن هاشم بن محمد بن عبد الله بن اسماعيل، ولد عام 1204هـ، و بويع بفاس في 15 ربيع الأول1238هـ، بعد وفاة عمه السلطان مولاي سليمان، وكانت وفاته بمكناس يوم الاثنين 29 محرم 1276 هـ) و دفن بضريح جده السلطان مولاي إسماعيل، **للمزيد انظر** إلى : مولاي عبد الرحمان بن زيدان: العز و الصولة في معالم نظم الدولة، ج1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط 1961م ،ص 10.

[2]- فادية عبد العزيز القطعاني ، الحركة الوطنية المغربية (1912م- 1937م) ، مج 1 ، ع 16، جامعة بنغازي ، دم ، 2014م ، ص 38.

[3]- عبد العزيز بن عبد الله ، تاريخ المغرب في العصر الحديث والفترة المعاصرة ، ج 2 ، دط، دار البيضاء، الرباط، ص 56 .

[4]- محمد القبلي ، المرجع السابق ، ص463.

[5]- ابراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ ، ج 3 ، ط2 ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء، 1994م، ص189.

وقد بدى واضحا دخول القول القوى للدبلوماسية الانجليزية في القضية الجزائرية منذ الوهلة الأولى ويعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات فقد ادركت انجلترا أنّ التوسع الفرنسي في المتوسط يعني القضاء على مصالحها التجارية و السياسية والاستراتيجية في المنطقة، و بالتالي تعرض مناطق نفوذها وارتكازها للخطر وفقدانها لمناطق تمركزها في المتوسط سيؤثر تأثيرا كبيرا على طريقها المؤدي إلى الهند كما يؤثر على تجارتها الخارجية[1] .

الدعم اللوجستيكي الذي يتلقى الأمر من السلطان شخصيا في هذا الصدد يذكر الكولونيل اسكوت باعتباره شاهدا على كيفية الامداد بالسلاح والدعم الذي كان يتلقاه الأمير من السلطان عبد الرحمن: ".. **وفي الفاتح من سبتمبر بدأ هذا الشهر بوصول قافلة من فاس تتكون من ستين بغلا مثقلة بالاقمشة للجيش، ومائة برميل من البارود من نفس المصدر الذي جاءت منه مواد أخرى من بضعه أيام[2]**"..

كما كانت الأراضي المغربية قاعدة استراتيجية يلجأ إليها الأمير عبد القادر كلما دعت الضرورة والحرب إلى ذلك خاصة بعد سقوط عاصمته المنتقلة فكانت منطقة الحدود الشرقية للمغرب الملاذ الآمن للأمير يستربح و يعيد ترتيب جيوشه والاستعداد لمواجهات القادمة إضافة إلى هذا فقد وجد الأمير الدعم الكافي والمادي والبشري من القبائل المغربية[3] .

احتلال "**لالا مغنية**" حيث كانت الحدود الجزائرية المغربية غير واضحة، فهناك جزء غير محدد بوضوح استغله الفرنسيون في إثارة الفتنة مع المغاربة قصد إحتلال بعض المناطق هناك بحجة ملاحقة الأمير عبد القادر[4] والتصدي له،فقام الفرنسيون بالتوغل داخل الأراضي المغربية،حيث انشأوا بقيادة "موريسر" معسكر في منطقة تسمى "**لالا مغنية**"[5]بخمسة آلاف جندي معززين بثمانية مدافع محضة و بخنادق عرضها أربعة أمتار، و عمقها متران على بعد **30**كلم من الوحدة لمراقبة التحركات المغربية[6].

---

[1]– فهيمة يوسليت ، التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى (1880 – 1912م)، رسالة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2015م،2016م، ص14.

[2]– عزالدين بن سيفى ، العلاقات الجزائرية المغربية (1246هـ،1330هـ/1912م،1830م)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربيالحديثو المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2017 م – 2018م ، صص 112 – 113.

[3]– المرجع نفسه، ص 113.

[4]– هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: ابو قاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس ، دت، ص 222.

[5]–**لالا مغنية** : هي المكان الذي عسكر فيه لاموريسيير و حفر فيها الفرنسيون عند دخولهم لحدود المغربية خنادق، و علقوا معداتهم ، ينظر إلى : هنرى تشرشل، المرجع نفسه، ص 122.

[6]– اسماعيل مولاي عبد الحميد، تاريخ الوحدة وأنكاد في دوجة الأمجاد، ج 1،ط1،د د، د م، 1985م، ص 114.

حيث نجد أن الفرنسيون دنسوا المكان وانتهكوا قداسته الدينية عن طريق حفر خنادق و تدمير المكان[1].

و نتيجة الدعم المتواصل الذي يتلقاه الأمير عبد القادر هذا ما منح الفرنسيون ذريعة التدخل في شؤون المغرب واختراق حدوده من حين لآخر ، وذلك بدعوى حق المطاردة لمتمرد، وإزاء ذلك أرسل السلطان قواته إلى الحدود مع الجزائر وكأنه يستعد لمحاربة الفرنسيون فما كان من "**بيجو**" القائد الفرنسي في الجزائر إلا أن يرسل إنذار لحاكم وجدة طالبا منه طرد الأمير عبد القادر وتسريح الجيش المغربي المرابط على الحدود[2] .

لكن هذا الإنذار تم رفضه من طرف السلطان المغربي،و كرد فعل على هذا الرفض قام الجنرال "بيجو" بإحتلال وجدة في **19** جوان **1844م**[3].

قصف طنجة بعد توجيه قنصل الفرنسي دي نيون "**Denion** " رسالة بتاريخ **23جويلية**إلى السلطان المغربي يطلب منه جوابا مجددا حول الشروط التي طرحت في لقاء 11 جوان معطيا إياه مهلة 8 أيام للرد على مطالبه[4]، إلا أنه لم يجب على رسالته، فكان نتيجة لذلك قصف طنجة يوم **6**أوت **1844م**، من قبل الدوق " **دي جوانفيل**[5] ."

هنا تأكد المغاربة بأن الدول الأوروبية بما فيها الصديقة كبريطانيا لا تنوي حمايتها أو التدخل في هذا الصراع،[6] الأمر الذي أدى بالسلطان عبد الرحمان إلى تصعيد الموقف المغربي إلى مواجهة العسكرية في واد ايسلي[7] .(الملحق رقم **02** ص **88**).

---

[1]– هنري تشرشل ، المصدر السابق ،صص 222، 223.

[2]–فهيمة بوسليت، المرجع السابق ، ص 17.

[3]– محمد عبد القادر الجزائري ، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر، ج 1 ، المطبعة التجارية ، الإسكندرية ، 1903م ، ص 291.

[4]– ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 201.

[5]– علي بن عبد السلام التسولي، أجوبة اتسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، تح: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1996م، ص52.

[6]– ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر ، دط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م، ص197.

[7]–**إيسلي** : حصن تحيط به الأسوار في سهل ويقع بين مفازة انكادو و إقليم تلمسان، يؤكد بو المؤرخون أنه من تأسيس الأفارقةالقدامي ، ليكون بمثابة حدود لهذه المملكة، كان أهلا جدا بالسكان في دولة بني عبد الواد الذين كانوا يقيمون به حامية قوية ضد أعراب الصحراء لكن الأمير المريني يوسف خربة، وبقي خاليا مدة طويلة إلى أن جاء بعض النساك وسكنوا فيه ، انظر إلى : مارمولكربخال، افريقيا، تر : محمد حجي، وآخرون، ج 2، دار المعرفة ، 1984، ص ص 293-294.

ب) نتائجها :كانلمعركة "**إيسلي**" نتائج كبيرة في مختلف المجالات نذكر منها:

خسارة الجيش المغربي عدد كبير من الجنود حيث بلغ عدد القتلى **800** شخص و**1500**إلى **2000** جريح و **1200** أسير لدى الجيش الفرنسي[1].

خسائر فادحة في طنجة و الصويرة التي كانت عاجزة عن مواجهة القصف الفرنسي، حيث كان القصف في الصوبرة أكثر تدميرا للبشر و العتاد على سواء، و يقول شاهد عيان: " **هاجمت المراكب الفرنسية المدينة و صب فوقها مطرا من النار و الحديد[2]**" .

أظهرت معركة إيسلى حاجة المغرب إلى جيش مدرب على الأساليب البحرية الحديثة و قد كشفت هذه المعركة نواحي الضعف والخلل في الجيش المغربي أنذاك[3].

كانت هزيمة ايسلي باعثا للسلطان المغربي للوقوف أمام ضعف السلطة العسكرية ذات الأنظمة التقليدية في مقابل التطور الفرنسي في الميدان العسكري[4] .

بعد معركة ايسلي بدأت تظهر الأطماع الأوروبية في احتلال المغرب كإسبانيا مثلا خرجت عن عزلتها و حاولت أن تتوسع على حساب المغرب الأمرالذي أدخلها في احتكاك معها هي الأخرى[5].

فرض اتفاقية طنجة (**10سبتمبر 1844م**) التي التزم فيها السلطان بعدم مساندة الأمير عبد القادر و معاهدة لالا مغنية (ماي 1845م)التي رسمت الحدود بين البلدين فكانت بنودها غامضة أكثر من أي معاهدة أخرى ، فقد اقتصر التحديد فيها البحر "' **ثنية ساسي** "على التعداد بعض الأماكن التي تفصل بين الدولتين[6] إذ :

- **القسم الأول:**

تم تحديده من منصب واد كيس في البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي على بعد 150كلم جنوبا ، وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل خط مستقيم تقريبا و بهذا التحديد فقد المغرب أراضيه الواقعة غرب واد تافنة .

---

[1]- ثريا برادة ، المرجع السابق ، ص 204.

[2]- بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844 - 1912 م ، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المطبعة الملكية، الرباط ، 2000م ، ص 87.

[3]- شوقي عطا الله ، المرجع السابق، ص 239.

[4]- المرجع نفسه، ص 239.

[5]- المرجع نفسه، ص 239.

[6]- ألبير عياش، المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية ، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي دار الخطابي،1985م،ص43

- **القسم الثاني:**

يمتد من ثنية الساسي إلى الفكيك بالصحراء لم تعين حدوده بدقة و فيه تم القبائل و القرى التابعة لكلا الطرفين، فأصبح أكثر الأقسام إثارة للنزاعات لأن بعض القبائل التي تتألف من جماعات كبيرة، كانت موزعة بين المنطقة المغربية و المنطقة الفرنسية .

- **القسم الثالث:**

يقع جنوب الفكيك، ،أصر الطرف الفرنسي على ألا يحدد حدوده و قبائله بدعوى أن الصحراء لا حياة فيها، و أشبه بالبحر و بذلك فهو يعتبر أرض مشاعة الطرفين و ليست تابعة لأحد[1].

تخلص الدول الأوروبية المرغمة على دفع الجزية لسلطان المغربي من الإثارات التي كانت تدفعها من أجل المحافظة على سلامة مراكبها على متداد السواحل المغربية سلامة، كالسويد والدنمارك وجنوب والبندقية ونابولي..[2] وتعطيل النشاط التجاري لطنجة والصويرة بعد قصفها ، الأمر الذي أثر على المداخيل الجمركية للمغرب[3] .

أخذت السكة في الارتفاع بعد معركة إيسلي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ويعود هذا السبب إلى معاهدة طنجة التي كانت من بنودها إسقاط ما كانت تؤديه الاجناس الأوروبية من ضرائب من أجل حماية سفنها في السواحل الغربية[4].

وانطلاقا من هنا يمكن القول أن معركة إيسلي قد شكلت نقطة مفصلية في تاريخ المغرب المعاصر. وأتت حرب الكر والفر وأكدت على الاختلال في العدة والعتاد بين الطرفين والتفوق الذي عرفه الغرب خاصة في الميدان العسكري مقابل هشاشة و انعدام التنظيم في الضفة الجنوبية من المتوسط في مختلف الهياكل مما جعل السلطان المغربي يلجأ إلى الجانب الدبلوماسي في حل النزاع القائم بين المغرب وفرنسا..

---

[1]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر – تونس و المغرب الأقصى ، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 1993م، ص 207.

[2]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص88

[3]- علي بن عبد السلام التسولي، المصدر السابق، ص52

[4]- أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى الدولة العلوية، ج9،القسم الثالث، تح: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1997م، ص 54

2) التصادم المغربي الإسباني (معركة تطوان 1860م) :

شكلت معركة إيسلي منعطفا في تاريخ العلاقات المغربية الأوروبية فبدءا من هذه الفترة اصبحت العلاقات المغربية الإسبانية عرضة إلى أنواع مختلفة من التوتر ، فالإنعكاسات التي أفرزتها معركة إيسلى كانت نقلة بالنسبة للمغرب و ساهمت كثيرا في إضعاف الدولة مما شكل عاملا ايجابيا هاما بالنسبة للإسبان بل للأوروبيين من أجل التدخل .(انظر الملحق**3**رقم ص**89**)

أ) أسبابها:

اتسمت العلاقات بين المغرب وإسبانيا[1] نتيجة القرب الجغرافي بينهما ، بالعداء والصراع والحروب تارة والهيمنة والوصايا إلى حد محأولة إلغاء الوجود تارة أخرى والحقيقة المؤكدة أن هذا الصراع كان من تواصل درائم، كما أن العلاقات المغربية الإسبانية أحيانا كانت تتخللها بعض الاتفاقيات نتيجة ضعف هذا إلى سيادة مظاهر التخلف في جميع النواحي سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية و خاصة الناحية العلمية و التقنية بالمقارنة مع النهضة الأوروبية التي مست مختلف المجالات[2].

كان المغرب الأقصى يعيش فى عزلة تامة في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وكانت هذه العزلة سياسية والاقتصادية و قد بذل حكام المغرب مجهودات من أجل إقامة نظام احتكاري يسمح بالسيطرة على أكثر موارد الإقليم ، ولكن هذه التجربة أدى إلى نكسة اقتصادية أثرت في البلاد، وكان هناك قواعد إسبانية في شمال المغرب منذ القرن الخامس عشر والسادس عشر تمثل في الحسيمة **وسبتة**[3]**، ومليلية**[1]وكانت تكلف إسبانيا الكثير دون أن تقدر

---

[1]–**اسبانيا:** تقع في جنوب غرب أوروبا وهي مشهورة بتاريخها السياسي والثقافي العريق وهي نقطة اتصال بين شعوب وحضارات مختلفة تحتل المرتبة الثالثة في المساحة بعد روسيا و فرنسا،فتحتل حوالي خمسة أسداس من شبه الجزيرة الإيبيرية وتضم اسبانيا أيضا جزر البليار في البحر الأبيض المتوسط وجزر الكناري في المحيط الأطلسي و عاصمتها مدريد وكانت تتبع نظام الملكي، للمزيد انظر: محمد عبد الخالق محمد الفضل و آخرون، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة الأعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض، 1999م، ص616

[2]– لبنى بورزمي، من الإتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية مقارنة تاريخية قانونية ، المجلة البحثية ، منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث ، ع1 ، 2013م ، ص01

[3]– **سبتة** : تقع مدينة سبتة السليلة على الطرق الجنوبي لبوغاز جبل طارق ، فهي تطل على البحر المتوسط و تمثل اقصى نقطة في نهاية شمال المغرب، كما أنها تقابل الطرف الجنوبي للقارة الأوروبية حيث أصبحت السبتة تحت سيادة الإسبان سنة 1580م، في معركة وادي المخازن،حاول ملوك المغرب استرجاعها غير أنهم عجزوا عن ذلك.انظر إلى: محمد الضعيف الرباطي ، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية) تح: أحمد العلوي ، ط 1 ، دار المأثورات – 1986م، ص ص219–220.

حكومة مدريد على اخلائها وكانت الحكومة الإسبانية تقاسي في نفس الوقت مع بقاء جبل طارق تحت الاحتلال الانجليزي الأمر الذي كان يدفعها إلى زيادة التشبث بموقعها في شمال المغرب[2].

سأورت المولى عبد الرحمان مخأوف من أن الإسبان على وشك إعلان الحرب على المغرب حيث أنه فأوائل **1844م**، نشأت حالة توتر بين البلدين،خاصة بعدما ما نفذت السلطات المغربية حكم الإعدام في وكيل إسباني ، كما ادعت إسبانيا من ناحية أخرى حدوث تعديات مغربية على سبتة ، وهنا تدخلت الحكومة البريطانية كوسيط بين البلدين وحأولت تحقيق حدة التوتر[3].

و في الأخير نجحت في انهاء الخلافات ووضع تسوية قبلتها إسبانيا وشهد عام **1848م**، قيام إسبانيا أيضا بمد يدها إلى جزر كبدانة (**جزر ملوية**) و التي عرفت عند الإسبان بجزر اللصوص، و قامت باحتلالها رغم احتجاجات المغرب و عدم اعترافه قط بهذا الأمر الواقع[4]، وفي المقابل رفض المغاربة دفع تعويض عن سفينة إسبانيا قد أسرها الريفيون عام **1850م**[5] .

وبالتالي كانت المنأوشات على الحدود لا تفتر بين السكان المجأورين وجيش الاحتلال، فضلا عن الحروب الدامية والمنظمة بين الجيشين المغربي والإسباني، وفي أواخر أيام مولاي عبد الرحمان[6] .

شرعت إسبانيا خرقا للعهود السابقة في بناء الحصون من الطرف الخارجي به للرقعة المسموح لها لدى الماشية و الأمر الذي أثار قبيلة "أنجرة[7]" المجأورة[1] حيث تقدم أهلها وبدافع الغيرة الوطنية إلى بيوت الحراسة الإسبانية التي على

---

[1]- **مليلية**: من البلدان التي الفينيقيون والقرطاجيون اسموها روسدار فاستولى عليها الرومان والقوط في القرن 15م، ثم العرب في الفاتح الأول فأطلقوا عليها اسم مليلية و قد بلغ عدد سكانها سنة 1850م، ثلاثة آلاف شخص واليوم سبعين ألف شخص منهم ألفان مسلمين وثمانية آلاف يهود.**ينظر إلى**: أمين الريحاني،المغربالأقصى،د ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017م، ص ص 357،356.

[2]- يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي، اسكندرية مصر، 1999م،ص260

[3]- ب. ج. روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900م، تر: بونان لبيب زرق، دار الثقافية، الدار البيضاء، المغرب، 1981م، ص199

[4]- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 222

[5]- ب. ج روجرز، المرجع السابق، ص 227

[6]- ابراهيم حركات، المرجع السابق ، ص 231

[7]- **قبيلة أنجرة** : من قبائل جبالة التابعة لجهة طنجة وتطوان ، وتقع مواطنيها في الزاوية الشرقية بأقصى الشمال المغربي على مضيق جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط، وفي مجالها الترابي تقع مدينتي سبتة والقصر الصغير ، و يحدها شرقا ساحل البحر الأبيض المتوسط ساحل بوغاز جبل طارق شمالا، وغربا قبيلة ودراس، وتنقسم أنجرة إلى بطون وهي : (البرقوقين ، الغابوين ، البحراويين) . ومن

حدود سبتة ، فهدموها و أحرقوا الشعار الإسباني وما دفع القنصل العام الإسباني[2] " **خوان بلانكو** " إلى توجيه طلب لنائب السلطان يطالبه فيه بإنزال عقوبة قاسية بالاشخاص المعنين المسؤولين عن الحادث واشترط تسليمهم للسلطة العسكرية لتتولى إعدامهم .[3]

و خلال ذلك أعلنت وفاة **مولايعبد الرحمان**[4] وتنصيب نجله وولي عهده سيدي محمد و أمام هذا الوضع لم تقف إسبانيا مكتوفةالأيدي،وانتهزت الفرصة وسارعت في معاقبة المواطنين،كما أضافت مطالب مخزنية خاصة بعد إحساسها بخضوع السلطان لبعض مطالبهم حفاظا على البلاد من الأضرار،حيث قدموا مطلب جديد يضم جبل " **بليونش**" إلى مدينة سبتة الأمر الذي رفضه السلطان محمد [5]، فتحدد الاصدام بين المغرب وإسبانيا في أكتوبر **1859م**،مع نشوب بحدود سبتة فانتهزت مدريد فرصة وقوع هذه الحوادث و أنزلت فرقة عسكرية بالشواطئ وبينما كان الأسطول يحاصر الموانئ المغربية ويضرب النواحي الساحلية بالمدفع بدأ "**مارشالادونيل**" في غزو التراث المغربي، و بعد أربعة أشهر من المعارك تم احتلال تطوان عام **1860م**،[6] إلا أن بريطانيا عارضت إسبانيا احتفاظ بتطوان لأنها كانت تدرك أهميتها[7]، وجرت المفأوضات قادها القنصل العام البريطاني في طنجة "**درموندهاي**"[8] الذي حأول اقناع النائب السلطاني محمد الخطيب[9] بقبول شروط الصلح التي أملاها الإسبان غداة إنتصارهم على القوات المغربية

بلدياتها: (سبتة ، القيدق، دار خرون، القصر الصغير ، ملوسة ، أكادير الفلي)، أنظر إلى: فهيمة بوسليت ، المرجع السابق، ص، 26

[1]- لبنى مرزومي، المرجع السابق ، ص، 6

[2]- محمد الأمين ومحمد على الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د ط ، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، د س، ص 239

[3]- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 231

[4]- مرجع نفسه، ص 231 .

[5]- لبنى مرزومي، المرجع السابق ، ص، 6

[6]- حرمات عياش، دراسات في تاريخ المغرب، د ط، المملكة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص 81 - 82

[7]- البير عياش، المرجع السابق، ص 44

[8]-**جون هايدراموندهاي**: ولدويديو يوم 1 جوان1816م، اشتغل مساعدا للقنصل البريطاني العام في الاسكندرية،و تم تعينه سنة 1845م،قنصلا عاما لبريطانيا بالمغرب ، وبقي يمارس هذه المهام حتى سنة 1886م، و كانت له علاقة متينة مع سلاطين المغرب، وهو الذي اقترح على حكومته عقد مؤتمر دولي خارج المغرب، انظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، مرجع سابق، ص 19

[9]- محمد الخطيب: من أصل تطواني، و كان أحد تجار المغرب الأغنياء، عين أولا أمينا بديوان ا بديوان طنجة، وفي ماي 1851م، أصبح باشا المدينة ثم نائبا سلطانيا، وبقي في منصبه حتى عزل سنة 1862م، فاوض ممثل إنجليزا ثلاثة سنوات لإبرام معاهدة 9 ديسمبر 1856م، التجارية والبحرية. أنظر إلى : مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص 391

و ذلك بعد احتلالهم تطوان وفى هذا يقول هاي :" **وأنتم في هذا الوقت ليست عندكم حركة ولا علم لتحاصروا مدينة . والشجاعة والزعامة وكثرة الآدمي لا تنفع مع حركة الحرب ، ولهذا لا بد من التوصل إلى الصلح والصبر على ما كتب الله في هذا الوقت. ثم تقوموا على ساق الجد في المستقبل كبقية الدول بتوفير الأسلحة وغيرها وبالصلح وفتح المراسي وتقوية التجارة في كل مواضع الإيالة ، تخلف ما خسر في هذا حسر في هذا الوقت بأضعاف مضاعفة . وبهذه المحنة التي وقعت لكم تنهضونمن ضعفكم ، وتتقووا بأكثر مما كنتم . وهذه المهانة التي وقعت لكم ، وقعت لكبار الأجناس ، مثل سلطان إسطمبول ومثل الفرنصيص والروس فتصالحوا وتفاصلوا. وبعد ذلك تقووا أكثر مما كانوا كما هو في علمكم .** "[1]

ب) نتائجها

عقد الصلح[2] في يوم في الأحد**2** رمضان /**25 مارس1860م**، حيث حأول نائب البريطاني العظمى بطنجة "جون درموندهاي"، إقناع النائب السلطاني" "محمد الخطيب" بقبول شروط الصلح التي أملاها الإسبان على القوات المغربية[3].(انظر الملحق **04** رقم ص **90**)

وهكذا في اليوم المذكور تم اجتماع الأمير مولاي العباس بالقائد الإسباني الأعلى " **أدونيل**" بحضور أركان حربها و كانت هذه ثاني مرة يجتمع فيها القائدان و قبل المفأوض المغربي على الفور الشروط الأساسية للصلح[4]و تمثلت الشروط التي إحتوتها معاهدة الصلح ما يلي :

- توسيع محدود لتراب سبتة و مليلية وحصول إسبانيا على مركز تجاري ساحل السوس .
- أما البندان (4-5) فهما تعويضات الحرب وهي عشرون مليون ريال تؤدي إلى الطرف الإسباني الذي بتطوان إلى تمام المبلغ، و ينص البند 6 على إلتزام المغرب بعقد المعاهدة التجارية مع إسبانيا، أما البندان (7-8) فيتعلقان بالترخيص إسبانيا بإنشاء بعثة قنصلية بفاس ، و نص مشروع المعاهدة على أن

---

[1]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص 89.

[2] **صلح** : وهي الاتفاقية التي عقدها المولى عبد الرحمان مع ايزابيلا ملكة إسبانيا في تطوان بتاريخ 1859م، وهي اتفاقية تتعلق بحدود مليلية المحتلة ، ومن أجل ضمان أمن الرعايا الإنسان بالمنطقة الشمالية بالمغرب، للمزيد انظر إلى : محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي ،الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية و عد بعض مفاخرها غير المتناهية، تح: إدريس بو هليلة، ج2، ط 1، دار ابي الرقراق ، دم ، 2005م، ص92

[3]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص89

[4]- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص243.

إسبانيا تحتفظ بحق إنشاء تمثيلية لها في أي مدينة مغربية يمكنها أن تتولى بها حماية مصالحها ، كما يسمح بفتح الباب على مصارعه للمشرين الإسبانيين حتى يؤيدوا مهمتهم في عموم أرجاء المملكة[1] .

- وظل الإسبان محتلين لتطوان مدة سنة و دفع السلطان خلالها نصف الغرامة و أقيم المندبون إسبان في المراسي الاقتضاء الباقي من موارد الديوانة فتم الجلاء على تطوان في ماي 1962م، بعد احتلال
- استمر أزيد من سبعة و عشرين شهرا[2] .

وبعدها وقع المغرب في تعثر في جميع مليونين و هدد النائب الإسباني بأن أسطول بلاد سيهاجم الصويرة إذا لم يستسلم على باشاها المبلغ وتقضلي الطرف الإسباني مليونين،و بهما فرغت خزينة الدولة و عند إذ لجئ المخزن إلى فكرة الإقتراض من الأجانب للحصول على الأموال والتعويضات، ففي **أكتوبر 1860م**، بدأت المفاوضات مع البنوك الإنجليزية وهذا يقتضي بسطيع حضور ممثلين عن الحكومة الإنجليزية لضمان تسديد المبلغ في عين المكان واستمرت المفأوضات عدة شهور وتكللت بالنجاح وهكذا تسلم المغرب عشرة ملايين بسيطة في مارس **1862م**، و يمكن بذلك تسديد بقية نصف المبلغ التعويضات،و بعدها انسحب الجيش وسلمت المدينة إلى عاملها الجديد، عبد القادر اشعاش في **10** ماي **1862م**، بعد أن بقيت تحت الاحتلال سنتين و ربعا[3] .

و كانت آثار هذه الهزيمة لأنها كشفت عجز القوات المغربية عن مقأومة دولة أوروبية تعتبر أقل من فرنسا و بريطانيا[4]، حيث يقول جرمان عياش على حرب تطوان : " **أنه الحادث الذي زعزع الأركان في نظر المغاربة أنفسهم وقع في نفس سنة 1858م،1860م، وهو الغزو الإسباني الذي أدى إلى احتلال تطوان مؤقتا[5]**" .

أما المؤرخ الناصري يقول :" **وقعة تطوان هذه هي التي أزالت حجاب الهيئة عن بلاد المغرب و استطال النصارى بها، وانكسر المسلمون إنكسارا لم يعهد لهم مثله و كثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير و نسأل الله تعإلى العفو و العافية في الدين و الدنيا والآخرة** . "[6]

و من النتائج الأخرى لحرب تطوان نذكر:

---

[1]- المرجع نفسه ، ص244.

[2]- فهيمة بوسليت، المرجع السابق ،ص ص (31-32).

[3]- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص245.

[4]- فهيمة بوسليت، المرجع السابق ، ص32.

[5]- حرمان عياش، المرجع السابق، ص80.

[6]-أحمد بن خالد الناصري ، المصدر السابق ، ص 101.

- خسائر إسبانية في القتلى والجرحى 1800 .
- حصول أكثر من 3000 من الرعايا المغاربة جلهم من اليهود على امتياز الحماية الأجنبية.

عواقب إقتصادية وإفلاس خزينة الدولة حيث لخص القنصل الأمريكي حصيلة تطوان الاقتصادية في تقرير المؤرخ في **14** فيفري **1860**م، خسارة حوالي **15000000دولار** و خسارة ما بين **12000** و **13000** من أجود جنودها.[1]

ثانيا : الضغوط الاقتصادية :

بادرت الدول الأوروبية بالعمل على تقوية نفوذها أكثر فالمغرب ، حيث عملت على ممارسة جملة من الضغوطات الأخرى، وذلك لزيادة تغلغلها وتثبيت اقدامها في المنطقة، فإلى جانب الضغوط العسكرية التي كان أثرها واضح المعالم على البلاد المغربية نتيجة الهزائم التي تعرض لها الجيش المغربي في معركة ايسلي وتطوان ، التي أكدت بدورها وأظهرت الضعف الذي كان قد اعترى المغرب ، ما جعل المد الأوروبي يتحد إلى تبني سياسة تضمن من خلالها الحفاظ على مصالحها التجارية في المنطقة و التي تمثلت في جملة من المعاهدات اللامتكافئة التي عقدت بين المغرب و بعض الدول الأوروبية التي جاءت على شكل ضغوطات اقتصادية كانت أغلب نتائجها تصب في صالح الدول الأكثر مصلحة واهتماما بالمغرب والتي شملت كل من : فرنسا وبريطانيا وإسبانيا .

وقد جعلت هذه المعاهدات من الموانئ المغربية مفتوحة على الواردات الأوروبية و بموجبها ألغيت التعريفات الجمركية أوقلصت ، مما أوقع المغرب في القرن التاسع عشر في أزمة اقتصادية غداها النمو المتصاعد للنهضة الصناعية الأوروبية التي امتهنت الإحتكار الرأسمالي حق أنها فرضت العملة الفرنسية" قطعة نابليون " عقب هزيمة المغرب في تطوان أمامها سنة 1860م[2] .

1) الاتفاقية المغربية – البريطانية – 1856م

انتهت حرب ايسلي –كما اسلفنا – على اثر تهديد بريطانيا لفرنسا بالتدخل لما عزم القائد الفرنسي

[1]-محمد بن عبود، ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860م-1912م، أيام 12-13-14 نوفمبر 1992م ، تطوان، 1994م ، ص91.

[2]- محمد عبد الحليم بيشي، البيئة السياسية في المغرب وأثرها في نشأة محمد بن تاويتالطنجي، جامعة الجزائر ، د.ع ، ص 97.

"**بيجو**"[1] على السير قدما نحو فاس، وكان لهذا الموقف البريطاني اثره على سلطان المغرب الذي صار ينظرلبريطانيا نظرة حليف ، وهي النظرة التي استغلها هذه الأخيرة وحأولت توطيد علاقتها مع المغرب في ظل خلافة مع فرنسا و إسبانيا[2] .

فالوساطة البريطانية وما حققه من تفادي الحرب على المغرب في وضع جد حرج، قد زاد من رصيد البريطانيين لدى المخزن ، واعتبروهم أصدقاء مخلصين، بل إن قنصلها العام " هاي " أصبح مستشارا مقربا للسلطان . ولا شك أن الدور الذي لعبته بريطانيا يدخل ضمن استراتيجيتها الخارجية الرامية للحفاظ على حالة الاستقرار والتوازن الفوري داخل المغرب ، فقد كانت بريطانيا مدركة أن أي خلخلة للوضع سيكون للدول منفعة (فرنسا – إسبانيا) وانه بذلك ستفقد بلا شك هيمنتها التجارية على السوق المغربية الواعدة، وهيمنتها السياسية والعسكرية على المدخل الغربي للمتوسط، كلها مبررات كافية لفهم التدخل البريطاني مرة أخرى في دور الوساطة بين المغرب والآخرين.[3]

ضف إلى ذلك ما شهدته بريطانيا من اندفاع اقتصادي وتراكم رأس المال ، وانطلاق ثورتها الصناعية ، هذا ما جعلها ترغب في توقيع معاهدتين مماثلتين لما نالته فرنسا من امتيازات بعد توقيع معاهدتي طنجة و لالة مغنية للحصول على مزيد من الامتيازات و إحداث تعديلات في سياسة المغرب الخارجية، كلها عوامل أهلتها اكثر من أية دولة اخرى، لاكتساح السوق المغربية، ودفعها للمطالبة بتوسيع التجارة البحرية ، وممارسة الضغوط لعقد معاهدات تجارية مع المغرب [4]، ونتيجةلذلك شرعت بريطانيا فعلا في مفأوضة المغرب حيث بدأ المفوض الانجليزي "**جوندارموندهاي**" المفأوضات مع المفوض المغربي ، نائب السلطان في طنجة "**محمدالخطيب**" [5] ، وثم الاتفاق على

---

[1]-**بيجو** : من نبلاء بيكوربي ولد سنة 1784م، بمدينة ليموج الفرنسية يلقب بدوق ايسليإنخرط في الجيش سنة 1804م وشارك في حروب نابليون الأولى، وفي سنة 1836م، عين قائما لمنطقة وهران ، خاض مع الأمير معارك عديدة ما دفعه إلى إبرام معاهدة " تافنة في ماي 1837م التي اعترفت فيها فرنسا بدولة الأمير، ثم استدعي لفرنسا ليشغل نائبا في البرلمان، و في 1840م، عاد إلى الجزائر وبقي إلى سنة 1847م، سلط خلالها على الجزائريين حرب إبادة شنعاء وارتكب جرائم المحرقة الفراشيش 1845م ،كان يدعي الإنتماء إلى التيار الديمقراطي الليبرالي، لكنه كان من دعاة النظام الملكي وهلك سنة 1849،**انظر إلى** : عزالدين سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص 120.

[2]- محمد العربي معريش ، المرجع السابق، ص 38.

[3]-ب. ج روجرز، المرجع السابق، ص209.

[4]-محمد العربي معريش ، المرجع السابق ، ص38.

[5]- بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص89.

تحديد **19** فيفري **1856م** للشروع في المفأوضات حول معاهدة والاتفاقية التجارية وذلك من أجل تعأونالبلدين في ميدان التجارة والتعامل[1]. (انظر الملحق رقم **05** ص **92**)

بدأت المفأوضات حول بنود الاتفاقية في **19** فيفري **1956م** بمعدل اجتماعين أو ثلاثة في كل أسبوع وكان النائب البريطاني هو من حرر مسودتها ، وقد تنأولا ممثلا الظرفين بالدراسة و التحليل كل شرط على حدة حتى يتم قبوله أو رفضه أو تعديله وقد وافق " **محمدالخطيب** " تقريبا على جل الشروط المقترحة في الاتفاقية، وحتى يضمن النائب البريطاني عدم تراجع الخطيب على تلك الموافقة ، ألزمه التوقيع على هوامش المسودة إلا أن " محمد الخطيب" واستجابة للأوامر السلطانية ،كان حريصا على أن يضيف أمام هذا الشرط: " تمت الموافقة المبدئية عليه عبارة الخطيب ويوافق على هذا الشرط إذا ما قبله السلطان[2] " .

أدى توقيع الإتفاقية المغربية – البريطانية لسنة 1856م، إلى :

- تزايد تدفق الأوروبيين على المغرب تدفقا واضحا، و احتل البريطانيون الصدارة في ذلك، ثم جلب هؤلاء رساميلم لاستثمارهم والعمل على نمائها بأي ثمن كان، خاصة و أن بنود المعاهدة المذكورة هيأت لهم ولغيرهم من رعايا الدول الأوروبية كل الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك، حيث أصبح لهم الحق في القيام بالعمليات التجارية وحق الملكية العقارية في جميع انحاء المغربية .[3]
- فتح السوق المغربية أمام المنتجات الأوروبية، حيث اعطتت هذه المعاهدة حرية التجارة لبريطانيا بتصدير واستيراد ما تشاء من السلع والمنتجات، والترخيص لها باستيراد المنتجات الأساسية التي كان المغرب يحظر بيعا للأجانب.
- السماح للتجار الانجليز بكراء وبناء المخازن لسلعهم بالموانى والمدن، و إغفالهم من جميع الضرائب.
- انهاء كل احتكار أو امتياز خاص بالبيع والشراء إلا فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر.
- حصر قيمة الرسوم الجمركية في 10 بالمائة من قيمة معظم السلع.[4]

---

[1]- عبد العظيم رمضان، الغزوالإستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف،القاهرة، 1985م، صص 161-162.

[2]- ب. ج روجرز، المرجع السابق، ص221.

[3]-خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856م، 1886م)، ط 2،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997 م، ص198.

[4]-مصطفى بو شعراء ،مرجع سابق، ص 298.

من ناحية المغرب أدت هذه العملية إلى اختلال الميزان التجاري، و إلى خروج كميات كبيرة من العملة المغربية في عملية التبادل التجاري مع الاشارة إلى أن الرسوم كانت منخفظة على الواردات ومرتفعة على الصادرات، أدخلت السلع الأوروبية إلى البلاد، ولم تحظى السلع المغربية بالحماية في الأسواق العالمية، فانقلب الميزان التجاري المغربي، وزاد الاستيراد على التصدير، فيما ارتفعت نسبة الصادرات البريطانية باتجاه المغرب .[1]

كانت هذه المعاهدة بمثابة انهزام دبلوماسي للمغرب يضاف إلى معاهدتي " **طنجة ولالة معنية**" وقد بدا للعيان ضعف المغرب وخضوعه للضغوط الخارجية، حيث لم يعد المخزن في صراعه مع الدول المتنافسة يقوى على مراقبة تسرب العنصر الأوروبي بسبب الامتيازات الممنوحة لهم، ومنها فقدانه حق محاكمة الأوروبيين، كما فتحت هذه المعاهدة باب المنافسة على مصرعيه، ذلك أن كلا من فرنسا و إسبانيا صارتا تبحثان عن مماثلة لما تحصلت عليه بريطانيا في المغرب .[2]

1) الاتفاقية المغربية – الإسبانية (1861م) :

بعد انهزام المغرب في الحرب التي دارت بينها وبين إسبانيا عام **1860م**[3]، فرضت هاته الأخيرة على المغرب معاهدة صلح قاسية شهد من خلالها تنازلات لصالح إسبانيا،[4] فقد كان من شروط هذه الإتفاقية أيضا حصول الإسبان على معاهدة تجارية تمنحهم امتيازات كالتي للفرنسيين في معاهدة لاحقة والتي عقدت سنة **1861م**[5]، والتي تضمنت نفس الامتيازاتالتي حصلت عليها بريطانيا عام **1856م**، غير أنها أكدت في عدة بنود على عدم تدخل السلطان في شؤون التجارة و ضمان حرية تنقل الأجانب وسفرهم بين المغرب والبلدان الأخرى، وتمنع رعاياهم من المغاربة المسلمين واليهود بنفس الحقوق التي يتميز بها الأجانب، كما ضمنت المعاهدة حرية التدين و بناء كنائس[6]، وهو ما أشار إليه في النص التالي: "... رعية سلطانة إصبانية(إسبانيا) لا يقدر أحد لمنعهم من صلاتهم في ديارهم

---

[1]-أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية(ليبيا- السودان – المغرب) بيروت، 1999م، ص140.

[2]-محمد العربي معريش، المرجع السابق ، ص 38.

[3]- أحمد اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديثوالمعاصر(ليبيا-تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا) دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص202.

[4]-الصديق بن العربي، كتاب المغرب ،ط 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان 1984م، ص 24.

[5]- شوقي عطاء الله الجميل ، المرجع السابق،ص 243.

[6]- منير الروكي ، التجارة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر،ميكانيزمات التطور و حضور الأجنبي، مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية ، ع 10 ، جامعة لخضر الوادي . مارس 2015م، ص 28.

(دورهم) جوامعهم في شأن دينهم.. ولا يتعرض لهم أحد من حكام رعية سلطان مراكش في ترتيب دفن موتاهم.."[1]

كما شددت هذه المعاهدة على حرمة مساكن الأجانب بالمغرب الأقصى، ضف إلى ذلك تحصل الإسبان على إمتيازات قنصلية وهو ما ورد في الشرط الثالث والذي ضمن للقناصل استخدام مترجمين أو حراس أو غيرهم من العنصر المغربي مع إستثناء الآخرين من الجزية أو الغرامة أو غيرها [2]، و هو ما تنأوله : "**محمدكنبيب**" في كتابه "المحميون" : **إن نائب المفوض الإسبنيوليأو غيره... أو نواب القناصل الإسبنيول الذين يسكنون مملكة سلطان مراكشة لهم الاحترام والوقار المناسب لقدر مرتبتهم. وعيالهم وأصحابهم وديارهم يكونوا موقرين محترمين في الحماية ... والنائب المفوض هو القنصل العام له أن يجعل الترجمانين والبوابة والخدام من المسلمين أو غيرهم من أي جنس شاء.... وهؤلاء الترجمانيين والخدام لا يلزمهم أداء الجزية والغرامة.. المستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمانا واحدا وبوابا واحدا[3]"** ..

وفيما يخص الامتيازات المالية فقد كان مقتصرا على دفع ضريبة العشر فقط مع عدم دفع ضريبة الأبواب بالمغرب[4].

ثالثا :الاتفاقية المغربية (الفرنسية 1863م) :

على الرغم أن فرنسا وصفت بالدولة الأكثر تميزا في حصولها على الامتيازات القنصلية من طرف المغرب، إلا أنها كانت متحرقةإلى الحصول على إمتيازات اقتصادية أوسع و أشمل مثل التي ظفرت بها غريماتها بريطانيا وإسبانيا في معاهدتي **1856م** و **1861م** هذا الأمر الذي جعل السلطان يولي أهمية خاصة على محادثاته مع نائب فرنسا[5] .

لقد ظل عدد الرعايا المغاربة المحميين، محدودا حتى حدوث حرب تطوان التي احتوت مبدأ الإنفتاح المغربي على أوروبا أي فتح أبواب المغرب على مصرعيها للإنتشار الأوروبي و الإحتكارات الأوروبية و إمتيازاتها على حساب أهل

---

[1]- تركي عجلان الحارثي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، دع ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 1993م ،ص 104 ، نقلا عن : عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة، مكناس، ج 3، الطبعة الوطنية، الرباط، 1933م، ص 493.

[2]-المرجع نفسه ، ص 108.

[3]-محمد كتيب، المحميون، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات باب انفا، جامعة محمد الخامس اكدال ، الرباط، المغرب، 2010م ، ص 87.

[4]-تركى عجلان الحارثي ، المرجع السابق، ص 106.

[5]-كريدية ابراهيم، المرجع السابق، ص 30.

البلاد، وهكذا في أقل من سنة بعد الحرب المذكورة ارتفعت أعداد المحميين بالنسبة للبلاد الرئيسية من بضع عشرات إلى عدة مئات[1] ، بحيث أصبحت تتوافر على جيش كامل من الأعوان و الحواش المسلمين اليهود[2] .

ولم تكن هذه الكثرة وهذا الإزدياد يعنيان شيئا غير كثرة عدد المتمردين على السلطة الشرعية وإزدياد عدد المتهربين من القيام بالخدمات الوطنية و أداء التكاليف المفروضة على الرعية الشيء الذي بدأ يعطل الأحكام و يضعف سلطة والولاة ويهدد الأمين ويقلل من مداخيلبيت المال الذي افرغه ما كان يخرج منه لأداء الغرامة الحربية التي فرضتها إسبانيا و التوفية بالسلف الذي قدمته بريطانيا[3] .

وقد اشتغل القائم بأعمال المفوضية " **بيكلارBéclard**"[4]، بدءهامخأوف المخزن إزاء إنشاء الحماية، ولاسيما في البوادي حيث تكاثرت المخالطات في مجالي الزراعة وتربية المواشي و انعكست سلبا عليمستويايرادات بيت المال الجبائية ، و بفعل هذه الأوضاع المزرية لم يكن السلطان " **محمد بن عبد الرحمان**" إلا أن ينخدع بالتفهم الذي تظاهر به، فالدبلوماسي الفرنسي" **هاي**" والاستعداد الذي أبداه لإدخال تعديل يقضي على تمييز بين الحماية والمخالطة.[5]

هذا كله حدث بعد أن أفادة السلطان **إدريس بن إدريس العمرأوي،**[6]إلى طنجة ليتولى مع نائب السلطان محمد بركاشالمحادثك مع رؤساء البعثات الديبلوماسية[7]، وبعد اتصالات مغربية فرنسية دامت شهرين،وقعت تسوية بين الجانبين في 19 عشت **1863م**، أمضاها عن الجانب المغربي كاتب السلطان وعن جانب الفرنسي نائبها بالمغرب بيكلار[8]، وقد سميت هذه المعاهدة "**معاهدة بكلار[1] .Beclard**".

---

[1]-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 249.

[2]-محمد كنبيب ، المصدر السابق، ص 92.

[3]-عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، صص 18-19

[4]-**بيكلار**: عين السيد بيكلار وزيراً مفوضا لفرنسا بالمغرب في نهاية سنة 1862م ، ولكنه لم يلتحق لمنصبه إلا يوم 30 ماي 1863م، فلم يمكث به طويلا إذ توفي أول مارس 1864م ، وكان عمله بالمغرب مهما رغم قصر المدة التي قضاها فيه. للمزيد **أنظر إلى**: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق ، ص 21.

[5]-محمد كنبيب، المرجع السابق، ص ص (92-94)

[6]-**إدريس بن إدريس العمراوي**: أمير وسياسي سهير إستكتبه السلطان مولاي عبد الرحمان فلما مات وتولي الملك إبنه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان أرسله سفير إلى فرنسا، فكتب عن سفارته رحلة سماها (تحفة الملك العزيز لمملكة باريس) ، ثم أرسله سفير لإسبانيا و كلفه بشؤون الخارجية من غير الاستقلال للمزيد انظر: عبد الوهاب بن منصور المرجع السابق، ص 19.

[7]-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 249.

[8]-كريدية إبراهيم، المرجع السابق، ص 30.

و من خلال قراءة نصوص هذه التسوية التي حأولت ضبط عملية منح الحمايات بأكثر ما يمكن التبسيط و التدقيق فقد نصت على :

- أن الحماية القنصلية تكون فردية ومؤقتة، يتفق أن يستفيد منها الفرد مدى حياته، ولكن اذا انقطعت فلا تورث لأعقابه وبني عمومته .
- ينتفع بالحماية القنصلية المحمي وأفراد أسرته الذين يعيشون في كنفه .
- لا تمنح الحماية القنصلية إلا للمغاربة الذين يقدمون خدمات فعلية للنواب أو القناصلأو التجار الكبار.
- إن الحماية القنصلية تسقط على المخالطين من أهل البوادي.
- يجب على المفوضية الأجنبية أن تسلم لائحة بأسماء محمييها.
- يجب أن يزود كل مغربي محمي بشهادة حماية تحمل إمضاء النائب المفوض المقيم بطنجة[2] .

(انظر الملحق رقم **06** ص **94**)

ثالثا : نتائج الضغوطات الأوروبية على المغرب الأقصى:

1- مؤتمر طنجة 1877م

باءت محأولة " **الحسن الأول**" عقب كل المحأولات الأولية البائسة التي قامت بها الحكومة المغربية لإعادة النظر في مشكلة الحماية القنصلية ، حيث كانت المسألة في المقدمة القضايا التي استأثرت اهتماماته و تفكيره و كانت تشغل باله وهو لازال وليا للعهد[3].

كانت أول محأولة باشر بها للحد من مشكلة الحماية وهو الاتصال بالدول المعنية عن طريق صفيره " **أمين محمدا لزيدي**" ،الذي توجه نحو العواصم الأوروبية المعنيةو أجربل قاءات مع حكوماتها بغيةالحد من تجأوزات الحماية الممنوحة ،مع الالتزام بشروط الاتفاقيات وعدم اختراقها، ورغم ذلك عادت السفارة الحسينية أدراجها خائبة، واقتنعت أن لا جدوى من التفأوض مع كل حكومة على انفراد لأن كل حكومة لن تتنازل على حساب مصالحها[4].

---

[1]-عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830 م – 1912 م ، ط1،دار الأمان الرباط. 2006 م، ص77.

[2]-كريدية إبراهيم، المرجع السابق، ص 31.

[3]-عبد الوهاب بن منصور ، المرجع السابق، ص ص (33-34).

[4]-إبراهيم كريدية ، المرجع السابق ، ص 32.

وعليه قرر السلطان طرح قضية الحماية القنصلية ومناقشتها مع الدول الأجنبية المعنية في مؤتمر، حيث أصدر أمره بذلك إلى نائبه السيد "**محمد بركاش**"[1] الذي سلم إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبيّة بطنجة مذكرة بتاريخ 10/03/1877م، تتضمن 19 نقطة سرد فيها كل اعتراضات المخزن والاصلاحات التي يجب ادخالها ، داعيا اياهم إلى عقد مؤتمر يحأول فيه الخروج باتفاق للتخفيف من المخلافات التي مست سيادة الدولة و ألحقه بها من أضرار جسيمة[2].

أبدى ممثلو الدول استجابتهم لهذه الدعوة، وقام " **هاي** " عميد السلك الدبلوماسي البريطاني بتوجيه الدعوة إلى زملائه لعقد الاجتماع الذي دامت مناقشة مذكرته مدة شهر09**–07 إلى 10–9–1877م** ، مع مواصلة المفأوضاتإلى غاية **1878م** بين رؤساء البعثات وحدهم تارة و بينهم و بين وزير الخارجية السيد "**بركاش**" تارة اخرى[3].

اقترح القنصل البريطاني في اجتماعات المؤتمر وضع حدود للحماية، ولاقى التأييد من النمسا و الدنمارك وبلجيكا والسويد والنرويج وألمانيا. لكن ممثل فرنسا لم يوافق على كل آراء "**هاي**[4]" بل كانت وجهة نظر وزير فرنسا تتفق دائما وبقوة حول مسألة الحماية مع ممثل ايطاليا ويتحدان في الدفاع عنها ، أما وزير إسبانيا المفوض فقد تراجع عن الموافق السابقة وصار يميل إلى إدخال إصلاحات جذرية على نظامها، ويرجع الفضل في ذلك إلى تدخل الحكومة البريطانية لديها اضافة إلى التخوف من حدوث انهيار داخلي في المغرب يخلق مشاكل عويصة فضلا عن أملها تساهل "مولاي الحسن" في مسألة الحماية، وذلك عقب تراخيه في قضية التنازل عن قطعة بجوار سيدي ايفني على ضوء معاهدة صلح تطوان **1860م**[5] .

كانت تبدو أراء المثلين الأجانب ومناقشتهم لخطاب المخزن فيها شيئا من الجدية والتفهم في مشاكل الحماية غير القانونية إلا أنه في الحقيقة كانوا عكس ذلك و إلا ما ترددوا في تنفيذ مطالب الحكومة المغربية وربطوا تطبيقهم لها

---

[1]-**محمد بركاش** : ولد سنة 1810م، بالرباط ، اشتغل بالتجارة منذ صغره في جبل طارق ، تقلد بها عدة مناصب من بينها نائب السلطان للشؤون الخارجية المقيم بطنجة 1860م ، مثل المغرب في مؤتمر طنجة و مدريد ، توفي في عام 1885م **انظر إلى** : عبد الوهاب من منصور، المرجع السابق ، ص2.

[2]-عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص63.

[3]- محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص ص 204 – 207.

[4]-أمل عجيل ، دعاء فرح، المرجع السابق، ص 140 .

[5]-عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 70.

بموافقة دولهم التي كانت متباينة الأنظمة والاتجاهات والسياسات و بالتالي لم يبدوا صدقهم في المؤتمر وكان همهم إرهاق أعصاب ممثلي الحكومة المغربية واستفزازهم بانتظام الوعود الكاذبة التي كانت عبارة عن تمنيات وتوصيات لا غير[1].

ولعل أبرز ما يمكن أن نسجله من نتائج ، هو أن " **هاي**" أصبح مقتنعا بأن مدأولات تجري فوق تراب المغرب بين النواب المعنيين بأمور الحماية لن تؤدي إلى حلول حقيقية للمشاكل القائمة ، مضيفا بأن انعقاد مؤتمر خارج المغرب هوالكفيل وحده بحل المشكلة[2].

2- مؤتمر مدريد 1880م

أ- ظروف إنعقاد المؤتمر:

ورث المغرب في عهد الحسن الأول مشاكل عديدة كانت نتيجة الامتيازات و التنازلات التي قدمها سلاطين المغرب إلى الدول منذ النصف الثاني من القرن **18م**إلى الدول الأوروبية،[3]و قد تمخض عن هذه الامتيازات نظام الحماية القنصلية هذا النظام الذي مكن الدول الأوروبية من تطبيق سياسة استيطانية كان هدفها تحقيق الاستقرار التجاري والسياسي لجاليتها ، كما أن المغاربة لجؤواإلى هذا النظام للتخلص من التزامات السلطة المخزنية مع استمرار الاحتفاظ بنفس الجنسية[4] .

كان امتياز الحماية قد سجل في معاهدة **1856م** التي وقعها السلطان مولاي عبد الرحمان مع إنجلترا و الذي وسع في معاهدة **1861م** مع إسبانيا أو اتخذت بعدا جديدا و خطيرا في معاهدة **1863م** مع فرنسا[5] هذا بالإضافة إلى فشل مؤتمر طنجة لاحقا[6].

صار لنظام الحماية الدبلوماسية أبعاد عميقة وأهداف واسعة ، حيث لم تعد المطامع في المغرب مقتصرة على الدول الأوروبية الكبرى كإنجلترا و فرنسا و إسبانيا فحسب وإنما تعدتها إلى الولايات المتحدة و بلجيكا و السويد و سردينيا ، علاوة على الدول التي نشأت بعد **1870م** كألمانيا و إيطاليا[7].

---

[1]-إبراهيم كريدية، المرجع السابق ، صص 43-44.

[2]-محمد العربي معريش ، المرجع السابق ، ص 213.

[3]-نفسه ، ص 200.

[4]-المرجع نفسه ، ص200.

[5]- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894م - 1910م) حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية،ط2 ، إفريقيا الشرق ، دم . 1994م ، ص 17.

[6]- محمد الأمين : محمد على الرحماني ، المرجع السابق، ص240.

[7]- محمد العربي معريش، المرجعالسابق،ص 240.

لقد كانت السنوات السبع التي سبقت إتفاقية مدريد و بالأخص منذ **1876م** فترة نشاط الدبلوماسية المغربية حيث نشطت بشكل لم يكن معهودا فيما سبق من حيث توسيع الاتصالات مع كل الأطراف المهتمة و نقل الجزء الرئيسي من هذه الإتصلات إلى الدوائر العليا بأوروبا مباشرة[1].

و في سنة**1879م** أثار سلطان المغرب إنتباه نواب الدول إلى ما يلحق البلاد من أضرار نتيجة عدم أداء المحميين لواجباتهم المالية، و بسط الحماية على غير ما نصت عليهم المعاهدات و الاستغلال التجاري الذي يمارسه على حساب الجمرك المغربي بعض المسؤولين القنصليين و خلطائهم و امتهان القضاء المغربي و السلطة الإدارية، و قد اختلفت مواقف الدول بشأن هذه النقط و جرت العديد من الاجتماعات عبر النواب خلال أكثر من سنتين دون الوصول إلى اتفاق[2].

ونتيجة للظروف السالفة الذكر وجه وزير الخارجية البريطانية " **مركيز سلزبوري**"[3] يوم **7** أكتوبر **1879م** رسائل إلى سفراء بريطانيا العظمي المعتمدين لدى الدول التي يهمها أمر الحماية الدبلوماسية والقنصلية بالمغرب[4]، وقد اختار مدريد كأصح مكان في نظره للبث في قضية الحماية القنصلية و الأجنبية و بعض النقاط المالية التي أثارها المغرب.[5]

ب- انعقاد المؤتمر وأهم قراراته :

عقد المؤتمر اجتماعا تمهيداً بقصر رئاسة الحكومة بمدريد يوم السبت **16** ماي **1880م**، كما كان مقرّرا بحضور ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره، كان المؤتمر عقد ستة عشر جلسة آخرها جلسة 3 جويلية[6]، و قد اشتركت في هذا المؤتمر 13 دولة وهي:(**المغرب- بروسيا- فرنسا-النمسا - بلجيكا - الدنمارك -إسبانيا-الولايات المتحدة-بريطانيا-ايطاليا- هولندا - البرتغال - السويد**)، مثل المغرب في هذا المؤتمر الحاج **محمد بركاش** والحاج

---

[1]- ابراهيم حركات، المرجع السابق ،ص ص (275-276).

[2]- المرجع نفسه، ص 276.

[3]-**مركيز سلزبوري** : شيخ الساسة البريطانين في نهاية القرن الماضي، إسمه الحقيقي روبيرت كاسكوينسيل**ROBERT GASCOYNE-CECIL)** ثالث شخص يلقب بهذا اللقب ولد سنة 1830م،، و عين سكرتيرا لشؤون الهند في حكومة ديبري (7-1868م) وحكومة ديسرايلى (7-1878م) و بدأ يظهر على مسرح السياسة الدولية كسياسي لامع عندما عين سنة1877م، مفوضا بريطانيا في مؤتمر اسطنبول، ثم عين وزير للخارجية و رافق ديسرايلي إلى مؤتمر برلين سنة 1878م ولما مات ديسرايلي سنة 1881م، انتخب رئيسا لحزب المحافظين ثم وزيرا أول سنة 1885م وهو المنصب الذي استقال منه سنة 192، **ينظر إلى** :عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 77.

[4]- المرجع نفسه ، ص 77.

[5]-ابراهيم حركات، المرجع السابق ، ص276.

[6]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص94.

عبد الكريم بريشة،[1] وكانت مطالب المغرب تجمع بين نصوص المعاهدة المغربية الانجليزية سنة **1856م**[2]،و الإتفاقية المغربية الإسبانية سنة **1861م**،و التسوية المحلية بين المغرب و فرنسا سنة **1863م**، أما الطرف الثاني هو المندوب الفرنسي الفيس **اميرال جوريس** ممثل فرنسا الذي كان يهدف إلى المحافظة على الوضع الراهن في المغرب وبالتالي الابقاء على الامتيازات[3].

اختتمت جلسات المؤتمر العديدة عن معاهدة وقع امضائها يوم **3** جويلية **1880م**[4]، تضمنت**18** فصلا، وبهذا يكون الصراع قد انتهى برجحان الكفة الفرنسية لأن الوفد المغربي كان عاجزا عن الدفاع بسبب جهل بركاش وأعضاء الوفد للغات المشاركين[5] .

وتتمثل أهم نقاط تلك المعاهدة في :

- أن الملكية بالمغرب الأقصى معترف بها بجميع الأجانب و على عدم منح أية حماية غير قانونية للرعايا المغاربة[6] .
- وأن لا يتجأوز عدد المغاربة المحميين اثني عشر شخصا لكل دولة[7].
- و أن المغرب يعترف بمقام ممتاز لكل واحد من الدول الموقعة على المعاهدة.[8]
- أن مقررات هذا المؤتمر إن لم تستجب لرغبة المغرب لكنها أفادته في حصر عدد المحصين وتقييدهم في دائرة خاصة ، كما أنها منحت التجنس بالجنسيات الأجنبيّة على المغاربة، وأخيرا يمكن القول أن المؤتمر كان بمثابة اللبنة الأولى لتدويل المسألة المغربية[9].

---

[1]- الصديق بن العربي،المرجع السابق ،ص 26.

[2]-ابراهيم حركات، المرجع السابق ، ص277.

[3]- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص79.

[4]-ابراهيم حركات، المرجع السابق ، ص277.

[5]-محمد العربي معريش، المرجعالسابق،ص 214.

[6]- الصديق بن العربي،المرجع السابق ،ص26.

[7]-حزب الاستقلال ، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية، د ط، مكتب، المستندات و الأنباء، المطبعة العربية، د ب، 1951م، ص40.

[8]-الصديق بن العربي،المرجع السابق ،ص26.

[9]-محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، ج1،ط1، دار الأمنية، الرباط،1973م، ص 41.

يمكن القول بأن نتيجة الهزيمة العسكرية الأولى والثانية دفع المغرب ثمنا بإمضاء هذا الذي جره إلى عقد العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات التي من خلالها ضربت السلطة المغربية في العمق و شلت مختلف هياكلها بالتزامها بتنفيذ أوامرها .

ج- آثار مؤتمر مدريد :

عقد مؤتمر مدريد من أجل إعادة النظر في استفحال مشكلة الحماية القنصلية، بسبب الامتيازات التي كان المخزن يمنحها للأجانب الذين أسرفوا في إغراق المغاربة بالحمايات غير أن نتائج المؤتمر عمقت من أزمة المغرب الأقصى بالتدخل في شؤونه الداخلية، ووسعت من مجال الإستغلال الأجنبي لموارده الطبيعية و طاقاته البشرية، والتي كان لها نتائج سلبية على الجانب السياسي والاقتصادي و كذلك على الحياة الإجتماعية .

أثبت مؤتمر مدريد **1880م** فشله في تحقيق الأهداف التي عقد من أجلها و لم يتمكن من إلغاء الحمايات الفردية أو الحد منها ، وكما فتح أبواب المغرب على مصاريعها أمام النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأجانب .(انظر الملحق رقم **07** ص **95**).

- الآثار السياسية:

تأثير المؤتمر على سياسة المخزن الداخلية :

أصبحت معالم الأطماع الاستعمارية بالمغرب أكثر وضوحا، بعد **1880م** ، والتي كشفت عن ضعف المخزن، و عجزه عن الوقوف في وجه التغلغل الأجنبي .

حيث أجبر السلطان لتقديم رخص لبعثات عسكرية غير مرغوب فيها ، وربما قامت بأعمال الجوسسة لصالح حكوماتها ، و أثقلت خزينة الدولة[1]، ووصل عددها إلى خمسة، منها البعث الفرنسية في **1867م**، والتي كلفت بتدريس فيلق الرماة،و البعثة الإنجليزية **1884م** ، وكانت مكلفة بقيادة فيلق طنجة ثم قيادة جيش الحرابة،و البعثة الإسبانيةسنة **1890م**،و كلفت بالأشغال الهندسية،بفاس و البعثة الألمانية المتخصصة في البطاريات و المدافع[2].

وعندما أدرك الحسن الأول ما تشكله هذه البعثات من خطر على السياسة الداخلية للمخزن ، بدأ يضع العراقيل أمامها، وتهميشها ، و إجبار الضباط استبدال البقعة الأوروبية بالطربوش ، بل طالب سنة **1889م**، من حكومة فرنسا تسحب بعثها العسكرية.

[1]- بهيجة سيمو ، المرجع السابق ، ص 420.

[2]- محمد العربي معريش ، المرجع السابق ، ص 118.

في عهد السلطان **عبد العزيز** بدأت حركة التوغل السياسي تظهر أكثر و قد احتدم الصراع بين البعثات خاصة الفرنسية و الانجليزية و إذا كانت الظروف الدولية قد وفقت إلى جانب الحاجب باحماد و يمكن من التحكم في صراع إلا أن المجال فتح أمام البعثات لتوسيع نشاطها بعد **1900م**[1] .

حأول الحسن الأول الإستفادة من التنافس الأوروبي حول المغرب،[2] وأرسل البعثات العلمية لتلقي العلوم الحربية بمصر و سائر الدول الأوروبية[3]، وتجديد العلاقات المغربية العثمانية، إطار فكرة الجامعة الإسلامية وتجسد ذلك في زيارة الوزير المغربي " **بريشة**" إلى الأستاذة لمقابلة السلطان عبد الحميد .

عارضت الدول الأجنبية هذا التقارب وعلى رأسها فرنسا التي حأولت تحريض الدول الموقعة على إتفاقية مدريد **1880م**[4]، في حين بريطانيا التزمت الصمت.

- **الآثار الاقتصادية :**

أدت نتائج مؤتمر مدريد **1880م**، إلى فتح باب التنافس التجاري في المغرب بسبب مبدأ المسأواة الذي أقره المؤتمر و الدولة المغربية مما جعلها تتسابق على المزيد من الامتيازات التي تشمل عملية استغلال الموارد المغربية

و كما ساهمت في تفاقم الأزمة المالية التي جعلت المغرب رهينة بنوك الدول الأوروبية .

- **إتساع النشاط التجاري الأوروبي في المغرب بعد 1880م.**

إتساع النشاط التجاري البريطاني في المغرب :

شهدت المبادلات التجارية بين المغرب وبريطانيا ارتفاعا ملحوظا ، بعد أن سجلت سنة **1848م**، مبلغ بقيمة **15** مليون فرنك،و ارتفع في **1883م**، إلى **34.4مليون** فرنك و في سنة **1900م** قدر ب **88** مليون فرنك و يرجع هذا الإرتفاع في حجم المبادلات التجارية إلى ارتفاع استيراد الشركات الإنجليزية و كذلك سيطرت بريطانيا على سوق الأقمشة القطنية و الشاي[5]، و استطاعت بريطانيا أن تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية مع المغرب، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين **34** مليون فرنك، في حين بلغت مع فرنسا **20** مليون فرنك.

---

[1]- ثريا برادة ، المرجع السابق ، ص 362.

[2]-بهجيةسيمو، المرجع السابق ، ص 422.

[3]- عبد الر حمن بن زيدان ، دور الفاخر بمآثر الملوك العلويين بفاس الزهرة ، المصدر السابق، ص 104.

[4]- علال الفاسي ، المصدر السابق، ص ص 108- 109.

[5]- ألبير عياش ، المرجع السابق، ص 46.

و بعد عام **1906م**، نزلت بريطانيا إلى المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية مع المغرب وذلك بسبب استرجاع فرنسا لمركزها الأول، حيث سجلت بريطانيا سنة **1908م**،نسبة **32%** و سجلت فرنسا **40%** من حجم المبادلات[1].

وانطلاقا من هذه النتائج فإن الوجود البريطاني في المغرب كان يرتكز على أساس المصالح الإقتصادية،بالإضافةإلى هدف إستراتيجي يتمثل في المحافظة على الوضع الدولي لطنجة، حسب ما يتطابق مع مقولة **تلمون**: "**إن لم تكن طنجة إنجليزية ، فيجب أن تكون منطقة دولية**[2]".

توسع النشاط التجاري الفرنسي بالمغرب :

تمكنت فرنسا من الحصول على إمتيازات جديدة مع المغرب سنة**1892م**، و إنطلاقا من هذا التفوق الدبلوماسي بدأت فرنسا تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق إجراء تسويات مكنتها من عقد إتفاقيات أخرى[3] .

و في **20**افريل**1902م** وقع المغرب إتفاقية مع فرنسا ورد في مضمونها قيام الدولتين عليها عناصر مغربية و فرنسية،وفي نفس السنة أضفت أمور أخرى لهذا الإتفاق تضمنت تسهيلات من الطرفين،فيما يخص الأسواق التي على الحدود الجزائرية و وقع على هذه الإضافات " **محمد الجباص**[4] ."

فقد ظل التبادل التجاري مع إسبانيا و المغرب ضعيفا، حيث احتلت المرتبة الرابعة[5]،بعد إنجلترا و فرنسا و ألمانيا.

توسع النشاط التجاري الألماني بالمغرب:

نتيجة إقرار" **مبدأالمسأواة في التجارة مع المغرب**" ، والذي كان نتيجة لتظافر الجهود الألمانية البريطانية، فإن الأولى تحصلت على إمتيازات مماثلة لبقية الدول التي لها علاقة قديمة مع المغرب .

و قد بدأ النشاط التجاري الألماني بالمغرب في الإتساع حيث عرفت سنة **1886م**، تأسيس ثلاثة شركات ألمانية وهي فروع لشركة " **هامبورغ " و" ستيتن" و " بريم** ."

كلما حأول الألمان التوغل في السوق المغربية من خلال التعرف على متطلباتها فقاموا بإرسال سفينةإلى شاطئ الدار البيضاء تحمل منتجات ألمانية.

---

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق ، ص 222.

[2]- أمين الريحاني، ، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الإسبانية ، دط، دار المعارف،مصر، دت ، ص 88 .

[3]- فادية عبد العزيز القطعاني ، المرجع السابق، ص42.

[4]- عبد الرحمان بن زيدان، المصدر السابق ، ص78.

[5]-محمد العربي معرش ، المرجع السابق ،ص 238.

ومواصلة المساعي الألمانية من أجل عقد المعاهدات التجارية مع المغرب بعث سفير ألمانيا بمشروع فتح أبواب المغرب أمام التجارة الألمانية وتصدير الحبوب والماشية إلى ألمانيا، و أمام الضغوط رضخ المغرب وعقد معاهدة التجارية سنة **1890م**، منحت للألمان حق استيراد الحبوب وضبط الرسوم الجمركية على المواد المستوردة والمصدرة[1].

و بذلك قفز العمل التجاري الألماني بالمغرب من **29** بالمئة إلى **10** بالمئة سنة **1905م**[2]، لذا اعتبرت معاهدة **1890م** أكبر نصر حققه الألمان في تلك الفترة، حتى أن الأوساط التجارية الألمانية أثنت على المغرب و غدت ألمانيا تنافس وبقوة التجارية الفرنسية و البريطانية.

- **الآثار الإجتماعية :**

انعكس تدهور الحياة السياسة و الاقتصادية على الحالة الاجتماعية المغربية فسبب ضعف المخزن و الأنظمة المالية،و استنزاف الموارد الإقتصادية و استفحال الحمايات وضياع الحقوق، عاش المغاربة في ظروف صعبة يمكن إبرازها من خلال:

- **أثار فساد المخزن:**

يشير عبد الرحمان بن زيدان إلى عدم نزاهة المحيطين بالسلطان،فلم يحط به سوى الخائنين و من لا يملك خبرة سياسيةو الإدارة، فانتشر السلب و النهب، وكثرة الشكأوي ، التي كانت ترفع السلطان والتي لم يطلع على معظمها بسبب كتمان عمال الديوان بالمخزن[3].

عانت الرعية من سلط كبار القواد،كالأخوان المدني والتهامي الكلأوي، اللذين نهبا اقاليم الشمال،مما أدى إلى قيام المودات في مكناس وفاس[4].

و كان لعدم دفع أجور الجنود أثره في إحدى إضطرابات مثلما حدث في الدار البيضاء،حيث قام الجنود بنهب محلات الجمرك،فوافق الأمناء على منحهم دفعة من مستحقاتهم لكنهم لم يحصلوا على أجورهم فأعلنوا إضرابا لمدة يومين ، حتى تدخل القنصل الفرنسي في القضية[5] .

---

[1]- -آفا عمر، المرجع السابق ، ص 414.

[2]-محمد القبلي ، المرجع السابق، ص417.

[3]-عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق ، ج1، ص 483.

[4]-بهيجة سيمو، المرجع السابق ، ص 446.

[5]-أحمد زيادي ، انتفاضة الشاوية سنة 1907م، ط 1، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب،1986م، ص 12.

- **تردي الأوضاع المعيشية والصحية:**

تميزت البوادي المغربية بطابع عتيق، من حيث نمط العيش والإنتاج، والظروف الغير صحية ، وتدني في مردودية الإنتاج ، خاصة منطقة الغرب والجنوب ، وتوالت المجاعات في **1881م**، و نعت عام **1882م** بالعام المشؤوم، وظل الوضع على ما هو عليه حتى سنة **1884م**[1].

وشهدت منطقة الشأوية موجة من الجفاف و القحط، و عان أهلها الجوع، خاصة بين **1906م – 1905م** ، مما أدى إلى قلة الحبوب، وارتفعت الأسعار بسبب التضخم المالي، و ارتفعت سنة البطالة وقتلت الأمراض بالناس[2].وأمام سوء الأوضاع الإجتماعية عملت الدول الأوروبية على زيادة الضغط على المغرب.

1- تطور الإنسان الأوروبي والمحميين بالمغرب:

بسبب إمتيازات مؤتمر مدريد سنة **1880م**، والتي منحت امتيازات جديدة للأجانب المقيمين بالمغرب مثل حق امتلاك العقار، ارتفع عدد الأجانب فبلغ عددهم سنة **1894م**، تسعة آلاف أجنبي[3] .

و في سنة **1911م**، كان لإسبانيا وفرنسا بين **4000** و **5000**محمي ، وعدد مواطنيها في المغرب لم يتجأوز**2500نسمة**،كما كان لألمانيا **3381** محمي و عدد الألمان بالمغرب حوالي **5** أشخاص[4] .

سبب ارتفاع عدد الأجانب و المحميين والمجنسين، مشاكل جمة بالمغرب فكانوا مصدرا للمشاكل اليومية نتيجةالامتيازات، حيث ساد الإحساس بالظلم لدى المواطنين الذين،كانوا يتعرضون لإعتداءات الأجانب دون عقاب بسبب تدخل قناصل دولهم علاوة على التعويضات المرتفعة و استخدام الأساطيل و التهديد بقصف الموانئ المغربية[5].

و في محاولة لبعض التجار الانجليز في منطقة سوس لبيع الأسلحة لأهلها،تم اعتقال التجار من طرف القائد الجلولي ، حيث قادهم إلى منطقة جبل طارق،لكن محكمة الجنايات اعفتهم، و هو اختراق للعدالة الدولية التي تجمع في حكمها على معاقبة المتهمين في مثل هذه القضايا[1] .

---

[1]- حسن أحمد الحجوي، ،العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي (1757 - 1912)، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003م، ص119.

[2]- أحمد الزيادي، المرجع السابق، ص 12.

[3]- طنجة في التاريخ المعاصر 1800م، 1956م، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، ص 99

[4]- إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 71.

[5]- طنجة في التاريخ المعاصر، المرجع السابق، ص99.

اشغلت الدول الأوروبية قرارات مؤتمر مدريد، لتثبت وجودها ، فعملت على شراء ذمم موظفي المغرب و تسخيرهم لخدمة مصالحها، وجعلت المغرب سوقا لتصريف منتجاتها و أضعفت الخزينة المغربية بسبب تملص المحميين من دفع الضرائب، وفرضت الغرامات الحربية مما أثر سلبا على الحياة الاجتماعية للمغاربة من إذلال وضياع الحقوق ، والشعور بالظلم ، و تدني في المستوى الصحي والمعيشي، جراء الضرائب، التي أثقلت كاهل المخزن السكان بها.

[1]– محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، تح : إدريس بوهليلة، ج2،دار أبي رقراق، المغرب، 2005م، ص230.

الفصل الثاني

الإتفاقيات الفرنسية مع الدول الأوروبية ضد المغرب الأقصى

- الإتفاق الفرنسي الإيطالي (1902م)
- الإتفاق الفرنسي البريطاني (1904م)
- الإتفاق الفرنسي الإسباني (1904م)
- الأزمة المغربية الأولى (1905م)

حاولت في بداية القرن **20م** الانفراد بالعمل لاحتلال المغرب وبدأت تتحرك باتجاهين، العمل في ميدان السياسة الدولية للحصول على موافقات الدول الأوروبية ذات المصالح والأطماع في المغرب، وبالتالي ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية على المخزن المغربي لإجباره على الخضوع[1]، و كان تبني سياسة " **الفتح الدبلوماسي**" مع الدول الأوروبية الطامعة بالبلاد من أولوياته، فكما هو معروف حتى مطلع القرن **20** م من أجل تقاسم المصالح بين الدول الإستعمارية في آسيا و افريقيا.

حيث شهد تحركا ديبوماسيا فرنسيا للحصول على موافقة الدول الأوروبيةللإنفراد بالعمل لاحتلال المغرب فقد استطاع وزير الخارجية " **ديلكاسيه**" للحصول على الموافقة القوى الأوروبية على ما أسماه " **مصالح فرنسا التقليدية في المغرب** ".[2]

أولا :الإتفاق الفرنسي – الإيطالي– 1902 م :

إن اهتمام ايطاليا بالمغرب ليس جديدا طالما أن الأمر يتعلق بالمطامع القومية الإيطالية في كل من شمال إفريقيا، فهي مطامع قديمة[3]،فمنذ أن حققت إيطاليا وحدتها القومية سنة **1870م**، بدأت تهتم بالمغرب حيث وجهت أنظارها من جديد على البحر الأبيض المتوسط، و بدأت في مضايقة فرنسا في كل من المغرب و طرابلس،[4]حيث كان الإحتلال الفرنسي لتونس سنة **1881م**، ضربة موجعة لأطماع ايطاليا في المنطقةما أدى إلى توتر العلاقة بين الدولتين الفرنسية و الإيطالية،[5] ذلك أن الأخيرة لاقت تأييد لمطامعها في تونس في مؤتمر **برلين** سنة **1878م**، من قبل النمسا و بروسيا و حتى انجلترا و ألمانيا، ما دفع الدولة الإيطالية إلى الدخول في تحالف

---

[1]-محمد علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا، صفحات من الكفاح الوطني ضد الإستعمار (1909- 1927م) ، د ط، دار الكتب العلمية، د ب، 2010م، ص 19.

[2]-المرجع نفسه، 19.

[3]-سعد الله أبو قاسم، شعوب و قوميات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 13.

[4]-مروان بوزكري، التنافس الفرنسي- الإنجليزي على المغرب الأقصى ما بين (1873م -1905م) ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، تاريخ ضفتي البحر أ، م،(المغرب، أوروبا) جامعة الجزائر 2، 2009م، 2010م، ص95.

[5]-رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، عن الدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية، د ب، 1996م، ص ص 114،115.

مع ألمانيا و النمسا ضد فرنسا إلا أن فرنسا أدركت منذ عام **1889م** ضرورة مصالحة إيطاليا من أجل إبعادها عن ألمانيا،[1]ضف إلى ذلك هزيمة الطالبان في "**موقعة عدوة** " على الأحباش عام **1896م**، جعلتهم بعيدون عن التفكير في امتلاك أراضي جديدة بشمال إفريقيا في ولاية طرابلس الغرب باعتبارها الولاية الوحيدة التي بقيت خاضعة للدولة العثمانية في الشمال الإفريقي[2] .

بدأت العلاقات الايطالية الفرنسية تتحسن خاصة في عهد الخلفاء "**ديلكاسيه**" فبدأت حدة التوتر بينهما تزول ، وجاء هذا نتيجة عدة اتفاقيات من أهمها إتفاقية سبتمبر **1896م**، التي اعترفت بحقوق الإيطاليين في تونس ثم إتفافية أكتوبر **1898م**، و قد اثيرت خلالها محادثات بين "**ديكالسيه**" وزير مالية إيطاليا و انتهت بعقد اتفاق تجاري **في21** نوفمبر سنة **1898م**، حيث عدلت الدولتين التعريفة الجمركية لصالح كل منهما ، وانتهت بذلك الحرب الجمركية التي بدأت بينهما عام **1896م**،و ساهم هذا الإنفراج في تحسن "**ديلكاسيه**" في البحث في المسائل العالقة بين البلدين ومن أهمها المسألة المغربية .[3]

و قد استمرت المفاوضات حول المسألة المغربية بين سفير فرنسا في روما و وزير الخارجية الايطالي حوالي عام و نصف لتنتهي في شكل تبادل للرسائل منها رسالة السفير الفرنسي المؤرخة في **14** ديسمبر **1900م** ، جاء فيها أن اتفاق **1899م** بين فرنسا وانجلترا قد ترك منطقة طرابلس و بنغازي خارج حدود اقتسام النفوذ وفيها طمأنت فرنسا إيطاليا، بأنها لا تنوي تجاوز حدود نفوذها[4]، و كانت رسالة فرنسا هذه باطلاق يدها في طرابلس، تنتظر من ورائها إعترافا من إيطاليا بحقوقها التي تدعيها في المغرب وأعمالها الكثيرة هناك[5]، وجاء الرد السريع من وزير الخارجية الإيطالي المؤرخ في **16** ديسمبر **1900م**، أوضح فيه بأن إيطاليا لا تعترض على عمل فرنسا الهادف إلى

[1]-مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 96.

[2]-رأف الشيخ، مرجع سابق، ص115.

[3]-حسن صبحي، التنافس الإستعماري الأوروبي في المغرب (1884م-1904م)، دار المعارف، مصر، 1965م، ص 196.

[4]-عبد الواحد ناصر، التدخل العسكري الاجنبي في المغرب: قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، تق: عبد الهادي النازي، مطبعة البيت، الرباط، 1999م، ص 91.

[5]-حسن صبحي، المرجع السابق، ص 196.

ممارسة الحقوق الفرنسية الناتجة عن مجاورة آراضيها لأراضي السلطة المغربية و المحافظة على هذه الحقوق، وبالمقابل تحتفظ إيطاليا بحق تسمية نفوذها في طرابلس و بنغازي[1].

حيث استغل "**ديلكاسيه**" الأزمة الإقتصادية لإيطاليا و حاجتها إلى رأس مال فرنسا، و وقع معها إتفاقية تعتبر بداية إخراجها من الحلف الثلاثي وبمقتضى هذه الإتفاقية تعهدت الحكومة الفرنسية بإعتبار الطرابلس و برقة خارجة عن نفوذها، وإذا حدث في تغيير في وضع مراكش مكن لإيطاليا التصرف بحرية في تلك المنطقة و تعهدت إيطاليا بعدم إتخاذ موقف معادي لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثي والحلف الفرنسي الروسي على حد تعبير سياسة أوروبا[2].

و كانإتفاق**1900م** قد مهد الطريق لعقد اتفاق آخر تمثل في اتفاق الأول من تشرين الثاني عام **1902م** بين فرنسا و إيطاليا تم بموجبه منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس الغرب[3].

و بذلك تكون إيطاليا أول دولة أوروبيّة عاقدت فرنسا على المغرب الأقصى ، وساهم هذا التقارب الفرنسي الإيطالي لسنة **1902م**فالإنتقال للاتفاق مع الدول الأخرى، ومن جهة أخرى أدى إلى انسحاب إيطاليا من التنافس الاستعماري حول المغرب[4] .

ثانيا : الاتفاق الفرنسي – البريطاني 1904م :

بعد توقيع الاتفاق الفرنسي الإيطالي تهيأت عدة ظروف للدفع قدما بالمفاوضات الفرنسية الانجليزية حول عدة قضايا حيث كان العداء بين فرنسا وإنجلترا مستحكما بسبب وقوف فرنسا ضد المطامع الاستعمارية الإنجليزية في مصر من جهة و وقوف إنجلترا موقف المعارض لجهود فرنسا الإستعمارية في آسيا وإفريقيا من جهة أخرى، وقد بلغ التنافس ذروته في "**معركة فاشودة**" [5]حاولت فرنسا توطيد سلطتها على بلاد النيل الأعلى بشدة وبهذا تهدم

---

[1]-عبد الواحد ناصر، المرجع السابق، ص 91.

[2]-صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط 6،مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،1977م، ص219.

[3]-اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2000م، ص 418.

[4]-مروان بوزكري، المرجع السابق، ص97.

[5]-**حادثة فاشودة:** في عام 1885م ، اضطر الإنجليز المصريين إلى إجلاء عن السودان الشرقي وكانت الحكومة الفرنسية تعتبر هذه المنطقة التي كانت أنذاكفي أيدي المهديين يجب أن تتبع أول محتل ، و في 1893 م، قررت أن ترسل لها بعثة دراسات على

سيطرة انجلترا على مصر،[1] حيث زحف الطرفان وجها لوجه في **19** سبتمبر **1898**[2] م وبدا أن الحرب التي لاحت في الأفق لا يمكن اجتنابها مادامت الأفكار هائجة في كلا البلدين، إلا أن الحكومة الفرنسية تنازلت في **3نوفمبر**، فبعد بضعة أشهر سجل اتفاق – رسميا – تخلت فيه فرنسا عن السودان المصري وكتعويض أخذت فرنسا حول بحيرة تشاد بعض الأراضي مثل " **الوادي**" التي ساعد على ربط الصحراء الكبرى بشكلوثيقبافريقيا الاستوائية الفرنسية[3].(**انظر الملحق رقم 08 ص 96**).

و قد كلف "**ديلكاسيه**" بمعالجة الخلافات الفرنسية الانجليزية فأمر بإخلاء فاشودة أملا لتوطيد و ترطيب الأجواء للعلاقات الفرنسية الإنجليزية،[4] كما برزت شخصيات في كلا الجانبين عملت بتصريحاتها ونشاطاتها على تلطيف الأجواء السياسية بين البلدين ، كما هو الشأن بالنسبة "**لديلكاسيه**" الذي ركز سياسته على تدعيم موقف فرنسا بأوروبا من جهة و زعزعة التحالف الثلاثي والقضاء على الخلافات الاستعمارية الفرنسية و الإنجليزية فقد عرف بأنه قد صرح لأحد الصحفيين : " **إنني لا أنوي ترك منصبي هذا إلا بعد أن أقوم بإعادة توطيد العلاقات الطيبة بين فرنسا وبريطانيا** "، وقد ساهم في إنجاح سياسة بعض السفراء من أبرزهم" **باربر**[5] " و " **بول**

أمل أن هذه الوسيلة الملتوية تفتح من جديد المسألة المصرية وبعد ترك المشروع لفترة استؤنف في عام1896م، عندما علم أن جيشا إنجليزيا مصر بقيادة "كيتشر" ، ولكن البعثة لم تصل إلى القرية إلا في بداية تموز 1898م، ، و ما كادت أن تستشعر،و ما كادت أن تستقر حتى علمت أنوصول الجيش الإنجليزي المصري،في 19 أيلول غلب كيتشر المهد بن أمام الخرطوم،و دخل فاشودة و احتل البلاد باسم "الخديون"،انظر إلى : **نور الدين جاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبّا و العالم ، ج 2، دار الفكر، دمشق، 1995 م، – ص ص –352–353.**

[1]– المرجع نفسه، ص 352.

[2]– عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ب ،د س، ص 187.

[3]– نور الدين جاطوم، المرجع نفسه، ص 353.

[4]– هنري ديسلنغ، تقسيم إفريقيا (1880م، 1914م) ، أحداث مؤتمر برلين و توابعه السياسية، تر: ريما اسماعيل، الدار الجماهير للنشر و التوزيع، مصراته، 2001م، ص429.

[5]–**باربر**: ولد بتاريخ(23 أكتوبر 1851)،و توفي بباريس في (7 أكتوبر1940م)،و هو ديبلوماسي فرنسي شغل منصب سكرتير عند مارتين نودود ثم اشتغل كصحفي، كما مثل فرنسا في روما من 1897م إلى 1924م، و عمل على إبرام الاتفاقية التجارية بين فرنسا و ايطاليا، و حرر اتفاق ودي فى مسألة النزاع الإستعماري بليبيا و في سنة 1926م، انتخب عضوا في اكاديمية العلوم النفسية و السياسية، متوفر على الرابط، https//at.wikipedia.org .

كامبون" الأول كان سفيرا بروما و الثاني بلندن، كما كان" **لانيسان** "[1] الذي وضعت في عهده البحرية الفرنسية خططها الجريئة للمواجهة ضد بريطانيا، و مؤسس جمعية الوفاق الودي لسنة **1887م**،التي عملت و مهدت للتفاهم المتوصل إليه سنة **1904م**[2].

كما غير الاستعماريون الفرنسيون سياستهم بتبني سياسة واقعية جديدة بدلا من سياسة المواجهة مع إنجلترا، وهكذا تبنوا أسلوب الترويض و المهادنة، و يأتي هذا التطور كنتيجة للفشل في أزمة فاشودة و تأكد الفرنسيين من قدرة الانجليز على الاستمرار في مصر[3]، إضافة إلى وفاة الملكة " **فيكتوريا**[4]" سنة **1901م**، و التي كانت متخالفة مع الألمان و إعتزال " **سولزبوري**" للعمل في السنة التالية، وكان هو الآخر يرتاب في المشاريع الفرنسية،يقابل ذلك التغيير الذي طرأ على وزارة الخارجية البريطانية لتولي " **اللوردلانسدون**[5] "، و عرف عن هذا الأخير برغبته في إقامة علاقات صداقة مع فرنسا، والأهم من ذلك أن" **إدواردالسابع** "[6]، كان يميل إلى الفرنسيين بشهادة " **بولكامبون**" الذي أقر بدور " **إدواردالسابع**" في الوصول إلى الوفاق الودي لعام 1904م[1].

---

[1]-**لانيسان**: (1843م، 1919م) طبيب و رجل سياسي فرنسي، وأستاذ بكلية العلوم بباريس فيما بين (1881م، 1891م) ثم في مارس (1898م، 1906م) و ما بين (1910م، 1914م) كما تقلد منصب الحاكم العام للهند الصينية و في عام 1891م، نشر مجموعة أعمال علمية و إقتصادية، انظر إلى: مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 98.

[2]-مرفت أسعد عطاءالله، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا و فرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس :(1869م – 1904م)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005م، ص 423.

[3]- هنري ويلنغ، المرجع السابق، ص 429.

[4]-**فيكتوريا**: ملكة بريطانيا العظمى و ايرلندا ما بين (1837-1901 م) و إمبراطورة الهند ما بين (1876-1901 م) و هي الإبنة الصغرى لجورج الثالث، وورثت الحكم عن عمها غيوم الرابع الذي مات دون وريث، و قد شهد عصرها الكثير من الصراعات و النزاعات مع الوزراء مثل، دزرائيلي و جيلادشون، متوفر الرابط، https//at.wikipedia.org.

[5]-**لانسدون** : رجل سياسي بريطاني شغل منصب كاتب الشؤون الخارجية البريطانية وكان من أهم الشخصيات في المفاوضات التي دارت حول المغرب مع " تيوفيلديالكسيه" و انتهت بتوقيع الإتفاق الودي (08 – 04-1904م) بين بريطانيا وفرنسا، متوفم على الرابط:

.hhtps//ar.wikipedia

[6]- **إدوارد السابع** : ملك بريطانيا ما بين (1901م – 1910م) وهو الابن الأكبر للملكة فيكتوريا و خليفتها، بالغ الألمان في تقييم دوره في السياسة الخارجية المعادية لهم رغم أنه لعب دورا غير أساسي في تثبيت غري التحالف البريطاني الفرنسي أثناء

كما حدث تغيير في سياسة بريطانيا ، هذه الأخيرة في الوقت الذي نجحت في إقامته اتفاق مع اليابان عام **1902م** وجعلت منه الحلف الانجليزي الياباني ، و حدث في المقابل صعوبة في تحقيق نفس الهدف مع ألمانيا، لذلك تحولت إنجلترا لمعالجة أسباب خلافها مع فرنسا [2]وكان لإدوارد السابع دورا كبير لإنجاح السياسة الجديدة فكانت زيارته لفرنسا عام **1903م**ناجحة،فعلى الرغم من أن الإستقبال كان في البداية فاترا، لكن الزيارة كان لها وقع في نفوس الفرنسيين ، فكانت دفعة قوية لفكرة الوفاق بين الجانبين و من العوامل التي هيأت التقارب الفرنسي البريطاني شعور إنجلترا بخطورة استمرار سياسة العزلة ، وذلك خوفا من تعريض مركزهم في البحر الأبيض المتوسط إلى الخطر، وكذلك التقارب الفرنسي الإيطالي الذي أثار بريطانيا[3] .

ما دفع به للعمل على عقد اتفاق ودي مع فرنسا[4]،بل و أصر "**كرومر**"[5] على حكومته بضرورة الوصول إلى إتفاق مع فرنسا شأن مطالبها في إفريقيا الشمالية، نظير موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر في دائرة النفوذ البريطاني، وقد طالب حكومتة سرعة البدء في هذه المسألة حيوية للمملكة المتحدة،حتى أن "**كرومز**" وصل به الحد إلى أن يقترح تغيير اسم "**فاشودة**" التي أصبحت رمزا لإذلال فرنسا[6].

كما بدا جليا التقارب الإنجليزي الفرنسي عمليا في الواقع ففي عام **1900م**، أرسل السلطان " **عبدالعزيز** " خطابا شخصيا إلى الملكة "**فكتوريا**" التمس فيه توسط حكومتها لدى فرنسا لتسوية منازعات الحدود بين البلدين، وهذا القطع كل حجة لفرنسا للتدخل في الشؤون الداخلية المغربية، لكن "**ديلكاسيه**" لم يتجاوب

زيارة له بباريس عام 1903م، ولم يعرف عنه الاهتمام بالقضايا الداخلية، انظر إلى : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة الساسية،ج1، د ط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ، د س، 116.

[1]- مرفت أسعد عطا الله ، المرجع السابق ، ص 426.

[2]- هنري ويلسنغ، المرجع السابق، ص 431 .

[3]- مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص ص 427-429.

[4]- مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 99.

[5]-**كرومر**: سياسيبريطاني معتمد في مصر من 1883م - 1907م اشتغل ظابطا في الجيش البريطاني في 1858 م، جاء لمصر مندوبا بالصندوق الذين يضمنون حقوق الدائنين الأجانب، عمل وزير المالية بالهند من 1880 م - 1883 م، حيث عاد إلى مصر بعد الإحتلال معتمدا و قنصلا عاما لبريطانيا الداخلية أنظر إلى عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق،ص 115.

[6]- محمد مصطفى صفوت، الإحتلال الإنجليزي لمصر و موقف الدول الكبرى ازاءه، د ط ، دار الفكر العربى، مصر ، د س ، ص 112.

مع هذا المطلب و استمر في سياسته التوسعية وإثارة المشاكل على الحدود من أجل التوغل داخل الأراضي المغربية[1]، بعدها استغل الفرنسيون الفرصة و باشر سفيرهم الفرنسي بلندن المفاوضات حول المغرب و كان اللقاء الذي دار بتاريخ **23** جويلية **1902م**، الخطوة الأولى في التقارب و سياسته الفرنسية الإنجليزية بالمغرب، وكذا إنجاح الوفاق الودي[2] .

و هكذا تهيأت الظروف لتقارب الدولتين و قامت المفاوضات بين الأطراف المعنية بين البلدين،واشترك فيها كل من " **اللوردكرومز**" وكان خير من يدرك دقة موقف بلاده في مصر،و "**اللورد لاندسون**"،وزيرخارجية بريطانيا من الجانب البريطاني و"**ديلكاسيه**" وزير المستعمرات الفرنسي و " **بول كامبو** " السفير الفرنسي في انجلترا من الجانب الفرنسي[3] .

و بعد اقتناع الطرفين بالدخول في مفاوضات جادة لتسوية المسائل الخلافية بينهما يجب الإشارة إلى أن هذه الخطوة واجهتها بعض الصعوبات والعوائق مثل مصالح الطرفين في كل من مصر و المغرب ، فقد شعرت انجلترا بأنه رغم تحسين مركزهم الدولي فإن فرنسا تتمتع بوضع ممتاز بالمغرب و لذلك قد يحقق لها فوائد في منطقة أخرى الأمر الذي يفسر "**كرومز**" المعتمد البريطاني في مصر والذي حث " **لانسدون**" على أهمية تسوية المسألة المصرية مهما كلف بريطانيا من تنازلات مراكش[4] .

ترددها في قبول الثمن المطلوب للحصول على ذلك، ويظهر هذا في قول السفير الفرنسي في لندن كما أن الفرنسيون استنتجوا بالمقابل أن انجلترا لا ترضى بتجسيد طنجة لكي تترك لفرنسا حرية التصرف بالمغرب، وهو ما يعني أن على فرنسا دفع الثمن مقابل ذلك، وهو التضحية بامتياز أنها بمصر[5]، قالكامبون : " **إن انجلترا إذا**

---

[1]- صلاح العقاد، المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1959م .ص263.

[2]- مروان بوزكري ، المرجع السابق، ص100.

[3]- محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص 109.

[4]- صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث و المعاصر، الجزائر، تونس – المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1980م،ص 223.

[5]- Henri Cambon, histoire de Maroc, Hachette Coulammiers, imp , Bradard et taupin, 1952.p.135

سمحت لفرنسا بحرية العمل في المغرب فهي تعطي ما لا تملك، بينما تريد إنجليزا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق في مصر تملكها امتلاكا حقيقيا[1].

لم تكن المغرب أو مصر العائق الوحيد في تلك المفاوضات، بل برزت أيضا مشكلة صيد السمك، حيث طالب الإنجليز من الفرنسيين التخلي عن صيد السمك على جزء من شاطئ جزيرة الأرض الجديدة (التي تركت للإنجليز بمعاهدة أوترخت**1813م**،الواقعة على مصب سان لوران فى أمريكا الشمالية ، ولكنها أعطت فرنسا تعويضا ببعض الفوائد في غامبيا وغينيا وعلى شواطئ بحيرة تشاد[2]، وحدث خلاف أيضا حول حدود المنطقة الساحلية المحايدة فطلبت انجلترا بأن تمتد من الجزائر حتى مزاغان، بينما رأى الفرنسيون أن تقتصر على المنطقة المواجهة لمضيق جبل طارق، وقد أمكن تسوية هذه النقطة بتخصيص منطقة محايدة في طنجة ، وتحديد منطقة النفوذ الإسباني يضاف إلى هذا إصرار الفرنسيين على تحديد المدة التي تستفيد خلالها بريطانيا من حرية التجارة[3].

وفي الأخير و بعد تجاوز تلك الخلافات توصل الطرفان لاتفاق أبرم في **08** أفريل **1904م**ببينالدولتين ، عرف عنه بالاتفاق الودي و قد وقعه عن فرنسا سفيرها في لندن "**كامبون**" و عن انجلترا وزير الخارجية" **لانسدون**" و قد عمل الطرفان في هذه الإتفاقية – على الحصول على تنازلات متقابلة و متعادلة وتدريجية في كلا البلدين ،بمعنى أن وضع فرنسا في المغرب سيكون مثل وضع بريطانيافي مصر،وقد صيغت الإتفاقية في تسع مواد و ألحق بها الإتفاق السري خمس مواد[4].

فقد تضمنت **المادة الأولى** : بأن الحكومة الإنجليزية لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي وأعلنت فرنسا أنها لن تعرقل عمل بريطانيا في مصر و لا تخرج إنجلترا بتحديد أجل الإنسحاب، و نظير هذا تعلن حكومة فرنسا بأنها لن تعمل على تغيير مركز المغرب السياسي و أن بريطانيا لن تعرقل عمل فرنسا في المغرب و تعترف بأن لها مصالح هناك، و هو ما تناولته **المادة الثانية**، فيما أقرت بريطانيا في **المادةالثالثة** بأنها تحترم حقوق فرنسا في مصر[5]، وجاء في **المادة الرابعة** مبدأ الحرية التجارية لمدة ثلاثين سنة و على عدم التمييز في الرسوم الجمركية و

---

[1]- نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص354.

[2]– شوقي عطاء الله الجمل ، المرجع السابق، ص، 318.

[3]– صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر، ص 223.

[4]– شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص319.

[5]- محمد مصطفى صفوت،المرجع السابق ،ص 114.

تعريفات النقل في السكك الحديدية في مصر و المغرب ،[1]أما **المادة الخامسة** فتضمنت رعاية حقوق الموظفين الفرنسيين والإنجليز في كل من مصر والمغرب، وحسب **المادة السادسة** التي تحترم فيها انجلترا حرية الملاحة فى قناة السويس عملا باتفاقية القسطنطينية عام **1888م**، و نصت **المادة السابعة** على تعهد فرنسا بعدم إقامة تحصينات على ساحل المغرب الشمالي المواجهة لجبل طارق، وجاء فى**المادة الثامنة** إقرار بريطانيا بأن فرنسا صاحبة الأمر فى المغرب، وفي**المادة التاسعة** تتعهد كل من الحكومتين بمساندة الأخرى حتى يتم تنفيذ هذه الاتفاقية فيما يختص بمصر والمغرب[2].

أما بنود الإتفاق السري فقد طرحت فيه إمكانية احتلال المغرب و اقتسامه مع إسبانيا، وعليه فقد تناول البند الأول أنه في حالة ما إذا وجدت إحدى الحكومتين نفسها مضطرة بفعل الظروف لتعديل سياستها المتعلقة بمصر أو المغرب ، فإن الالتزامات التي ارتبطت بها كل منها نحو الأخرى بموجب البنود **81716**، من الاتفاق العلني تظل قائمة، و نص البند الثاني على اتفاق الحكومتان على أن مساحة معينة من التراب المغربي المجاورة " **لمليلية** " **و" سبتة**"، عندما يتوقف السلطان عن ممارسة سلطة عليها ضمن دائرة النفوذ الإسباني و أن إدارة الممتد من " مليلية" إلى حدود الضفة اليمن لواد سيبو ستعهد إلى اسبانيا[3].

وبالمقابل على إسبانيا الموافقة على ما جاء من المادتين **4/7** من الإتفاق العلني[4] و هكذا انتهت المساومة بين انجلترا وفرنسا على الاتفاق بشأن مصر والمغرب،[5] وقد أثار هذا الإتفاق الودي ردود فعل مختلفة إذ رأى فيه المغاربة صفقة بيع استعمارية بين بلدين استعماريين أباحت لها التصرف في مصير بلد آخر دون أخذ رأي أهله[6]،و ترتب على ذلك رفض لكل تعاون منفرد مع فرنسا، و أفشل السلطان مولاي " **عبد العزيز**" مشروع الإصلاحات التي أرادت فرنسا بواسطته فرض حماية مبكرة على المغرب[7]، و نظير ذلك استقبل هذا الحدث

---

[1]-مروان بوزكري ، المرجع السابق، ص102.

[2]-شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، صص 319- 320.

[3]-ألبير عياش , المرجع السابق ، ص ص 53- 54 .

[4]- مروان بوزكري ، المرجع السابق، ص103.

[5]- شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 321.

[6]-محمد القبلي ، المرجع السابق ، ص 505.

7-عمر موفق عمر ،مقاومةالقبائل الصحراويةالمغربيةللاحتلالالفرنسي في بدايةالقرنالعشرين .كلية الطب ،الجامعة المستنصرية ، د ع , د س , ص 154.

بالرضا على المستويين الرسمي و الشعبي، حيث صرح الرئيس الفرنسي أنه لم يشعر بالسعادة كما شعر بمناسبة الوفاق الودي و اعتبره ذا أهمية ليس لفرنسا و بريطانيا فحسب بل للعالم كله، هذا و أبدت الصحف بدورها ارتياحا اتجاه هذه الخطوة[1].

ثالثا :الإتفاق الفرنسي – الإسباني 1904 م:

يظهر أن اهتمام إسبانيا بالمغرب كان أبعد مدى من اهتمام بريطانيا و فرنسا لأن الإسبان كانوا يعتبرون مدينتي "**سبتة**" و **مليلية** " المغربيتين جزءا من الأرض الإسبانية، كما كانوا يظنون أن المغرب منطقة نفوذ لهم[2]، إضافة إلى ذلك فقد أدى فقدان آخر ما تبقى من الإمبراطورية الإستعمارية الإسبانية الكبرى في أمريكا سنة **1898م**، إلى وضع القضية المغربية في المقام الأول من التحرك الخارجي الإسباني [3]فيما كان على فرنسا بعد إتفاقها مع إنجلترا أن تسعى لعهد إتفاق مع إسبانيا في ضوء الاتفاق الإنجليزي– الفرنسي لتحديد وضع إسبانيا في المغرب بصفة أدق باتفاق الدولتين ، وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين فرنسا و إسبانيا عام **1902م**[4]، اقترحت فرنسا على إسبانياإتفاقية تحتفظ بموجبها الأول لنفسها بالنفوذ على منطقة مراكش

و تخول لإسبانيا السيادة على منطقة فاس و نازة و حوض **سيبو**[5]، و شمال البلاد كله. [6]

لكن لم تنته هذه المحادثات بين الدولتين بتوقيع إتفاق بينهما،[7] نتيجة رفض قبول العرض الإستعماري الفرنسي المفيد بالنسبة لها بسبب تخوفها من الإقدام على التصرف دون علم من إنجلترا[8]، إلا أن المفاوضات تواصلت بين

---

[1]– مروان بوزكري ، المرجع السابق، ص103.

[2]–نجيب زينب ، المرجع السابق، ص 230..

[3]– هيكل مرتين، الإستعمار الإسباني في المغرب (1860 – 1956م) ، تر: عبد العزيز الودبي ، منشورات التل ، الرباط ، 1988م، ص17.

[4]– شوقى عطاء الله الجمل ، المرجع السابق، ص 321 .

[5]– **نهر سيبو** : هو نهر مغربي ينبع مع الأطلس، ويسير في خوانق جبلية ليدخل بعدها جنوب الريف، ثم يمر قرب مدينة فاس وهو نهر يصب في المحيط الأطلسي عند المهدية، يصلح النهر للملاحة في مجراء الأدنى مسافة 17 كلم، متوسط غزارته 35م بالثانية،للمزيد انظر: كمال موريس شريل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط1، دار الجيل، د م، 1998م، ص 266.

[6]–هيكل مرتين ، المرجع السابق، ص 17.

[7]– شوقي عطاء الله، المرجع السابق، ص321.

[8]–هيكلمرتين ، المرجع السابق، ص ص17–18.

فرنسا و إسبانيا على مدار سنة **1902م**، و تبدو نظرة " **ديلكاسيه**" في تحديد تنصيب إسبانيافي المغرب متوافقة إلى حد ما مع ما صرحت به الملكة الإسبانية الوصية على العرش حينما حلت بباريس في سبتمبر **1902م**، طالبة في قولها: « **الخلاصة تهب لنا الريف مع فاس كعاصمة**». [1]

لذلك فالصياغة النهائية لمشروع المعاهدة الفرنسية الإسبانية في **11** نوفمبر **1902م**، منح لإسبانيا منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال تمتد من وادي سيبو على الأطلسي حتى ملوية على البحر المتوسط، وتشمل منطقة الريف كلها ومدن تطوان وأصيلا والعرائش والقصر الكبير ونازة وفاس، ومنطقة ثانية في الجنوب تلحق بالممتلكات الإسبانية فى واد الذهب و تضم إلى جانب رأس جوبي ميناء أغادير و خليج ايفني واحواض وادي الدرعة وواد نوف و واد سوس، بينما بقية منطقة طنجة خارج نطاق الدولتين و إتفقتا على حيادها[2]، وقد تضمن المشروع على الالتزامات المتبادلة في فترة الوضع القائم و بعده، وهذا فيما يخص الأعمال العسكرية لحماية مصالح كل طرف ومسائل أخرى تتعلق بالرسوم الجمركية و النقل و السكك الحديدية كما اتفق الطرفان على تبادل المساعدات الدبلوماسية في المسائل التي يثيرها هذا الاتفاق، و إبقاء الإتفاق سرا. [3]

انتهت المفاوضات بالاتفاق التام ، فوقع السيد " **ديلكاسيه** " وزير الخارجية لفرنسا و سفير إسبانيا في باريس يوم **03** أكتوبر **1904م**، على بيان رسمي يتضمن موافقة إسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى، و قد تضمن هذا البيان قبول إسبانيا التصريح الفرنسي البريطاني لعام **1904م**، بشأن المغرب الأقصى ومصر، أما المعاهدة السرية فتتألف من **16** مادةتطرقت إلى تحديد الآراضي المغربية التي تدخل في منطقة النفود الإسبانية على المتوسط وفي جنوب المغرب والتزامات تتعلق بالعمليات العسكرية والوضعية الخاصة

لمدنية طنجة وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة[4].

هذا و قد وعدت الحكومتان الفرنسية و الإسبانية في التصريح العلني بأن تحترما و تحافظا " **على وحدة الإمبراطورية المغربية فى ظل سيادة السلطان**[1] "

---

[1]-Henri Cambon,op , lit , p.135.

[2]- عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص104.

[3]-مروان بوزكري ، المرجع السابق، ص ص 104 – 105.

[4]-عبد الواحد الناصر، المرجع السابق، ص 102.

كما أن البند الثالث من الاتفاقية كان ينص على أن الدولتين ستتدخلان في حالة عجز النظام السياسي المغربي و الحكومة الشريفة عن الاستمرار في البقاء أو في حالة ضعف هذه الحكومة أو وهنها المستمر عن تثبيت الأمن والنظام السياسي[2] . **(انظر الملحق رقم 09ص97)**

وانطلاقا من هذا يمكن القول بأن الديبلوماسية الفرنسية قد حققت نجاحا كبيرا في العمل على إزاحة الدول التي لها مصالح كبرى بالمغرب **(إيطاليا ، بريطانيا، إسبانيا)** من خلال عقدها لسلسلة من الإتفاقيات تنازلت بموجبها الدولة الفرنسية على مجموعة من أطماعها داخل القارة الإفريقية بغية الحفاظ على مصالحها بالآراضي المغربية وهو ما تجلي في **1902م** مع ايطاليا و **1904م** مع بريطانيا وإسبانيا، وكانت بمثابة تمهيد نحو فرض الحماية المزدوجة على التراب المغربي، وجعلت فرنسا و إسبانيا نفسيهما الحاكم الأوحد فى مستقبل المغرب وقد خولت هاته التسويات البرية لكل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا حق القضاء على الاستقلال المغربي، و في الأخير توجت فرنسا دسائسها بتقسيم البلاد مع إسبانيا على أساس استحواذ الأخيرة على الشمال المغربي .

رابعا : الأزمة المغربية الأولى 1905م

منذ أن دشنت فرنسا سياسة التدخل السلمي في المغرب باتفاقيات **(1904م، 1901م)** مع المغرب **(1901م، 1902م)** و إيطاليا **1902م**، و إنجلترا **1904م**، و إسبانيا في أكتوبر **1904م**، منذ ذلك الوقت دخلت المانيا مسرح السياسة المغربية بقوة وبدأت ملامح السياسة المغربية بقوة وبدأت ملامح سياسة ألمانيا الجديدة إتجاه المغرب تترسخ وتتأكد، من مميزات هذه السياسة العمل على استغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين لتوسيع النفوذ الألماني الذي تجاهلته فرنسا وتطوير المصالح الألمانية بالبلاد[3] .

حين نجد أنه في المفاوضات الفرنسية الإسبانية حاولت ألمانيا عرقلة التواصل على اتفاق دون أن تحقق في نفس الوقت لم تستجيب لرغبة السلطان حينما وصل وقد مراكش إلى برلين سنة **1904م**، بل انتظرت حتى لاحت

---

[1]-نجيب زينب، المراجع السابق، ص 231.

[2]-هيكل مرتين ، المرجع السابق، ص 18.

[3]-علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851م-1947م) ، د ط، افريقياالشرق، دار البيضاء 2006م، ص 94.

الفرصة المناسبة وكانت هذه الفرصة هي هزيمة روسيا أكبر حليف لفرنسا في الحرب مع اليابان أوائل سنة **1905م**[1].

وجدت خلال الأزمة المغربية الفرنسية (**1904م- 1905م**) حين حاولت فرنسا فرض الحماية مبكرة على المغرب لم يتصور الألمان حينها عملهم بوضوح إلا بعد أن شاهدوا معارضة المغاربة القوية للمشروع الفرنسي[2] .

وقد كانت لألمانيا مصالح اقتصادية في المغرب، كما كانت تطمع في أن يكون لها مركز على المحيط الأطلسي يخدم أغراضها التجارية والحربية ، لذا فقد رأت ألمانيا في الإتفاقيات الثنائية التي عقدت بشأن المسألة المغربية تجاهلا لمصالحها.(**انظر الملحق رقم 10 ص 99**).

وكتعبير عن موقف ألمانيا من هذه الإتفاقيات[3]،قام الإمبراطور الألماني "غيوم" في 31 مارس1905م، بإلقاء خطاب أمام مندوب السلطان الذي جاء لإستقباله، هذا الخطاب الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية تهديدا خطيرا للمكاسب التي أحرزتها فقد جاء في الخطاب : " **أن هذه الزيارة موجهة إلى السلطان صاحب السيادة والإستقلال التام في البلاد، وإني آمل أن تفتح مراكش في ظل سيادته الكاملة للمنافسة التجارية السلمية الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء ثم أعلن أن ألمانيا مصممة على أن تحمي مصالحها**[4] .

وهكذا رفضت ألمانيا الإعتراف لفرنسا لما تدعيه من حقوق مدعية هي الأخرى حقوق جديدة، بينما وقفت السياسة المراكشية موقف عدم الإعتراف بمصلحة الطرفين كي لا ترجح دولة أخرى[5] .

وما زاد من الضغط الألماني أن الحكومة الألمانية طالبت من "**روفييه**" رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بدفع " **ديكالسيه** " وزير الخارجية إلى الإستقالة من منصبه وقد تم ذلك فعلا، كما ساندت مشروع عقد مؤتمر دولي دعا إليه السلطان "**عبد العزيز**" لمحاولة من إفلات من الحماية الفرنسية ، غير أن الدبلوماسية الألمانية كانت في الحقيقة مستعدة على التنازل عن المغرب في حالة قبول فرنسا انضمامها إلى " الحلف الأوروبي" مع ألمانيا وروسيا و كان

[1]-صلاح العقاد، المرجع السابق،ص 229.

[2]-علال الخديمي المغرب فى مواجهة التحديات الخارجية،ص 95.

[3]-شوقي عطاءالله الجمل ، المرجع السابق، ص 322.

[4]-صلاح العقاد، المرجع السابق،ص 299.

[5]-علال الفاسي،الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م، ص 11.

هدفها إفشال الوفاق الودي لسنة **1904م**، و عزل بريطانيا،و أدى رفض فرنسا في عام **1905م** الخضوع لها إلى تصلب موقف ألمانيا التي أرادت أن تحول دون إعطاء المؤتمر لفرنسا الحق لفرنسا في الحصول على النصيب الأكبر من المغرب[1]، وهكذا بدأت سياسة ألمانيا تلوح في الأفق و من خصوصياتها العمل على إستغلال كل خلاف بين المغاربة والفرنسيين لتوسيع النفوذ الألماني الذي تجاهلته فرنسا[2] .

وكانت زيارة الامبراطور الألماني بمثابة أزمة جديدة في العلاقات الفرنسية الألمانية إذ كان من مراميها تشجيع السلطان المغربي لكي يرفض مشاريع الإصلاحات التي غرضها (**Saintrenstanllandur**) ، في الوقت الذي كان "**ديلكاسيه**" فيه يبدي إصراره على استمرارية سياسته ، حيث قام بارسال الأساطيل إلى سواحل مراكش لإجبار السلطان على قبول الإصلاحات،غير أن التشجيع الألمان حال دون قبول حكومة مراكش العرض الفرنسي[3]، فبقت المانيا عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في المغرب، بعدما أثارها الإتفاق (الفرنسي، الإنجليزي، الإسباني) الذي تجاهل مصالحها الإقتصاديةبالمغرب،حيث كانت تطمع في أن يكون لها مركز على المحيط الأطلسي يخدم اغراضها التجارية والحربية ، وبالتالي رأت في الإتفاقيات ضرب لمصالحها[4] .(**انظر الملحق رقم 11 ص 100**)

[1]-البير عياش ، المرجع السابق، ص 56.

[2]-علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 54.

[3]-مروان بوزكري ، المرجع السابق،ص ص 116-117.

[4]-شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 322.

الفصل الثالث

المؤتمرات الأوروبية حول المغرب الأقصى إنعكساته

أولا : مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

ثانيا : احتلال وجدة والدار البيضاء 1907 م

ثالثا: الاحتلال الإسباني لشمال المغرب (1909م)

رابعا: الأزمة المغربية الثانية (1911م)

لقد عقدت فرنسا عدة إتفاقياتودية مع الدول الأوروبية (ايطاليا، بريطانيا، ايطاليا) التي كانت تمهيدا للسيطرة الفرنسية على المغرب و ذلك بدأ من مؤتمر الجزيرة الخضراء **1906م**، وصولا إلى إنهاء الخلاف مع ألمانيا **1911م** ، حيث عاش المغرب فترة حرجة إزاء التغلغل الفرنسي الذي فرض وجوده باحتلال وجدة، الدار البيضاء، و التغلغل الإسباني الذي فرض وجوده فى منطقة الريف، مما أدى إلى التدخل المباشر في المغرب و فرض الحماية المزدوجة (الفرنسية والإسبانية) .

أولا : مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

وجد سلطان المغرب فرصة استغلال معارضة ألمانيا لمشروعات فرنسا الاستعمارية و دعى إلى عقد مؤتمر دولي في أفريل**1906م** ، بمدينة الجزيرة لبحث السيادة المستقلة لمراكش،[1] و لم تكن المغرب صاحبة الفكرة لوحدها، ففي واقع الأمر جاء بناء على نصيحة الحكومة الألمانية للسلطان المغرب "**عبد العزيز**" حيث رأت ألمانيا أنه أحسن وسيلة لتدارك وضع المغرب تحت السيطرة الفرنسية،و هذا ما يعني ضرورة المحافظة على توازن القوى في المغرب و أكدت على مشاركة جميع الدول في أي مشكل بالمغرب كما أرادت تدويل المسالمة المغربية قصد إفشال الوفاق الودي بين فرنسا و بريطانيا و الحصول على إمتيازات من خلال الضغط عليه[2] .

وكانت تهدف من خلال انشغالها بالقضية المغربية إلى تحسيس القوى الاستعمارية بذلك خاصة مع تزايد الأطماع الفرنسية و البريطانية في البلاد،[3] فلم تكن هذه أول مرحلة يتم فيها تدويل القضية المغربية، فقد سبقها مؤتمر مدريد بربع قرن و الإتفاقيات السرية ببضع سنوات[4]، أما بالنسبة لفرنسا فتجلى موقفها في التخوف من إنعقاد هذا

[1]-رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 151

[2]-مصطفى البطراوي ، الموقف الألماني من المسألة المغربية من نهاية القرن 19م و مطلع القرن 20م، م8، ع13، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة اكلي محند أولحاج ، البويرة، ديسمبر 2017 م،ص 27.

[3]-سراب جبار خو رشيد، العلاقات المغربية الألمانية(1912م،1956م) ع 59، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، الجامعة المستنصرية، د ب، د س،، ص 69

[4]-ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 321

المؤتمر تحسبا لخروجه بنتائج تعرقل خطتها التي كانت في مراحلها لإحتلال المغرب، وهذا بالرغم من أنها كانت مسلحة بالاتفاقيات الودية ، إلا أنه أمام الحاح الدول الأوروبية قبلت انعقاد المؤتر[1].

أ- انعقاد المؤتمر:

عقد المؤتمر في **14** جانفي **1906م**، إلى **7** أفريل **1906م**، **بالجزيرة الخضراء**[2] الإسبانية، شاركت فيه الأطراف المهتمة إسبانيا وهى جزء من ترابها جنوبا،و إنجلترا (جبل طارق) و فرنسا (المغرب) و هناك أطراف أخرى لها مصالح بالمغرب و هي (ألمانيا و النمسا وبلجيكا و الو. م.أ و إيطاليا، هولندا البرتغال، روسيا و السويد) فهذه الأطراف لها مصالح إستراتجية أكثر منها إقتصادية[3]،و مثل المغرب في هذا المؤتمر و قد يترتب من " **الحاج محمد الطريس**" و " **الحاج محمد المقري** " و " **الحاج محمدالصفار**" والسيد " **عبد الرحمن بنيس** "[4] لم تكن هذه الدول بطبيعة الحال متفقة على جدول أعمال المؤتمر و على الأهداف المرجو تحقيقها، بل أن فرنسا إنجلترا ألمانيا، وإسبانيا كانت تستهدف من المؤتمر تحقيق مصالحها الخاصة في المغرب أكثر مما كانت تستهدف مصلحة المغرب و إقتراح إصلاحات داخلية بشأنه ، أما المغرب فكان ضعيفا وحتى المترجمون كان مشكوك في إخلاصهم لمهمتهم وامانتهم لتوصل الحقائق للوفد المغربي[5] .

و من أهم النقاط التي تم الإنفاق على دراستها في المؤتمر[6] مسائل الخلاف الرئيسية وهي :

---

[1]-عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الأمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر،ج3، دار المغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 2005م، ص 146

[2]-**الجزيرة الخضراء** : مقصود بها هي تلك الجزيرة الخضراء التي تقع على مضيق جبل طارق، والتي استولى عليها المسلمون عام 93 من الهجرة عند فتحهم لبلاد الأندلس و سقطت عام 743هـ، بيد الفرس وفي موسوعة معجم البلدان قال عنها : هي مدينة مشهورة بالأندلس وقبالتها من البر بلاد البربرة بسبتة وأعمالها متصلة بأعمال شذونة و قبلي قرطة وهي مدينة الأندلس وتوجد في اسبانيا، **للمزيد انظر**: ناجي النجار، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا ، ط1، دار المرتضى ، بيروت ، 1979م، ص ص 227-228

[3]-ابراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ ، المرجع السابق، ص 321

[4]-الصديق بن العربي، المرجع السابق،ص 28

[5]-عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 147

[6]-علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب ، المرجع السابق، ص 74

- **أولا:** موضوع المحافظة على الأمن وبهذا أصرت فرنسا على إخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية باعتبارها مسألة خاصة انتهت تسويتها مع مراكش.
- **ثانيا:** موضوع المصرف المكلف بمنح القروض و الإصلاح و إتفق على أن يكون دوليا .
- **ثالثا:** مكان عقد المؤتمر وقد اقترح سلطان طنجة و أيدته ألمانيا و اعترفت كل من فرنسا وإسبانيا بحجة عدم توفر الأمن واستقر الرأي على الجزيرة الخضراء وهي مدينة صغيرة على ساحل اسبانيا
- الجنوبي[1]،لأنها قريبة من كل الأطراف المهتمة مباشرة.

اسبانيا وهي جزء من ترابها جنوبا و إنجلترا (جبل طارق) و فرنسا و المغرب[2] .

- **رابعا:** المشروعات الانشائية التي تريد الحكومة المغربية القيام بها[3] .

و خرج هذا المؤتمر بميثاق يتضمن سبعة أبواب و هي :

- **الباب الأول** : أصبحت الشرطة وتنظيمها بإشراف ضباط فرنسين و إسبان حيث يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات الشرطة المغربية في المدن الواقعة على ساحل الأطلنطي الرباط و و الجزيرة و و أسفي و الصوبرة و أغادير، و يشرف الإسبان على شرطة (تطوان والعرائش) بينما يوضع شرطة طنجة و الدار البيضاء تحت إشراف الدولتين (فرنسا و إسبانيا)[4] .
- **الباب الثاني:** في تنظيم مراقبة تهريب الأسلحة وزجر التهريب .
- **الباب الثالث** : في إحداث بنك مخزني (بنك الدولة).
- **الباب الرابع:** في تحسين مردودية الضرائب وإحداث موارد مالية جديدة.
- **الباب الخامس** : عن نظام الجمارك ونجوا الغش والتهريب التجاري .

---

[1]-صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 232- 231

[2]-إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 321

[3]-المرجع نفسه،ص 323

[4]-أحمد رمزي، الإستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، المطبعة النموذجية، مصر، ب س، ص91

- **الباب السادس:** حول مصالح العامة والأشغال العمومية.
- **الباب السابع:** مقتضيات عامة[1].

من أهم المشاكل التي أثارت جدلا حادا بين الدول الرئيسية و محاولة التوفيق بين الدول الثانوية فإنها قضية الشرطة في المغرب فقد اختلفت الدول الرئيسية و كان الإختلاف قويا و حادا بين فرنسا و من ولاها و بين ألمانيا و تساندها النمسا، فقد ارتأت الأولى أن تكون الشرطة في المغرب بمعرفتها و تحت قيادتها، و كان الحل المعتدل الذي تنازلت إليه فرنسا هو أن تشرف هي على الشرطة بمساندة إسبانيا بإعتبارها أقرب الجيران إلى المغربو من أغرب الاقتراحات التي عرضت أن يقسم المغرب إلى عدة مناطق في كل منطقة شرطة تشرف عليها دولة من المؤتمر و كانت ألمانيا نتيجة إلى أن تكون الشرطة حتى سلطة السلطان ، وأن يختار من ضباط أي دولة تشاء تدريبها[2].**(انظر الملحق رقم 12 ص 112)**

ب- **قراراته:**

وقد انتهى المؤتمر إلى قرارات أغلبها في صالح الأجانب وخاصة فرنسا و من أهم تلك القرارات:

- إعتراف الدول الحاضرة باستقلال المغرب الأقصى كما قررت بسياسة الباب المفتوح من الوجهة التجارية،وذلك بالطبع ما نزع من فرنسا الاحتكار الاقتصادي التي ظفرت به بعد معاهدة مدريد[3] .
- الإعتراف بسيادة سلطان المغرب ووحدة مملكة و المساومات التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر .
- وضع برنامج إصلاحات مختلفة في الضرائب والجباية وتنظيم الشرطة و تأسيس بنك مخزني،و إصلاح المالية و الموانئ و الاشغال العامة ومراقبة الشواطي[4].
- حق الأجانب في شراء الممتلكات دون ترخيص من المخزن.

[1]-شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص43

[2]-عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 148.

[3]-علال الفاسي، الحماية في مراكش، المصدر السابق، ص ص 11-12.

[4]-الصديق بن العربي، المرجع السابق،ص 28.

- وقد أسندت المعاهدة للحكومة الشريفة والسلك الدبلوماسي بطنجة مهمة تهيء برنامج للأشغال العومية، وترتيب الأولويات على أن يتم إنجاز هذه الأعمال بالمزاد العلني العمومي[1] .
- وكذلك نصت المعاهدة على مراقبة تهريب الأسلحة ومنع وضعها في أيدي السكان ونصت كذلك بنود الميثاق على تنظيم الضرائب و مداخيل الجمارك وإنشاء بنك للدولة[2] .

و يبدو من هذه المواد أن المقصود بها هو تمهيد لعقد الحماية على المغرب ولذلك تردد السلطان عبد العزيز في توقيع هذه المعاهدة، لكن الأمر كان فوق ما يتصور فاضطر في النهاية إلى التوقيع بتاريخ **18** يونيو**1906م**، ومع الأسف لم تطبق بنود هذه المعاهدة لأن الأحداث كانت تسير بسرعة وتتوالى لتصل إلى عهد الحماية البغيض عام 1912م،[3] وأيضا أول ما يلاحظ على هذا المشروع أن جميع قراراته ذات صيغة مالية أو اقتصادية ما عدا القرار الأول الذي خصص المحافظة على أمن السكان الأوروبيين حتى يمارسوا نشاطهم الاقتصادي والمالي في إطمئنان و راحة البال و ليس هناك أي بند عن الإصلاحات الاجتماعية من سكن و صحة و تعليم لفائدة المغاربة[4] .

و هكذا خيب المؤتمر أمال المغاربة في الموقف الألماني خاصة و في موقف الدول الأخرى بصفة عامة، فقد اهتم ديبلوماسيو أوروبا بحل الخلاف الألماني الفرنسي و لم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب، بل أكثر

من ذلك دفعوا المغاربة إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في إحتلال بلادهم و هما فرنساو إسبانيا[5].

وقد أعطى هذا المؤتمر امتيازات لفرنسا فقد اعتبرها زعماء الاستعمار ومكاسب هامة للتدخل السلمي في المغرب،و يبدو أن المغرب بعد المؤتمر لم يعد يمثل في السياسة الألمانية إلا عملة للتبادل ذلك ان السياسة المغربية الألمانية ، سارت في اتجاهين يخدمان المصالح الألمانية فقط دون اهتمام كبير بآمال المغاربة ويتمثل الإتجاه الأول في

---

[1]-البير عياش ، المرجع السابق، ص 56.

[2]-عبد الكريم غلاب، المرجع السابق ، ص ص 148، 149.

[3]-محمد رياض، شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي و جهوده في العلم والإصلاح و الوطنية مع ذكر ثلة من تلاميذهو آثاره، د ط، دار النجاح، الدار البيضاء، 2005م، ص 35

[4]-ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 322

[5]-علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 95

المحافظة على النفوذ الألماني بين المغاربة للحصول على إمتيازات اقتصادية من المخزن، و يتمثاالإتجاه الثاني في الظهور بمظهر مدافع عن مقررات الجزيرة، حتى إذا أبدى الفرنسيون استعداد لدفع تعويضات كافية في المجالين الاقتصادي والاستعماري عند ذلك تتخلى ألمانيا على المغرب للاحتلال الفرنسي .[1]

وهكذا المؤتمر الذي دعا اليه المغاربة ليحتكموا إليه والذي نتج عنه الأزمة الألمانية الفرنسية لم يفعل شيئا للمسألة المغربية، وإنما زاد في تعقيدها أي اهتم بحل الخلاف الألماني الفرنسي الذي نشب بعد الاتفاق الودي، وعقد الأزمة المغربية الذي نشأت عن الصراع المغربي الفرنسي[2] .

ثانيا : احتلال وجدة والدار البيضاء 1907 م

أ- الإحتلال الفرنسي لوجدة 1907م :

ظلت مدينة وجدة رمز الصمود الدولة المغربية في وجه الضغوط الفرنسية المتوالية طيلة القرن التاسع عشر وكذلك كانت تعتبر ثغرا من الثغور المواجهة لتحديات الأجانب، و رغم موقعها على الحدود المغربية الجزائرية و تواجد الفرنسيين على مسافة قريبة منها فقد ظل سكانها محافظين على استقلال بلادهم معارضين لكل تدخل فرنسي مهما كان شكله[3].

إلا بعد أن فشل السلطان "**عبد العزيز**" في التخفيف من وطأة قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء ضعفت سلطة السلطان وتعاظمت الحركات الثورية في البلد ، وثارت نفوس المغاربة و لا سيما الفرنسيين منهم[4] .

بعد تعيين "**رينيو**" على رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة في جويلية **1906م**، خلفا " لسان روني طانيدي" اعتمد سياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب، وكان متمرسا بالشؤون المغربية لأنه كان

[1]-المرجع نفسه ، ص 96

[2]-أمل عجيم، المرجع السابق، ص 150

[3]-أحمد بن خالد الناصري ، المصدر السابق ، ص ص 51، 52

[4]-أمل عجيم ، المرجع السابق ، ص153

مساعدا " لبول كامبون" بتونس، وعين منذ **1904م** مندوبا لحاملي أسهم اقتراض **1904م** بالمغرب، ومثل بلاده في مؤتمرالجزيرة سنة **1907م**[1] .

يدخل تعيين "**رينيو**" إذا في إطار السياسية الجديدة التي أرادت الأوساط الإستعمارية سلوكها في المغرب وهي السياسية الضغوط المتوالية على المغرب حتى يبقى مرغما تحت الهيمنة الفرنسية، وكان من أقطاب هذه السياسة حاكم الجزائر العام " **جونار**" الذي لم يفتأ يطالب بحرية التحرك الجيش الفرنسي عبر الحدود المغربية واحتلال المناطق الاستراتيجية في هذه الحدود و أهمها مدينة الوجدة،[2] أسفرت عن هذه التوترات الخطيرة بين الأهالي والغزاة عدة حوادث دموية اتخذتها الحكومة الفرنسية ذريعة للتدخل العسكري سنة **1907م**[3]، تمثلت في مقتل أحد الفرنسيين بشاطىء طنجة " **شاربوني**" ، وكان موظفا عاديا في أحد البنوك بالمدينة ، وهو ما استغلته فرنسا و أرادت تضخيم المسألة و تهديد المخزن،سيقدم أسطول حربي لميناء طنجة ، وكان في مقدمته "رينيو" مع وفد عسكري ليجتمعوا مع النائب "**محمد الطريس**" ، وقد كانت مطالب الفرنسيين عقب هذا الحلف البسيط متمثلة في :

- تعهد المخزن بالبحث عن القاتل ومن معه .
- دفع تعويض قدره **100** ألف فرنك
- اعتذار الموظفين المغاربة بطنجة للسفير الفرنسي.
- تخصيص موضع لبناء تذكار للقتيل في عين المكان[4].

لم يتمكن الفرنسيون، رغم هذه التهديدات والمطالب التعجيزية من ارغام السلطان عبد العزيز على الخضوع لإرادتهم بل كانت النتائج عكسية تماما ، فقد توترت العلاقات الفرنسية المغربية بشكل متزايد سواء على المستوى

[1]-محمد خير فارس، المسألة المغربية (1900م، 1912م) مكتبة الطبع و النشر، الدار البيضاء، ص 1986م، ص 401
[2]-ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 324
[3]-محمد القبلي، المرجع السابق ، ص 508
[4]-علال الخديمي ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب ، المرجع السابق ، ص ص 89، 90

الرسمي أو على المستوى الشعبي، كا ساءت علاقات السلطان المغربية في وجدة مع السلطات الفرنسية بالجزائر، أخذ الجيش الفرنسي يقوم بتحركات واسعة عبر الحدود الشرقية للمغرب موسعا نفوذه .

على حساب التراب المغربي والقبائل المغربية ، وقد أشار هذا التصرف حركة جهادية عامة في الجنوب الشرقي المغربي اتخذت مركزها في تافيلالت ، وحدثت عدة معارك بين المجاهدين والجيش الفرنسي[1] .

إن هذه التطورات لم ترضي الفريسيين لذلك قرروا إنتهاز أول فرصة مناسبة للقيام بضغوط أشد وأخطر، لدفع المخزن المغربي إلى تسهيل تدخلهم وقد جاءت هذه الفرصة بمناسبة مقتل الطبيب الفرنسي بمراكش في **19** مارس **1907م**[2] .

اعتقدت الحكومة الفرنسية أن من أنجح وسائل التدخل السلمي استخدام المستوصفات، ومراكز تقديم الدواء لهذا الغرض، لذا أسس مستوصف بمراكش في أواخر **1905م** ، و أسدت مهمته للطبيب موشان الذي كان عمله في حقيقة الأمر يتلخص في القيام بالقليل من الطب وكثير من السياسة تبعا لتوجهات وزارة الخارجية التي كان تابعا لها[3] .

و في **1907م** حاول موشان – أن يوسع نشاطه السياسي فذهب لفرنسا والتقى بوزير الخارجية وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسية، وعند عودة موشان إلى المغرب أقدم على تعليق بعض الأدوات فوق منزله اعتبرها سكان مدينة مراكش أدوات للتلغراف اللاسلكي في حين اعتبرها المخزن مجرد راية لبلاده، ومهما يكن الأمر فقد أمر الدكتور بإزالة ما أحدث من طرف حشد من السكان، حيث رأوا ذلك تحديا لهم، على اعتبار أنه "كان يروم أهدافا تبشيرية ماكرة ثم تطور الخلاف إلى هجوم و أدى ذلك إلى قتل الطبيب يوم **19** مارس **1907م**[4] .

[1]-علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص97

[2]-أمل عجيم ، المرجع السابق ، ص155

[3]-فادية القطعاني ، المرجع السابق ، ص 44

[4]-نفسه ، ص 44

كان قتل "**موشان** " بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، ونتيجة ذلك قامت السلطات الاستعمارية بحملة دعائية مضادة للمغرب ، منددة بالحادث ومحملةالمخزن المسؤولية، ونتيجة ذلك قررت الحكومة الفرنسية في يوم **25** مارس **1907م**، احتلال مدينة الوجدة مؤقتا وأخبرت الدول الأخرى بهذا القرار الذي نفذ يوم **29** مارس **1907**، حيث تدخلت القوات الفرنسية المرابطة في الحدود واحتلت المدينة المغربية التي ظلت طيلة ثلثي قرن رمز الصمود المغربي في وجه الضغوط الفرنسية المتنوعة الأشكال[1] .

أدى احتلال وجدة ردود أفعال غاضبة ضد الفرنسيين في جميع أنحاء المغرب وقد ازداد ذلك الغضب، نتيجة لوقوع الاحتلال دون أي مقاومة، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بوجود تواطئ مع المخزن وقبوله لذلك الاحتلال وقد اجتهد السلطان المغربي لحل المسألة والحصول على جلاء القوات الفرنسية بتقديم جميع الترضيات لكن الفرنسيين قدموا مطالب كثيرة تسيء للإستقلال الوطني كثمن للجلاء على المغرب[2] منها:

- عزل و سجن باشا مراكش "**عبد السلام الورزازي**" لمسؤوليته عن حماية أرواح الأجانب و للتحقيق في حادث القتل بمعرفة القنصل الفرنسي وعقاب المدنيين ودفع تعويض مناسب لأسرة الفقيد وتنظيم البوليس المغربيكما نص عليه ميثاق الجزيرة[3] .
- تطبيق اتفاقيات (1910م،1902م) الخاصة بالحدود .
- الاستدعاء الفوري للمولى إدريس مبعوث للأقاليم الصحروية حتى لا يستمر يستثمر في إثارة المقاومة ضد الفرنسيين بأدرار و تشنقيط
- إيقاف إرسال الأسلحة لماء العينين [4]

---

[1]-علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص98

[2]-أمل عجيم ، المرجع السابق ، ص 153

[3]-شوقي عطاء الله ، المرجع السابق، ص 325

[4]-**ماء العينين**: ولد في اقاصي بلاد جنوب المغرب بعاصمة الحوض من البلاد الشنقيط (موريتانيا حاليا) في (1246م) ، ألف العديد من الكتب في الأصول والفقه والتوحيد و العقائد، يعتبر من أبرز الشخصيات الدينية التي قادت حركة الجهاد ضد الفرنسيين في جنوب موريتانيا و جعل من أدرار مركز قيادته و أعلن الجهاد مستعينا بالسلطان المغربي، توفي عام (1376هـ) في

فلم يجد المخزن سوى قبول جميع هذه المطالب باستثناء تحفظ حول ارسال "**الحاج عبد السلام الورزازي**" لطنجة كونه مريضا، وقد مثل رضوخ المخزن لهاته المطالب القاسية إهانة كبيرة في نظر الشعب الأمر الذي أحدث ردود افعال شعبية خاصة حيث إنتشر القلق و الإضطراب بمراكش والصويرة و عبّرت قبائل الرحامنة عن رفضها لعزل باشا المدينة، ومنعت الباشا الجديد من الالتحاق بمراكش[1] .

وقد أشار الجيولوجي "**بريفز** " إلى تغيير الرأي العام بالحوز كنتيجة لإحتلال وجدة و إلى العداء الذي أصبح السكان يواجهون الفرنسيين به ، وتساءل عن السبب ووجد أصله هو احتلال وجدة، كما أشار إلى رسائل السلطان إلى قبائل الحوز وخاصة لمدينة الصويرة فقال " **إن الشعور الوطني قد استيقظ نتيجة لرسالة السلطان،فاختفت الصراعات الداخلية وكل الحزازات اتجهت ضد الفرنسيين** ". و مما يؤكد ردود الفعل الشعبي ضد الأوروبيين أن القبائل أنذرت الخليفة السلطاني بإبعاد الأوروبيون من مدينة مراكش، وفعلا غادر الأوروبيين من المدينة إلى أسفي التي وصلوه في نفس العام ، ولقد ازداد التوتر نتيجة لتهديدات الأسطول الفرنسي للموانىء المغربية ، و للحملة الصحافية المحمومة التي كان تقودها الأوساط الاستعارية بفرنسا و طنجة ضد المغرب وقد أشار روزن السفير الألماني بطنجة لهذه الحملة بقوله: " **إن قتل الطبيب و العميل الفرنسي السياسي "موشان" قد انشغل بكيفية تشرف موهبة الإخراج الدرامي لجيراننا لقد اغتيل "موشان" يوم 19 مارس إلى يوم (25 ماي 1907م) لا يمكن المرء أن يقرأ عددا من جريدة " لدوباش مروك" أو صحيفة من نفس النوع دون أن يلتقي بمسألة الجنازة المتجددة للدكتور "موشان**[2] . "

ويظهر الهدف من وراء هذه الحملة المضادة للمغرب كان تحقيق غايتين :

- **الأولى:** تبرير الاعتداء الفرنسي على المغرب أمام الرأي العام الدولي لإبقاء الإحتلالبوجدة، ولذلك كان التأكد دائماً على أن هذا الإحتلال مؤقت ومشروط تنفيذ المطالب الفرنسية.

الجنوب المغربي بمدينة تزنيت، **للمزيد انظر:** الشيخ ماء العينين، دليل الرفاق على شمس الإتفاق، تح: البلغمشي أحمد يكن، ج1، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المحمدية،المغرب، 1982م، ص ص 4-11

[1]-علال الخديمي ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب ،المرجع السابق ، ص 97

[2]-أحمد بن خالد الناصري ، المصدر السابق ،ص 52

- **الثانية** : الإبقاء على إستنفار الرأي العام الفرنسي في داخل فرنسا و في المغرب و تهييئه لتقبل المزيد من الاعتداءات على استقلال المغرب وفي نفس الوقت ممارسة المزيد من الابتزاز ضد الحكومة المغربية حتى تقبل مرغمة شروط الفرنسيين[1].

كان السلطان "**عبد العزيز**" مصمما على إخراج الفرنسية من وجدة مهما كانت التضحية ومهما كانت التنازلات، ولكنه كان في نفس الوقت عاجزا عن تنفيذ جميع المطالب الفرنسية لأنها تتعارض مع السيادة المغربية، وخوفا من إثارة ردود فعل وطنية يستغلها المواطنون لمزيد من التدخل بالإضافة إلى الضائقة المالية التي كان يعيشها مخزن السلطان المغربي بسبب التكاليف الباهضة التي كانت تتطلبها البلاد، خاصة بما يتعلق منها بدفع تعويضات الجانب و الديون و رغم المحاولات التي بذلها السلطان في سبيل جلاء الجيش الفرنسي عن وجدة إلا أن الفرنسيون كان يخططون لإدامة إحتلالهم وكان ذلك الخطوة الأولى في سبيل إتمام إحتلال المغرب كله .[2]

لقد كانت حكومة الجزائر العامة تستغل أبسط الحوادث على الحدود لتضخيمها والرد عليها ودفع الحكومة الفرنسية لقبول مزيد من التوسع في التراب المغربي و هكذا فعوض الجلاء عن مدينة وجدة كان حاكم الجزائر العام "جونار" يوالي الرسائل لحكومة باريس منها إلى خطورة الهيجان العام بالمغرب و إلى إنتشار روح المقاومة و الجهاد ضد المحتلين و مبينا بأن مركز هذه المقاومة هو "جبال بني برناسن" ومتهما عامل وجدة بالتحريض على مقاومة الفرنسيين و لذلك كله فهو يطالب بالحرية المطلقة للقوات الفرنسيةبالوجدة و بالسماح لها بالقيام بهجومات ضد المغاربة و خاصة جبال " بني برناسن" و إلا إضطر الجيش الفرنسي بعد فوات الأوان إلى القيام بعمليات واسعة و مكلفة[3].

ونتيجة لهذه الضغوطات تراجعت حركة الجهاد ضد الفرنسيين بوجدةخاصة،و بالحدود الشرقية عامة، وهذا ما أدى للتدخل الفرنسي بالشاوية والدار البيضاء.صيف(**1907م**) و مثلت جبال بني برناسن أهم مركز في هذه الحركة، لذلك نظم الجنرال " **ليوطي** " حملة انتهت بإحتلال المنطقة[4] .

---

[1]-أمل عجيم ، المرجع السابق ، ص 154

[2]-علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص85

[3]-علال الخديمي ، المرجع السابق ، ص91

[4]-ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 326

ب- الاحتلال الفرنسي للدار البيضاء 1907م :

اختلقت فرنسا واسبانيا سببا آخر للتدخل، من خلال شركة أجنبية استؤجرت لبناء ميناء الدار البيضاء[1]، انطلقت أشغالها في **2** ماي **1907** م، بانشاء سكة حديدية صغيرة تصل المون بعين معزة ، حيث كان يلزم اقتلاع الأحجار للتخلص منها، هذا ما فتح باب صراع حيث اعتبر سكان المنطقة أن السكة رمزا لاستيلاء الكفار على البلاد[2]، بالإضافة إلى أشغالها الأخرى (الملكيات فلاحية + تضاعف في عدد الوكالات) هذا الأمر ولد غليانا شعبيا عمّ جميع قبائل الشاوية ، فأرسلت وقودا إلى عامل المدينة مطالبة إياه بتوقيف تلك الأشغال[3]،و في الوثيقة المعنونة بواقعة الدارالبيضاء للفقيه " **الحاج محمد راغون الأندلسي التطواني** " يسرد فيها الحادثة تكملة لما ذكرناه حيث يقول :"... **وبقوا ينتظرونه إنصرم الأجل وفات لهم الأمل فقاموا لابيس ثوب الحيرة مؤتزينالغضب والخيبة ، قاصدين السكة الممتدة ، وحصولها عن محلها بشكل كلفة ومحفة وفكوا ملاقيها وعند رجوع العربة الحاملة للحجارة ، وألقت الطريق منقطعة، عزمت على اصلاحها ، لتصل إلى محلها بكل سرعة فترى العملة لإصلاح الفاسد ، ظانين أن فاعل ذلك مر بنفسه ، حيث صادف الفراغ الكاسد ، فما نزلوا حتى تكلمت فيهم القراطيس ، وقضى الاعراب في الفرنسيس غرضهم بكل قطاطة."**[4]

وأسفر هذا عن هذا الاصطدام مقتل ثلاثة من الفرنسيين وثلاثة من الاسبان وثلاثة من الإيطاليين،[5] وتعود حيثيات الاحتلال إلى يوم **5** أوت حيث قامت بارحة بحرية على إرتكاب مذبحة فظيعة بالشروع في قنبلة المدينة[6]، واستمرت إلى غاية وصول حملة فرنسية بقيادة الأمير "**Phllbert** " و جنرال "**Drude** " يوم **7**

---

[1]-الطيب العلوي ، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي (1896-1964م) ، منشورات زاوية للفن و الثقافة ،الرباط ، المغرب، 2009م، ص 15

[2]-فريدريك وايسجرير، على عتبة المغرب الحديث،تر: عبد الرحيم جزل، ط1، منشورات دار الأمان،الرباط،المغرب، 2011م،ص 138

[3]-ألبير عياش ،المرجع السابق،ص 57

[4]-أحمد زيادي ،إنتفاضة الشاوية سنة 2907م- دراسة وثائق تاريخية ، ملاحق أدبية - ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1986م ، ص 50

[5]-نجيب زينب ،المرجع السابق، ص 242

[6]-علال الخديمي ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب ، المرجع السابق ، ص104

أوت إلى مدينة البيضاء ووقع النزول [1] وعلى اثر ذلك احتلت فرنسا ميناء دار البيضاء ، كما فعلت في وجدة أن الإحتلال مؤقت ريثما تنقد قرارات مؤتمر الجزيرة بخصوص شرطة الموانىء و اشتركت قوات الاحتلال الإسباني معها حيث كانت تتوافد دون مقاومة[2]، أما موقف ألمانيا من الإحتلال فإنها لم تعارض هذه العمليات ، بل علق عليها "**بيلوف**" مستشار الدولة قائلا: " **بأن لكل الإجراءاتإنماإتخذت لصالح جميع الدول المتحضرة**[3] " .

أما موقف المخزن فقد أصبح ضعيفا منذ أواخر القرن**19م**، في مواجهة للقوى الاستعمارية لعلمه بنواياها،فاصبح يتجنبالإصطدام معها فاتسم موقفه أحيانا سوء التنظيم خاصة بين " **بوبكرين بوزيد**" و" **مولايالأمين**" الذي كان مسؤولا عن الأمن بالمنطقة فقبل الإنزال لم يحصل بينهما أي تنسيق واتفاق، و لأن المخزن ظل متشبثا بجلاء القوات الفرنسية عن الشاوية عبر المفاوضات بين " **مولاي عبد الحفيظ**" وفرنسا من **1908م، 1911م**، كان يعتقد أنه إذا استجاب لمطالبهم سيتم الجلاء في حين موقف فرنسا كان نقيض من ذلك[4] .

و آثار الإحتلال الفرنسي موجة تنمر في عموم البلاد كما أن السلطان "عبد العزيز" آثار سخطا كبيرا لدى قبائل المراكشية التي اعتبرته خائنا و سببا لجميع المصائب التي حلت بالبلاد وبعد بضعة أ أيام من احتلال الدار البيضاء انعقد مؤتمر شيوخ القبائل في مدينة مراكش الذي تقرر فيه خلع " **عبد العزيز** " و وتنصيب أخيه مولاي "**عبدالحفيظ**"[5] و بالرغم من القصف المستمر نفذ المقاومون بالشاوية هجمات شديدة على خطوط المحتلين، وتمكنوا من حصار الدار البيضاء و منعوا الامدادات من الداخل،و جاء في تقرير الاستخبارات لجيش الإحتلال عن الوضعية السياسية بالشاوية في **20** أوت **1907م**، : " **أن تجمعات المغاربة في تادرات و الحاج بوعزة و مليل تبين بالفعل و بوضوح أن النفوس محصنةجيدا و أن جمهور الشاوية يرغب في الحرب**[6] ".

---

[1]-علال الخديمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، المرجع السابق ، ص99

[2]-صلاح العقاد ، المرجع السابق ،ص 227

[3]-صلاح العقاد ، المرجع السابق ،ص 228

[4]-شعيب حليفي،المقاومة الوطنية في الشاوية ،منشورات مؤسسة تامسندا للدراسات و الأبحاث حول الشاوية ، الدار البيضاء ، المغرب، 1999م ، ص 27.

[5]-لوتيسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ط8، دار الفرابي ، بيروت، لبنان، 1985م ، ص 356.

[6]-المحفوظ أسمر ، تاريخ الإستعمار و المقاومة بالبادية خلال القرن العشرين ،تر: علي بن طالب ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، المغرب ، 2010م ، ص ص 38- 39.

إن صمود سكان الشاويةفي وجه قوات الجنرال "**درود**" قد فضح اللعبة الدبلوماسية التي لم يستطع مخزن مولاي عبد العزيز أن يفضحها ، وأفشل الخطة العسكرية التي هيأتها الحكومة الفرنسية وأصبح من الضروري للأوساط الاستعمارية أن تقلب أوراقها ، فإما امتلاك كامل وإرسال المزيد من القوات ، وإما إجلاء مخجل[1]،و بعدما شهدت هذه المرحلة عدة معارك منها "**دار بوعزة**" و "سيدي مومن" (أوت **1907م**) اضطرت فرنسا هنا إلى إحداث تغيير في قيادتها العسكريةو سلمت زمام الأمور إلى الجنرال "داماد" الذي وصل يوم **5** جانفي **1908م**، و تميزت المرحلة بانتصار أولى المقاومين في عدة معارك منها معركة عين مكون و معركة زاوية المكي و معركة برابح و فخفاخة،ثم سرعان ما انقلبت الأمور لصالح الجنرال " داماد " باستعماله أساليب استثنائيةلإخضاع القبائل (سياسة الأرض المحروقة،مذبحة بسيدي الفتحي "مارس **1908م**") ،ما أدى إلى استسلام القبائل للفرنسيين[2] .(**انظر الملحق رقم 13 ص 102**).

ثالثا :الإحتلال الإسباني للمغرب الشمالي[3] 1909م :

سبق التدخل الإسباني في شمال المغرب 1909م عدة أحداث من أبرزها:

- احتلال فرنسا لوجدة والدار البيضاء 1907م والتي سبقنا ذكرها بتفصيل .
- عجز مولاي عبد العزيز عن قمع حركة بوحمارة التي كانت تشكل خطر كبير على استمرارية الدولة الحاكمة، وفشله أيضا في الحفاظ على الحدود والدفاع عنها و اتهامه شواطىء مع الأجانب[4].
- نجاح ثورة محمد الجيلاجيالزرهوني الملقب بأبي حمارة واستطاع أن يلحق هزائم متوالية بجيوش حكومة المغرب و يحتل منطقة الريف و قد ساعدت هذه الثورة على استتراف أموال الحكومة وبذلك بدأ انهيار الاستقلال المالي للمخزن .
- دخول الحكومة في أزمات مالية بسبب استنزاف الخزينة العامة في مقاومة الثورات الداخلية ، فعقدت

[1]-علال الخديمي ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب ، المرجع السابق ، ص310.

[2]-شعيب حليفي، المرجع السابق ، ص 28.

[3]-حرمات عياش ، أصول حرب الريف، المرجع السابق ، ص .373

[4]-محمد الصغير الخلوني، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي و الريف من 1900م -1909م ، د ط ، دار المعرفة ، الرباط، 1993م ، ص ص 59- 60.

عدة قروض من فرنسا وهكذا أصبحت المسألة المالية آداة من أدوات القضاء على البلاد[1] .

خضوع المولى عبد الحفيظ[2] لثلاث بيعات حيث كانت بيعته الأولى سنة 1907م بحضور الباشا والعلماء و نائب السلطان بنافيلالت و بتأنيب كبير من الشيخ المجاهد ماء العينين.

بيعته الثانية **1908م**، المولى عبد الحفيظ إلى فاس وكانت التركية تبقى مرهونة بتحقيق شروطها وهي:

- تحرير مناطق الحدود من الإحتلال الفرنسي
- تحرير المغاربة من دنس الحمايات .
- التخلي عن منشور الاجانب في أمور الدولة والرعية.
- الإلتزامباليقضة و الاحتراس عند عقد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية[3].
- القضاء على الثورة "**بوحمارة**" السلطان عبد العزيز العاجز عن الدفاع على الشعب المغربي .
- القضاء على ثورة بوحمارة ولقد استطاع فعلا المولى عبد الحفيظ القضاء على بوحمارة في **21** غشت **1909م** ووضعه في السجن، وكان يعرض في العموم في الساحة الكبري بفاس[4]، و أعدم يوم

---

[1]-عبد المجيد بن جلون ، هذه مراكش ،د ط ،مكتب المغرب العربي ، القاهرة ، 1949م ، ص ص 64-65 .

[2]-**المولى عبد الحفيظ** : و هو السلطان بن حسن ولد في 1864م كان السلطان أبرع أقرابه في العلوم القرآنية و العربية و الفقه، تولى الخلافة على أخيه عبد العزيز بمراكش سنة 1901م و كان يحرص على مجالسة العلماء الصحراء و على رأسهم ماء العينين و بعد توليه العرش سنة 1907م أعلن السلطان الجهاد لإقاقف أعمال المقاومة و انتصر عبد الحفيظ على أخيه في الصراع العسكري ،حيث تخلى أخيه عن الملك و اعترفت الدول الأوروبية سلطته 1909م و بعد الضغوطات الفرنسية وقع عبد الحفيظ على معاهدة الحماية سنة 1912م و توفي في قصره في فرنسا يوم الأحد 22محرم فاتح عام 1356هـ – 4أفريل 1937م ، **للمزيد أنظر** : عبد الرحمان إبن بوزيد ، الدرر الفاخرة مآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة ، د ط ، المطبعة الإقتصادية ، الرباط ، 1937م ، ص 118.

[3]-إبراهيم كريديه ، ثورة بوحمارة ، المرجع السابق ، ص ص 76-77-78.

[4]- محمد الصغير الخلوني، المرجع السابق ، ص59.

10سبتمبر **1909** م من طريق اطلاق رصاصة عليه تم استأصل رأسه و حرق جثته[1]، أما البيعة الحفيظية الثالثة كانت من طرف الدول الأجنبيّة واعترفوا به كسلطان في **1908م**[2] .

- نجاح المولى عبد الحفيظ في القضاء على المولى عبد العزيز حيث في 21 غشت وصل مولاي عبد العزيز إلى الدار البيضاء و أعلن تنازله على العرش .

ومن أبرز دوافع و أسباب التدخل الإسباني في شمال المغرب تذكر ما يلي:

- في سنة **1903م** عقد اتفاق بين فرسا و إسبانيا تقرر فيه اعطاء المنطقة الشمالية لإسبانيا في حالة غزو فرنسا للمغرب[3] .
- اتفاق مؤتمر الجزيرة الخضراء **1906م**، الذي اعطى للأطماع الإسبانية السيطرة الإقتصادية للمغرب تحت ذريعة ابقاء للديون المستحقة في عهد السلطان عبد العزيز بن حسن الأول (**1894،م1908م**) .[4]
- كثرة الثروات المعدنية التي جلبت إلى أرض جميع المهتمين بها من الأجانب الأوروبيين خاصة الإسبان[5] .
- مشكلة اقرار الأمن في منطقة الريف و عدم جلاء القوات الإسبانية (أي ضمان الأمن في الثغور المغربية المحتلة).
- احتياجات القائد البشير بن السناح ضد سياسة الجنرال مارينا و تعامله مع القبائل الريفية .
- مصير الشركة الاسبانية للكهرباء والهاتف في طنجة
- مسألة بناء الطريق الرابطة بين سبتة وتطوان[1] .

---

[1]- فريدريك وايسجرير، المرجع السابق ، ص79.

[2]- إبراهيم كريديه، المرجع السابق ، ص79.

[3]-محمد الشرقاوي ، المغرب الأقصى مراكش ، د ط ، دار القاهرة ، القاهرة ، د ت ، ص 30.

[4]-محمد علي داهش ، المرجع السابق ، ص 101.

[5]-محمد حسين الوزاني ، مذكرات حياة و جهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية حرب الريف2، د ط ، مؤسسة محمد حسين ، د م ، د ت ، ص 9.

أما أهم وأبرز دافع للاحتلال الاسباني شمال المغرب هو الامتياز الذي أعطاه الثائر العميل بوحمارة لإسبانيا وهو استغلال مناجم الحديد .

بجبل أوكسان مقابل**650**ألف بسيطة إسبانية في سنة **1907م**[2]، و التي عن إنشاء ما يسمى" بالشركة الاسبانية لمناجم الريف" في يونيو **1908م** و هي شركة مجمولة الاسم ذات رأس مال يقدر بخمسةملايين بسيطة في شكل أسهم محررة[3].

و بسبب ذلك الإمتياز جاء السيد " **ميري دبل بال**" و هو ممثل السفارة الإسبانية في المغرب وطلب من السلطان عبد الرحمن موافقة القوات الإسبانية على إحتلال الجبال المطلة على مضيق جبل طارق بين سبتة وطنجة ، وتأكيد الامتيازاتالمنحمية التي حصلوا عليها من طرف بوحمارة فرفض المولى عبد الرحمن لطلبهم وعادت السفارة الإسبانية أعقابها إلى طنجة[4]،و بذلك اندلعت حرب الريف فنزلت إسبانيا على السواحل المغربية الشمالية لاحتلال هذا المنجم حوالي تسعين ألف جندي[5]معززين بأسطول بحري لاحتلال هذه المنطقة و قد دامت المعارك أكثر من ستة أشهر و تكبدت إسبانيا خسائر فادحة و قد خلفت من القتلى والجرحى ألفين بينهم جنرال واحد وكولونال وضباط آخرون، و سميت إسبانيا ذلك الأسبوع الذي وقعت فيه المعركة بالأسبوع المأساوي الذي سبب لها إضطرابا داخليا في امتها و بالأخص الدوائر الحاكمة[6].

واستأنفت الحرب واشتعلت بسبب المذبحة التي تعرض لها بعض العمال على بعد خمسة كيلو مترات من مليلة بقيادة " محمد أمزيان " و جاء رد الجنرال مارينا على هذين الإعتدائين بالإستيلاء على قلعة " **أطال ابون**" ثم خاض سلسلة من المعارك الساحقة حققت فيها الجيوش الإسبانية إنتصارات كبرى، إستولى على إثرها على جبل

---

[1]-عبد العزيزالتسمساني خلوف و أخرون ، المقاومة المغربية الديبلوماسية للهيمنة الإسبانية ، مجلة دار النيابة ، ع17 ، طنجة ، 1988م ، ص ص 51- 52.

[2]-أحمد عبد السلام البوعياشي ، حرب الريف التحريرية مراحل النضال ، ج1، د ط، مطبعة دار الأصل، طنجة، 1974م ، ص 381.

[3]-جمعية أطاك المغرب، إحراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية ،دط، مؤسسة روزا، لوكسنبورغ، 2018م، ص.7

[4]-فريديريك وايسجرير، المرجع السابق، ص178.

[5]-نجيبزنيب ، المرجع السابق ، ص 252.

[6]- أحمد عبد السلام البوعياشي، المرجع السابق، ص 381.

" كوروكو" و تحصّن بالجبال فكانوا شديدين المهارة بالرماية فأمكن في أقل من أربعة و عشرين ساعة بإطاحة نصف رجالها، لكن سرعان ما زيد في قوات الإنزال من عشرة آلاف إلى أربعون ألف رجل إسباني،و قد أقلعت القوات الإسبانية في شهر سبتمبر في أن تحتل جبل "الناظور" ثم قصبة سلوان في نوفمبر غرب وادي الجبلإيكسان التي فتح في وجهها أرض قليعة[1]،و انتهت بذلك حرب الريف الأولى باستشهاد " **الشريف أمزيان** " في " **معركة الديب** " في **10**ماي **1912م**، بسبب التفوق العددي والتسليحي و المؤون التي تملكها إسبانيا[2] .(**انظر الملحق رقم 14ص103**)

رابعا: الأزمة المغربية الثانية 1911 م :

ثارت القبائل المغربية ضد تخاذل المولى " **عبد الحفيظ** " وقصد وفد يمثلها العاصمة المغربية لمطالبة السلطان بإتخاذ إجراءات صارمة لإنقاذ البلاد،فتدخلت الحكومة الفرنسية بحجة حماية السلطان واحتلت مدينة فاس أيار **1911م** و مدينة مكناس في جويلية **1911م**، بينما تقدمت القوات الإسبانية في العام ذاته واحتلت كل من العرائش والقصر الكبير في **8** و **10** جوان **1911م**[3].

هذا ما دفع بالحكومة الألمانية إلى التحرك إعرابا عن استيائها الشديد، فقد أدى احتلال فاس إلى تصاعد خطر فى الخلافات الفرنسية – الألمانية ، فإن كانت ألمانيا لم تعترض على احتلال فرنسا و جدة والدار البيضاء سنة **1907م**، لحاجتها لرأس المال الفرنسي لإجتياز أزمتها المالية، فإنها لن تتساهل حيال إحتلال فاس[4]، حيث بلغت الخلافات ذروها بين الدولتين بأزمة أغادير سنة **1911م**،التي كادت أن تشعل نار الحرب في أوروبا[5].

كانت أزمة أغادير ردا عمليا من قبل الألمان على عدم التزام فرنسا بميثاق مؤتمر الجزيرة **1907م**، و تنفيذ مقتضياته بتكافؤ بين القوى الأوروبية الأساسية يومئذ، لهذا أسرعت ألمانيا بإرسال الطيران الحربي" **بانتير**" إلى ميناء أغادير التي تقع على الساحل المغربي المواجه للمحيط الأطلسي بحجة حماية رعاياها و حماية مصالحها

[1]–فريديريك وايسجرير، المرجع السابق ، ص 179 .

[2]–محمد على داهش، المرجع السابق، ص ص104– 105.

[3]–حرمان عياش، أصول حرب الريف ، تر: محمد الأمين بزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق – مطبعة النجاح الجديدة ، الرباط 1992م ، ص 85

[4]– فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 44

[5]– علال الخديمي– المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 124

التجارية[1] و لتفادي نقد الدول لها بلغت المانيا الدول المعنية بذلك وبأنهاعندما تنتهي الأزمة، وكان تصرف ألمانيا يهدف في حقيقة الأمر إلى الضغط على فرنسا، لتعوضها في أماكن أخرى، بعد أن صعب عليها البقاء في المغرب . في ظل الوجود الفرنسي في هذه الأثناء لم تكن الدول الأوروبية راغبة في الحرب وفي الوقت نفسه كانت فرنسا مستعدة للتسوية ولذلك و بعد مساومات إستعمارية بين الدولتين تم الاتفاق في **04** نوفمبر 1911م، على تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسي لألمانيا و ضمان المصالح الإقتصادية الألمانية في المغرب ، نظير اعتراف ألمانيا بنفوذ فرنسا وحدها في المغرب، ولا تعرقل عمل فرنسا ولو أخذت على عاتقها حماية المغرب[2] .

وبذلك تمكنت فرنسا من إنهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوروبيةالمنافسة لها في المغرب، ولم يبق أمامها سوى إعلان الحماية عليه[3]، و هو ما هيأت له الظروف الداخلية التي كانت كان يمر بها المغرب ، فقد أدركت فرنسا أن السلطان عبد الحفيظ فقد هيبته و نفوذه بين مواطنيه، بسبب ممارسة حكومته الإستبدادية وتدني الوضع الإقتصادي وخضوعه للمخططات الفرنسي، كل ذلك أدى إلى فقدان السلطان شرعية منصبه بين ابناء شعبه، باعتباره سلطان للجهاد وللمسلين، ومن هذا كان على فرنسا وضع حد لهذا الوضع بأن تنهى عمليا استقلال البلاد السياسي و الإقتصادى بفرض حمايتها عليه،و هو ما تم في 30 مارس 1912م، بعد أن أجبرت السلطان عبد الحفيظ على التنازل عن العرش في 11أوت من العام ذاته[4] .

[1]–محمد مالكي ، المرجع السابق،ص 93

[2]–عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، (1915م، 1960م) ، دار النهضة العربية ، بيروت 1974م ، ص 149

[3]– علال الفاسي ، المرجع السابق، ص 17

[4]– محمد مالكي، المرجع السابق، ص 130

خاتمة

خاتمة

و في الأخير نستنتج بعد دراستنا لموضوع الامتيازات الأجنبية والمؤتمرات الدولية في المغرب الأقصى قبل فرض الحماية 1844م- 1911م لمجموعة من النتائج منها:

- مارست الدول الأوروبية ضغوطا سياسية وعسكرية واقتصادية على المغرب طيلة القرن التاسع عشر، أرغمتة على تقديم سلسلة من التنازلات إتنفرت خزينته و أنهكت قواه، واقتطعت أجزاء من ترابه الوطني، كما سهلت إتساع نطاق التوسع الامبريالي مع استفحال ظاهرة الحماية و فشل الإصلاحية.

- أدت الحمايات القنصلية إلى توسيع وتعزيز التغلغل الاقتصادي والاستعماري بالمغرب والتي بواسطتها تحول المغاربة إلى الحلفاء مع الأجانب و صار بعض الأجانب يسيطرون على كثير من ثروات البلاد و خيراته.

- تعتبر معركة أيسلى 1844م شهادة حية على تضامن المغرب مع الجزائر على تشبثه بمبادئ النبيلة التي تمليها عليه تعاليم الإسلام، هذا بالاضافة إلى أن هذه المعركة كشفت إصرار الجيش المغربي على الوقوف في وجه الإستعمار الفرنسي.

- أسفرت خسارة المغرب في حرب تطوان 1860م، إلى حجاب هيبة بلاد المغرب و إنكسار المسلمين و إستطالة نصارى بلاد المغرب و كثرة الحمايات و إحداث أضرار كبيرة للبلاد منها فقدان بعض مناطقه و توسيع الحدود الإسبانية فيه وإدخال المغرب في دوامة الديون وإستشراف خزينة الدولة.

- مثلث الاتفاقية المغربية البريطانية 1856م أول ورقة رابحة بيد البريطانين و كذلك الدول الأوروبية على اعتبار أنهم استفادوا أيضاً من ورائها ، كما وضعت هذه الإتفاقية و بشكل نهائي حد لسيادة السلطان وسحبت منه كل إمكانية لممارسة حقوقه على التجارة البحرية.

- لقد رخصت الاتفاقية المغربية الاسبانية التجارية المبرمة سنة 1861م، حق الرعايا الإسبان أن يشتروا في المغرب عقارات ويتصرفوا فيها تصرفا مطلقا، وبحكم هذه المادة صار لكل الأجانب من كل الأجناس الحق في تملك وعقار في المغرب.

خاتمة

- أدت الإتفاقية المغربية الفرنسية 1863م إلى ترشيح الامتيازات الممنوحة للأوروبين وتكريس نظام الحماية الفردية كما أنها لم تخفف إطلاقا من وتيرة تأكل السلطة المخزينة بفعل تدني المداخيل الضريبية المؤداة على الزراعة وتربية المواشي.

- حتمت الضغوطات الدبلوماسية على السلطان " الحسن الأول" إقامة مشاريع إصلاحية لمواجهة التسربات الإستعمارية بالبلاد، لكن الظروف الداخلية والخارجية اجهضت هذه الإصلاحات ما جعل مصير المغرب مجهولا بعد فشل جهود من أجل الحفاظ على الاستقلال .

- لقد كان الأصل من إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م، هو الحد من إنتشار الحماية الأجنبية وإسقاط نظام الامتيازات، لكن نتائجه جاءت عكس ما تمناه المغاربة بل وأعطت صلاحيات و نفوذ اكبر للدول الأجنبية ، إذ اعتبر البداية الفعلية لوضع الاحتلال يده على المغرب.

- كانت فرنسا هي محور الإتفاقيات الودية مع الدول الأوروبية على المغرب، حيث نجحت فرنسا في إتفاقها مع إيطاليا سنة 1902م، إذ استطاعت أن تنفرد بالمغرب مقابل حق إيطاليا في ليبيا.

- من خلال الاتفاقية الفرنسية الإنجليزية 1904م، تم الاتفاق بين الطرفين على إطلاق بريطانيا في مصر، على أن تكمل فرنسا مهمتها في المغرب ، هذا الاتفاق كله دون علم أصحاب السلطة الشرعية في البلدين وبموجب الاتفاق غيرت بريطانيا رأيها لتوسيع الفرنسي في المغرب .

- أسفرت الاتفاقية الفرنسية الإسبانية 1904م، إلى حفظ مصالح البلدين وتقسيم مناطق النفوذ بينهما واستعمار المغرب.

- أسفرت هاته الاتفاقيات عن وقوع المغرب في قبضة فرنسا وإسبانيا التي كرستها بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء1906م، فلم تكن تهدف في واقع الأمر إلا إلى إضعاف المغرب وارباكه بمخطط دولي يسعى لتبرير هيمنته عليه وضمان شرعية إحتلال وجدة والدار البيضاء والريف المغربي.

- أحدثت نتائج المؤتمر الجزيرة الخضراء الذي كان تمهيد للحماية رد فعل شعبي طالب بخلع السلطان "عبد العزيز" و تنصيب أخيه "عبدالحفيظ " سلطانا للبلاد.

خاتمة

- مثلت أزمة أغادير الثانية 1911 م نهاية النزاع الفرنسي الألماني وقد اعتبر هذا الإتفاق الأخطر فيما يخص المسألة المغربية حيث تم الاتفاق فيه على إطلاق الحرية لألمانيا في " الكونغو " مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب.

- و من كل ما سبق تبين أن مصير المغرب في هذه الفترة لم يعد مرتبطا بأعمال وسياسة السلطان بقدر ما هو أصبح مرتبطا بما تمليه السياسة الدولية و مصالح الدول الأوروبية ومطامع الاستعمار الفرنسي الذي قطع شوط طويلا في التدخل في شؤار المغرب .

ملاحق

قائمة الملاحق

1- خريطة معركة ايسلي
2-"**المولى عبد الرحمن**" سلطان المغرب يخرج من قصره محاطا بحراسه **1845**م
3-تصميم عام لحرب تطوان
4-"**الامير العباس**" يوقع وثيقة الصلح
5- المعاهدة المغريبية البريطانية **1856**
6- تسوية مغربية فرنسية محلية تتعلق بالحماية القنصلية
7-إتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية و موافقة "**السلطان الحسن الأول**" عليها **(1880-07-30)**
8-فصول سرية اضافية في التصريح الفرنسي الانجليزي **(1904-04-08)**
10-صورة "**السلطان عبد العزيز**" و "**السلطان عبد الحفيظ**"
11-صورة تجمع بين الوزير الاسباني "**ديلكاستيو**" و القنصل البريطاني "**جون دراموند هاي**"
12- ظهير وافق بمقتضاه "**المولى عبد العزيز**" على قرارات التي اسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء **1906**
13-آثار اللقصف الفرنسي للدار البيضاء **1907**
14-خريطة مراحل الزحف و التدخل الاسباني في الريف **1908**

الملحق رقم 01:

خريطة معركة إيسلي[1]

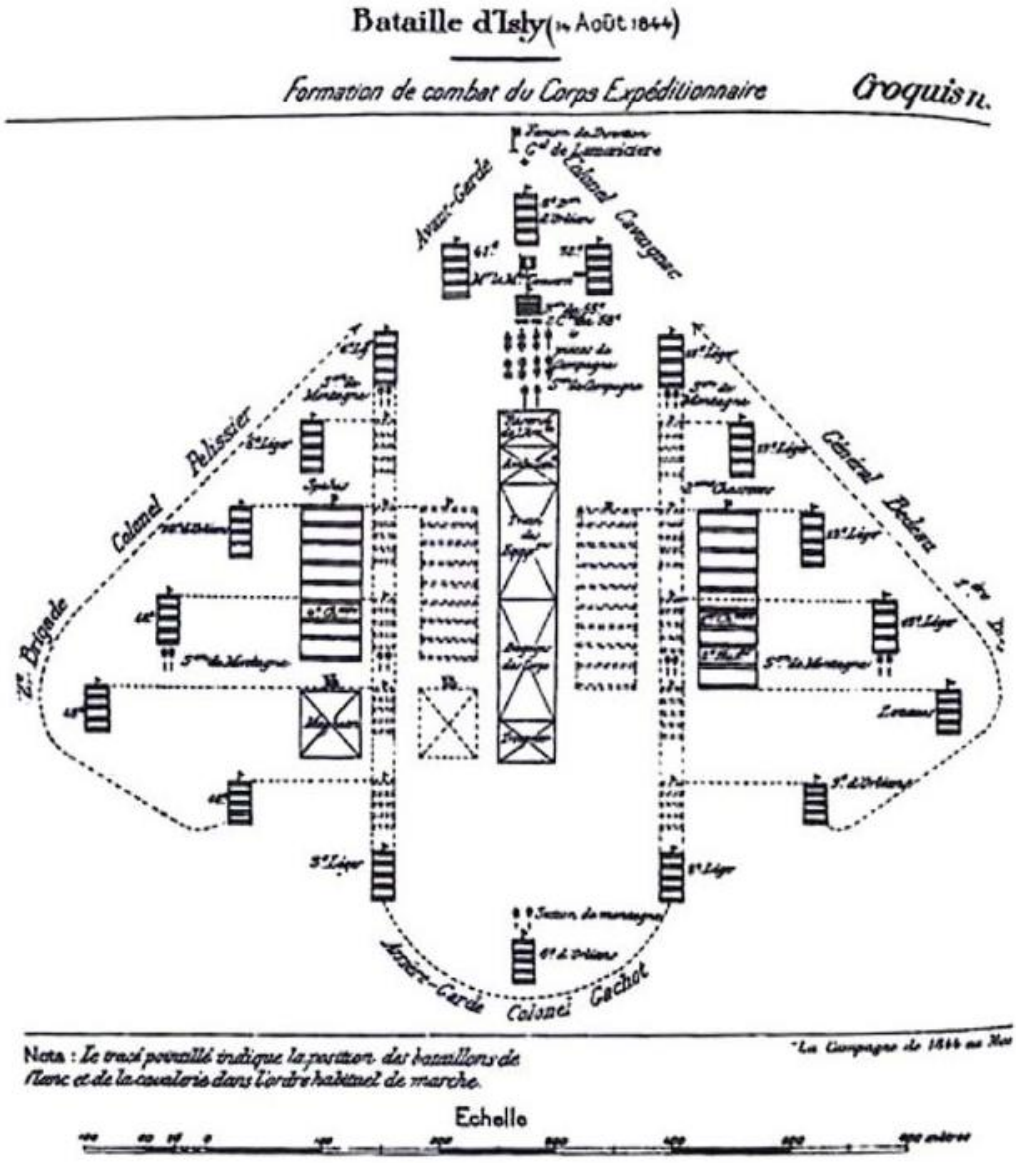

[1]- إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص 129.

الملحق رقم (02): مولاي عبد الرحمن سلطان المغرب يخرج من قصره محاطا بحراسه 1845م، لوحة بريشة أوجين دولاكروا نموذج من أعماله الاستشراقية عن المغرب.

المصدر: محمد مزيان: المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية ومشروعية الغزو والإلحاق، مجلة عمران، ع 17، صيف 2016م، ص 129.

تصميم عام لحرب تطوان[1]

[1]- ثريا برادة، المرجع السابق، ص 209.

الملحق رقم 04:

الأمير العباس يوقع وثيقة الصلح[1]

الأمير العباس بن المولى عبد الرحمن يوقع وثيقة الصلح بعد حرب تطوان1276هـ 1860م

المارشال ابْريم الذي قاد حرب الاسبان
ضد المغرب 1859

[1]- عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ج5، ص 219.

الملحق رقم 05:

المعاهدة المغربية البريطانية

المبرمة في 9 دجنبر 1856

الشرط الثاني

ان جانب سلطانة كرت برطن تعين قونصواً واحداً او اكثر في ايالـــة جانب سلطان مراكش وفاس ، ويكون للقونصو المذكور ، واحـــداً كان أو متعدداً ، السكنى بمرسى (1) من مراسيه او مدينة من مدنه على ما يختروه من ذلك القنصوات المذكورين او دولتهم (2) ويظهر لهم فيه المصلحة لخدمـــة سلطانة كرت برطن واعانة لتجارها ورعيتها

الشرط الثالث

إن نائب سلطانة كرت برطن او مَن هو موجـــه من جانبها لسلطـــان مراكش مع قنصوات كرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خـــلاف النـــائب المذكور يكون لهم الوقر والاحترام دائما يوافق منزلتهم ، وكذلك دارهم واهلهم يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلمة ولا بنقص في مرتبتهم قولا او فعلا ، ومَن تعرض لهم شيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تاديبا له وزجراً لامثاله ، والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه مـــن المسلمين

او غيرهم ، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك . واما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي لهم ان يختاروا ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمَيْن من المسلمين او من غيرهم ، ولا يلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا مايشبه ذلك ، واذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة القنصوات (1) بمراسي سلطان مراكش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، ولا يكون له احد تحت حمايته من رعية هذه الايالة الا عياله فقط ، ويؤذن للنائب المذكور وللقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السنجاق لجنسهم في كل وقت باعلا ديارهم التي تكون بايديهم داخل المدينة او خارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر ، ولا يلزم النائب والقنصوات المذكورين صاكة(2) على حوائجهم واثاثهم ومسائلهم التي ترد عليهم لايالة مراكش لانفسهم ولاهل دارهم في الايالة المذكورة ، والنائب والقنصوات المذكورون حيث تصل حوائجهم واثاثهم للمراسي يحتاجون ان يوجهوا للامين خط ايديهم بالتاريخ يذكر فيه عدد ما يريدون جوازه من حوائجهم ، وهذا الانعام لا يكون الا للقنصوات الذين لا يتجرون ، واذا دعتهم خدمة سلطانهم او وجه آخر الى خروجهم لا يمنعون من ذلك بوجه من الوجوه ، ولا يتفتش لا هم ولا خدامهم ولا حوائجهم ولا امتعتهم ، بل هم على حريتهم في ذهابهم واياب موقرين مكرومين ، والنائب والقنصوات المذكورين لهم ما يكون في المستقبل لنواب وقنصوات الأجناس من الزيادة في ذلك .

الشرط الرابع

رعية كرت برطن لهم ان يسافروا او يستقروا ويسكنوا حيث شاءوا بايالة سلطان مراكش دون تعرض ولا منع من احد ، نعم يلتزم في ذلك قانون

حاكم البلد مثل رعية خاصة الأجناس . ولهم الحق ان يكتروا ويجزوا (1) الديار والمخازن ، واذا لم يجدوا محلا موجوداً يصلح بهم لديار سكناهم ومخازنهم فان المخزن يعنيهم على موضع ان كان المحل الذي يليق للبناء في محل سكناهم المعلوم لهم ليبنوا فيه ديارهم ومخازنهم . ويتفق كتابةً مع مخزن البلد على مصروف زينتهم قدر ما يبقى بايديهم من السنين ، ولا يخرجهم احد من ذلك المحل الى ان تتم المدة المذكورة المتفق عليها . ولا يلزمهم ايضا تسليف مالهم كرها او اعطاء شيء دون خواطرهم ، وديارهم ومخازنهم وما قاربهم للسكنى او للتجارة يكون موقورين ، ولا بحثٌ ولا تفتيش كرها في ديار رعية كرت برطن ولا بكنانيش تجارتهم ومكاتبهم وكواغطهم (2) الا باذن وموافقة من القنص خنزال او القنص او نوابهم فقط . وعلى كل حال عاهد سلطان مراكش بان رعية كرت برطن المستقرين بايالة ونواحي سلطان مراكش يكون لهم الحق والأمن في انفسهم وامتعتهم مثل ما يكون لرعية سلطان مراكش في ايالة سلطانة كرت برطن وسلطانة كرت برطن عاهدت بان رعية سلطان مراكش يكون لهم بايالتها الحماية والاعانة مثل ما يكون لرعية خاصة الأجناس .

الشرط الثامن

جميع الدعاوي الكبار والشكايات وجميع الخصومات واسباب ذلك او ما يحدث من ذلك بين رعية كرت برطن فان القونص خنزال او القونصو او خليفته او نائبه هم يحكمون ويفاصلون عليهم فقط . ولا يدخل في امرهم احد قائد كان او قاضي ولا غيرهما من ولاة المغرب ، ولكن في كل دعوى او خصومة تصدر من رعية كرت برطن مع بعضهم لا ترفع دعواهم ولا يتوجه الا لقونص خنزال او القونص او ولاة كرت برطن فقط .

الشرط التاسع

فان جميع الدعاوي والشكايات وخصومات الشرع او اسباب الخصام التي تصدر بين رعية سلطان مراكش ورعية سلطانة كرت برطن فصالهم كما سيذكر فيما هو ءات :

وذلك اذا كان مشتكي من رعية كرت برطن والمشتكَى بـه مـن رعية سلطان مراكش فان حاكم البلد أو من نواحيها او القاضي حسبما هو لائـق بالدعوى يكون لَه فيها الحكم فقط . وعليه فان كان صاحب الدعوى من رعيـة كرت برطن يرفع شكواه للحاكم او القاضي لمن يكون له الأمر بواسطة القونص خنزال او القونص او وكيله ، ولهم الحضور في محل الحكم على الدعـوى ، ومثل ذلك اذا كان المشتكي من رعية سلطان مراكش والمشتكَى بـه من رعيه سلطانة كرت برطن يرفع شكواه لمحل الحكم والفصال لقونص خنزال او خليفته او نائبه بواسطة عامل المسلمين او القاضي من رعية المغرب . والحاكـم او القاضي او من ناب عنهم لهم الحضور ان شاءواو قت الفصال في الدعوة ، وان كان اصحاب الدعوى من رعية كرت برطن او من رعية المغرب لم يرضون (1) بحكم الحاكم أو القاضي أو القونص خنزال أو القونص بحكم مَن كان لـه الحكم في ذلك فلهم رفع دعواهم لنائب السلطان في امور الأجناس او للنائب المفوض في امور سلطانة كرت برطن .

!لشرط العاشر

اذا احد من رعية كرت برطن رضي بدعوى مع احد من رعية سلطان مراكش لدى ولاة ايالته على دين ترتب عليه بايالة كرت برطن فانه ينبغـي ان يستظهر بحجة كتابة العربي او بالعجمي منزل عليها صاحب دعواه بخط يـده

عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص (139-144).

الملحق رقم 06:

تسوية مغربية فرنسية محلية تتعلق بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

في 19 غشت عام 1863 الموافق 3 ربيع الأول عام 1280

تقييد في الحماية التي يجب أن يسير عليها نواب الفرنصيص الذين هم في إيالة المغرب

الحماية تكون للشخص المعين لها في وقت تعلقه بالخدمة .

وهذه الحماية لاتشمل اقارب الشخص المحمي وثانيه . وانما تقدر ان تشمل حريمه واولاده الساكنين معه في منزل واحد . ويقدر أن تبقى لبعض الأشخاص مدة عمره كله . فاذا مات انقطعت ولا تورث . ما عدا دار موسى بن سمول المكنى بريروا التي هي موروثة عندهم أبا عن جد تولدت منها سماسرة وتراجمة في نيابة طنجة .

الحماية تنقسم الى قسمين

القسم الأول اولاد البلد الذين يخدمون في دار الباشدور وديار القونصوات توابه مثل الكتاب والمخازنية والمتعلمين وشبههم

والقسم الثاني السماسرة المستخدمين عند التجار الفرنصويين في امور تجارتهم . هؤلاء التجار المشار اليهم لا يسمّى احد منهم تاجراً إلا الذي يكون يتجر تجارة كبيرة . وتكون تجارته بالداخل والخارج في المرسى سواء كانت تلك التجارة له او كان نائبا فيها عن غيره .

عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية لا يزيد عن اثنين في كل دار متجر ، نعم الدار التي تكون لها دار اخرى في مرسى اخرى فيكون لها في كل دار سمساران محميان .

حماية دولة فرنسة لا تشمل اولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل امور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك .

ولكن باعتبار ما هو جار الآن ، وذلك بالاتفاق مع حكام مراكش . الحماية لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين اولهما فاتح شتنبر الموالي لتاريخه

ومعروف ان هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالاحكام فيعلم عاملهم نائبَ الفرنصيص ليامر صاحبَ الغنم او الحرث بتوجيه مَن يقف على متاعه لئلا يبقى للضياع .

زمام مَن هو في حماية الفرنصيص يعطيه نائبُهم لعامل البلد التي هو فيها ، وإذا حدث تبديل او تغيير في بعض الأشخاص المحميين فيعلمه بذلك .

كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه وتعيين الخدمة التي هو بها ، وتكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي وبالفرنصيص .

وهذه البطاقة لايعطيها الا الباشدور المقيم بطنجة .

عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص (182-183).

الملحق رقم 07 : اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية وموافقة "السلطان الحسن الأول" عليها (0

(1880 – 07 –

المصدر: عبد الوهاب بن منصور: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشاتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880، ص 210.

الملحق رقم 08:

فصول سرية اضافية
اضيفت الى التصريح الفرنسي الانجليزي
المؤرخ 8 ابريل 1904

الفصل الاول

في حالة ما اذا وجدت احدى الحكومتين نفسها مضطرة بحكم الظروف القاهرة لتعديل سياستها اتجاه مصر والمغرب، فان الالتزامات التي التزمت بها كل منهما للاخرى في الفصول 4 و 6 و 7 من التصريح الصادر هذا اليوم لايقع المس بها.

الفصل الثاني

لاتنوي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تقترح الان على الدول ادخال تعديل ما على الامتيازات وعلى التنظيم القضائي المطبق في مصر.

وفي حالة ما اذا وجدت نفسها منساقة الى التفكير في ضرورة ادخال اصلاحات في مصر ترمي لجعل التشريع المصري مماثلا لتشريع الاقطار المتمدنة الاخرى ، فان حكومة الجمهورية الفرنسية لن تمانع في بحث هذه الاقتراحات، لكن بشرط ان تقبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تبحث اي اقتراح قد تعرضه عليها حكومة الجمهورية الفرنسية بشأن ادخال اصلاحات الى المغرب من النوع ذاته.

الفصل الثالث

تتفق الحكومتان على ان قسما من التراب المغربي مجاورا لمليلية وسبتة والممتلكات الاسبانية الاخرى يجب – بمجرد ما يتوقف السلطان عن ممارسة سلطاته هناك – ان يدخل في نطاق النفوذ الاسباني، وعلى ان ادارة الشاطئ من مليلية لغاية مرتفعات الضفة اليمنى لنهر سبو باخراج الغابة يجب ان يوكل امرها الى اسبانيا.

يونان لبيب رزق ومحمد مازين، تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، د ط، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1982، ص 252.

الملحق رقم 09:

الاتفاق الفرنسي الأسباني

(في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤)

(البنود السرية)

تتضمن هـذه البنود السرية احدى عشرة نقطة أساسية تتلخص فيما يلي :

تنقسم منطقة النفوذ الأسباني إلى قسمين أحدهما شمالي يمتد من منفذ مليوية على البحر المتوسط إلى خط يمتد بين حوض نهري اناون، وسبو ، وبين كرت، ورغة ـ ثم يتجه نحو الشمال إلى لوكوس عن طريق جبل مولاي بوشته، ومن هناك يتجه إلى ساحل المحيط الأطلسي قرب السرجة (المادة الثانية) .

أما القسم الجنوبي فبالإضافة إلى الممتلكات الأسبانية في (ريودي أورو) التي تم تحديدها في اتفاق ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٠ فالمنطقة الأسبانية يحدها خط يسير محاذياً إلى درعه وسوس — حتى يصل البحر عنـــد مصب ماسه (المادتان ٤ ، ٥) .

وتعهدت أسبانيا بألا تنقل أو تتخلى عن حق الإشراف على هذه المناطق لاجزئيا ولا لأي دولة أخرى . (المادة السابعة) .

وفي المنطقة الشمالية تعهدت أسبانيا بألا تقوم بعمل منفرد دون إستشارة فرنسا أولا ، وهذا الشرط يظل نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة ولاينقض هذا التعهد إلا في الظروف الآتية :

١ ـ إذا إنهار النظام السياسي للمغرب وإنهارت معه السلطة الشريفة .

٢ ـ إذا أصبحت المحافظة على الحالة الراهنة أمراً مستحيلا بسبب عجز الحكومة الشريفة عن صيانة الأمن والنظام .

٣ ـ إذا ثبتت استحالة المحافظة على الحالة الراهنة لأى سبب آخر من طبيعته أن يكون موضوعاً للاتفاق بين فرنسا وأسبانيا (المادة الثالثة) .

أما النظام الدولى لطنجه فيظل قائماً (للمادة التاسعة) .

وبجانب هذه المواد توجد مواد تتعلق بالنظام الإجتماعى والإقتصادى ، فالمادتان ١٠ ، ١١ أجازتا التعاون الفرنسى الأسبانى فى بعض المشروعات التجارية وحرية تداول النقد الأسبانى وإنشاء المدارس الأسبانية .

شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص (426-428).

الملحق رقم(10)

المولى "عبد الحفيظ.

صورةُ السُّلطان عبد الحفيظ بن السلطان مولاي الحسن الأول

المصدر: عبد الرحمن بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، ص:

السلطان "عبد العزيز".

المصدر: محمد القبلي، مرجع سابق، ص 497.

الملحق رقم (11)

الوزير الاسباني ديلكاستيو.

كانوباس ديلكاستيو وزير اسبانيا الاول اجتمع تحت رئاسته مؤتمر مدريد سنة 1880

المصدر: عبد الوهاب بن المنصور: المرجع السابق، ص 96.

"جون دراموند هاي" القنصل البريطاني بالمغرب (1845 – 1886)"

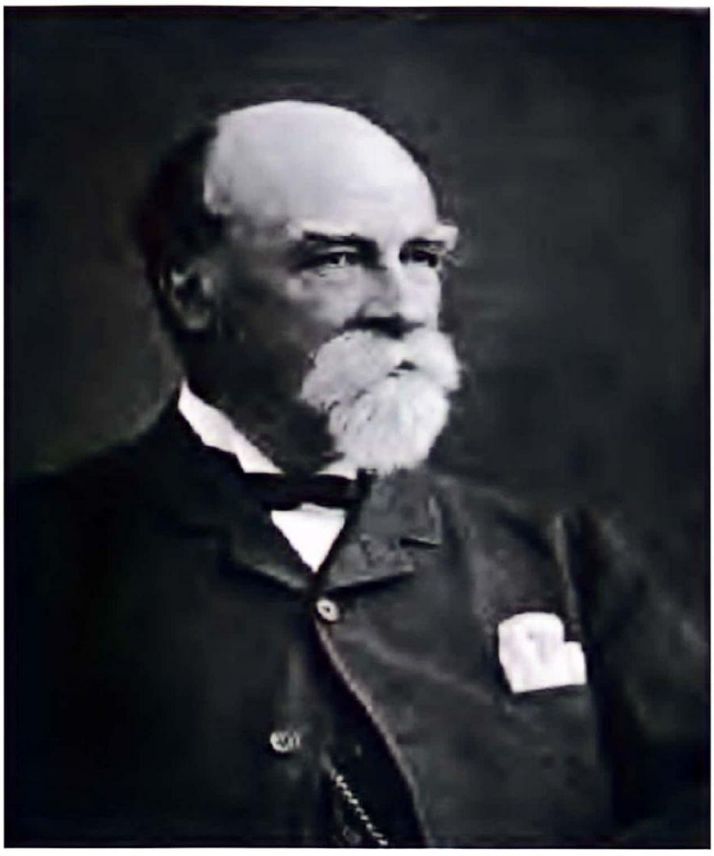

المصدر: نايت قاسي الياس، مرجع سابق، ص 263.

الملحق رقم 12 : ظهير وافق بمقتضاه "المولى عبد العزيز" على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.

18-6-1906. ظهير وافق بمقتضاه السلطان مولاي عبد العزيز على القرارات التي أسفر عنها مؤتمر الجزيرة الخضراء

المصدر: عبد الهادي التازي، مرجع سابق، ص 60.

الملحق رقم 13 جانب من آثار القصف الفرنسي للدار البيضاء 1907م.

المصدر: علال الخديمي: مقاومة الشاوية ...، المرجع السابق، ص 104.

الملحق رقم 14

خريطة تمثل مراحل الزحف والتدخا الإسباني بالريف[1]

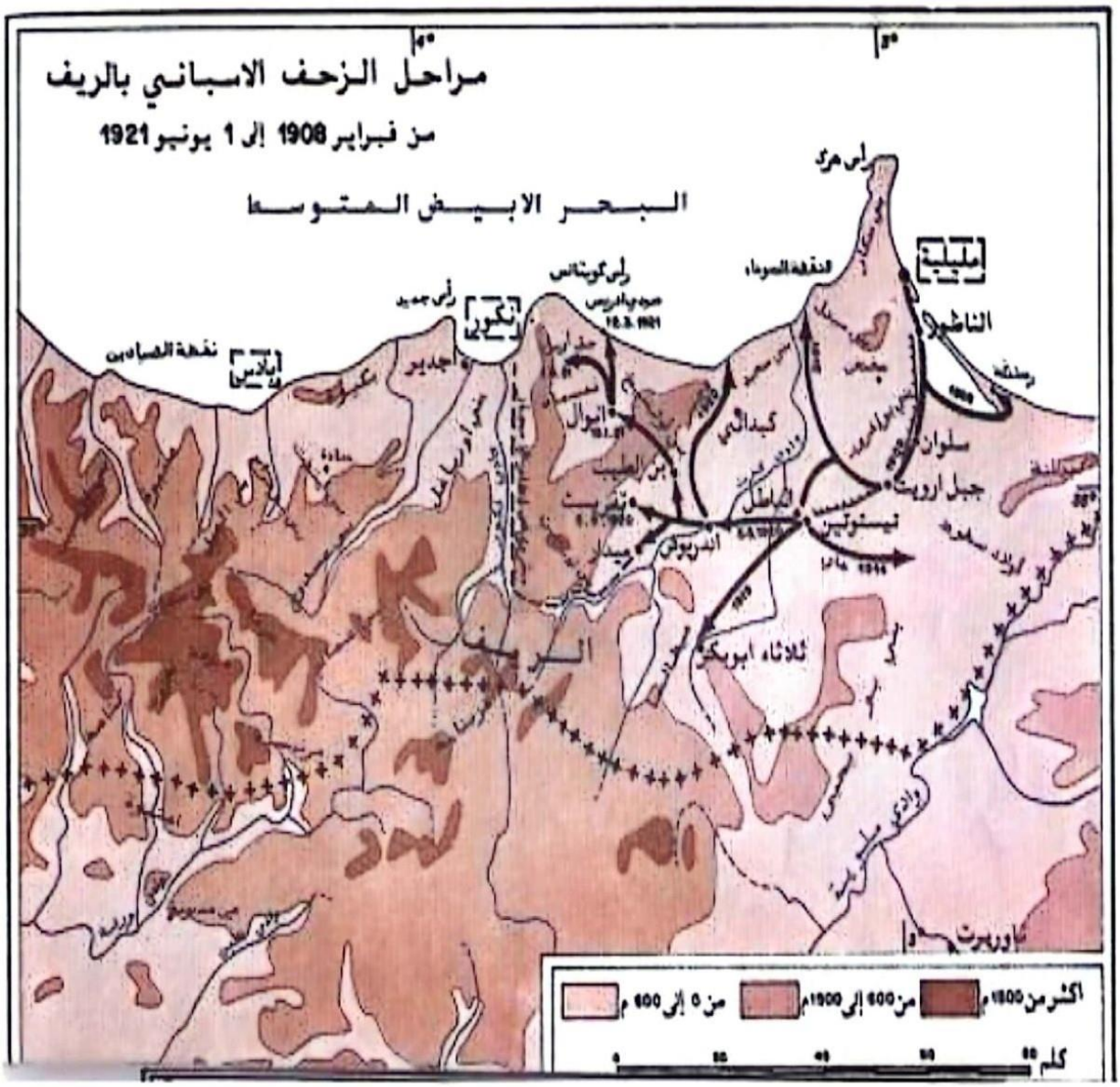

[1] – حرمان عياش، أصول حرب الريف، المرجع السابق، ص 373.

قائمة البيبيوغرافيا

قائمة البيبيوغرافيا

- **أولا :المصادر بالعربية**

1. اسماعيل مولاي عبد الحميد، **تاريخ الوحدة وأنكاد في دوجة الأمجاد**، ج 1،ط1،د د، د م، 1985م.
2. البوعياشي أحمد عبد السلام ، **حرب الريف التحريرية مراحل النضال** ، ج1، د ط، مطبعة دار الأصل، طنجة، 1974م .
3. التسولي علي بن عبد السلام ، **أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد**، تح: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1996م.
4. تشرشل هنري ، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: ابو قاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس ، دت.
5. الجزائري محمد عبد القادر ، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر**، ج 1 ، المطبعة التجارية ، الإسكندرية ، 1903م.
6. حزب الاستقلال ، المغرب **الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية**، د ط، مكتب، المستندات و الأنباء، المطبعة العربية، د ب، 1951م.
7. روجرز ب. ج. ، **تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900م**، تر: بونان لبيب زرق، دار الثقافية، الدار البيضاء، المغرب، 1981م.
8. ابن زيدان مولاي عبد الرحمان ، **الدرر الفاخرة مآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة** ، د ط ، المطبعة الإقتصادية ، الرباط ، 1937م .
9. ــــــــــــــــ،**العز و الصولة في معالم نظم الدولة**، ج1، د ط، المطبعة الملكية، الرباط 1961م.
10. ابوشعراء مصطفى ،**الاستطان والحماية بالمغرب (1863م – 1896م)** ،تق: عبد الوهاب بن منصور، ج1المطبعة الملكية، الرباط، 1984م.
11. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى الدولة العلوية**، ج9،القسم الثالث، تح: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1997م .

12. بن العربي الصديق ، **كتاب المغرب** ،ط 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان 1984م.

13. بن عبد الله عبد العزيز ، **تاريخ المغرب في العصر الحديث والفترة المعاصرة** ، ج 2 ، دط، دار البيضاء، الرباط.

14. غلاب عبد الكريم ، قراءة **جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الأمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر**،ج3، دار المغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، 2005م.

15. الفاسي علال ،**الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م.

16. كتيب محمد ، **المحميون**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات باب انفا، جامعة محمد الخامس اكدال ، الرباط، المغرب، 2010م.

17. مالكي أمحمد ، الحركات **الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، ط 1، مركز دراسات الوحدة المغربية ، بيروت 1993م.

18. المدني عبد الحق ، **الجيش المغربي عبر التاريخ** ، ط1، مطبعة المغارف الجديدة ، الرباط، 1997م.

19. المشرقي محمد بن محمد بن مصطفى ،**الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية و عد بعض مفاخرها غير المتناهية**، تح: إدريس بو هليلة، ج2، ط 1، دار ابي الرقراق ، دم ، 2005م.

20. الوزاني محمد حسين ، **مذكرات حياة و جهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية حرب الريف2**، د ط ، مؤسسة محمد حسين ، د م ، د ت.

- **ثانيا : المراجع بالعربية**

1. آفا عمر ، **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830 م – 1912 م** ، ط1،دار الأمان الرباط. 2006 م

قائمة البيبيوغرافيا

2. أكنوش عبد اللطيف ،**تاريخ المؤسسات و الوقائع الإجتماعية بالمغرب** ،د ط، أفريقيا الشرق، دم،

3. برادة ثريا ، **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر** ، دط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م.

4. جمعية أطاك المغرب، **إحراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية** ،دط، مؤسسة روزا، لوكسنبورغ، 2018م.

5. جاطوم نور الدين ، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبّا و العالم** ، ج 2، دار الفكر، دمشق، 1995 م.

6. جمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** ، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

7. حركات ابراهيم ، **المغرب عبر التاريخ** ، ج 3 ، ط2 ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء، 1994م

8. الخديمي علال ، **أعمال الندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع و الدولة عبر تاريخ المغرب** ،ج1، دط، منشورات كلية الأداب و العلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ،1989م.

9. ــــــــــــــ، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894م – 1910م) حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية**،ط2 ، إفريقيا الشرق ، دم . 1994م.

10. ــــــــــــــ ، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851م–1947م)** ، د ط، افريقيا الشرق، دار البيضاء 2006م.

11. داهش محمد علي ، **المغرب في مواجهة إسبانيا، صفحات من الكفاح الوطني ضد الإستعمار (1909– 1927م)** ، د ط، دار الكتب العلمية، د ب، 2010م.

12. ــــــــــــــ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دط ، مركز الكتاب الأكاديمي،دم،دت.

13. ــــــــــــــ، **صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار لمحمد بن عبد الكريم الخطابي** ،دط، دار الشؤون الثقافية العامة ،افاق العربية ،بغداد، 2002م.

14. رياض محمد ، **شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي و جهوده في العلم والإصلاح و الوطنية مع ذكر ثلة من تلاميذ هو آثاره**، د ط، دار النجاح، الدار البيضاء، 2005م.

15. رمضان عبد العظيم ، **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب**، د ب ،د س.

16. الرحماني محمد الأمين ومحمد علي ، **المفيد في تاريخ المغرب**، د ط ، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، د س.

17. زيادي أحمد ، **انتفاضة الشاوية سنة 1907م**، ط 1، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب،1986م.

18. الشابي مصطفى ،**الحسين المغربي في القرن 19م (1912م–1830م)** ، ج1، ط1، مطبعة وراقة الوطنية ،مراكش، 2008م.

19. الشيخ رأفت ، **تاريخ العرب المعاصر**، د ط، عن الدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية، د ب، 1996م.

20. الشرقاوي محمود ، **المغرب الأقصى مراكش** ، د ط ، دار القاهرة ، القاهرة ، د ت .

21. صبحي حسن ، **التنافس الإستعماري الأوروبي في المغرب (1884م–1904م)**، دار المعارف، مصر، 1965م.

22. صالح سليمان ، **الشيخ علي يوسف و جريدة المؤيد تاريخ الحركة الوطنية في ربع القرن** ، ج2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د م ، 1997م .

23. صفوت محمد مصطفى ، **الإحتلال الإنجليزي لمصر و موقف الدول الكبرى ازاءه**، د ط ، دار الفكر العربى، مصر ، د س .

24. بن الصغير خالد ، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856م، 1886م)**، ط 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997 م.

25. بن عبود محمد أحمد ، **مركز الأجانب في المغرب**، دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله"، ط3، منشورات عكاظ ، الرباط، 1988 م .

26. عياش ألبير ، **المغرب والإستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية** ، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي دار الخطابي،1985م

27. العربي أكنيح ،**آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل**، مطبعة أنفو ، الرباط، 2004م.

28. عياش جرمان ، **دراسات في تاريخ المغرب**، د ط، المملكة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

29. بن عبد العزيز عمر ، **تاريخ أوروبا** ، الحديث، و المعاصر ، دط، دار المعرفة الجامعية ،دم، 2000م.

30. عبد الواحد ناصر، **التدخل العسكري الاجنبي في المغرب: قراءة في جيوستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين**، تق: عبد الهادي النازي، مطبعة البيت، الرباط، 1999م.

31. عمر موفق عمر ،**مقاومة القبائل الصحروايةالمغربية للاحتلال الفرنسي في بداية القرن العشرين**، كلية الطب ،الجامعة المستنصرية ، د ع , د س .

32. العقاد صلاح ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر**،(**الجزائر،تونس، المغرب الأقصى**) ، ط6 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 1993م.

33. عاطف جمال و أخرون ، **تطوان قبل الحماية (1912م–1860م)مجموعة لبحث في تاريخ المغربي و الأندلسي** ، تطوان ، 1992م.

34. الغيلاني عبد الكريم ، **التاريخ الساسي المغرب العربي الكبير** ،ج7، ط1، شركة ناس لطباعة ، القاهرة ،2006م.

35. أبو القاسم سعد الله ،**شعوب و قوميات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر

36. القبلي محمد ، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط ، 2011م .

37. كريدية ابراهيم ، **الحماية أصلها وتطورها**، د ط ، زاوية زنقني وبوزانسي ، الدار البيضاء، 2013م.

38. لوتيسكي ، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة** ، ط8، دار الفرابي ، بيروت، لبنان، 1985م.

39. مؤنس حسين ، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**،ط 2 ، دار الرشاد، القاهرة، 1997.

40. مبارك زكي ، و جدو محمد الصغير ، **الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي مع إطلالة على المدينة أسفي من خلال باكورة الزيدة في تاريخ أسفي و عبدة لفقيه الصبحي السلاوي** ، د ط، مطبعة المعارف الجديدة ،الرباط ، 1993م .

41. مرفت عطاء الله أسعد ، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا و فرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس** :(**1869م –1904م**)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005م.

42. معريش محمد العربي ، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873م – 1894م)**، ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1989م .

43. المنوني محمد ، **مظاهر يقظة المغرب**، ج1،ط1، دار الأمنية، الرباط،1973م.

44. هيكل مرتين، **الاستعمار الإسباني في المغرب (1860 – 1956م)** ، تر: عبد العزيز الودبي ، منشورات التل ، الرباط ، 1988م.

45. ويسلنغ هنري ، **تقسيم إفريقيا (1880م، 1914م)** ، أحداث مؤتمر برلين و توابعه السياسية، تر: ريما اسماعيل، الدار الجماهير للنشر و التوزيع، مصراته، 2001م.

46. وايسجرير فريدريك ، على **عتبة المغرب الحديث**،تر: عبد الرحيم جزل، ط1، منشورات دار الأمان،الرباط،المغرب، 2011م

47. ياغي إسماعيل أحمد ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، دما ، مكتبة العبيكان ، دت.

48. يحي جلال، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي**، اسكندرية مصر، 1999م.

- **ثالثا :المصادر الأجنبية**

1. Cambon Henri, **histoire de Maroc**, Hachette .Coulammiers, imp , Bradard et taupin, 1952.

- **رابعا : المعاجم**

1. سعيفان أحمد ، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية** ، ط 1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، 2004 .
2. صابان سهيل ، المعجم **الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، د ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000 م .

- **خامسا : المجلات و الجرائد و الدوريات**

1. 1 بورزمي لبنى ، من الاتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية مقارنة تاريخية قانونية ، المجلة البحثية ، منشورات مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث ، ع1 ، 2013م .
2. البطراوي مصطفى ، **الموقف الألماني من المسألة المغربية من نهاية القرن 19م و مطلع القرن 20م**، م8،ع13، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة اكلي محند أولحاج ، البويرة، ديسمبر 2017 م.
3. التسمساني خلوف عبد العزيز و آخرون ، **المقاومة المغربية الدبلوماسية للهيمنة الإسبانية** ، مجلة دار النيابة ، ع17 ، طنجة ، 1988م .
4. الحارثي تركي عجلان ، **نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، دع ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 1993م . سراب جبار خو رشيد، **العلاقات المغربية**

الألمانية(1912م،1956م) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية ، ع 59، الجامعة المستنصرية، د ب، د س.

5.

6. الروكي منير ، **التجارة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر،ميكانيزمات التطور و حضور الأجنبي،** مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، ع 10 ، جامعة لخضر الوادي ، مارس 2015م.

- **سادسا: الرسائل العلمية**

1. بن سيفى عزالدين ، **العلاقات الجزائرية المغربية (1246هـ،1330هـ/1912م،1830م)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2017 م – 2018م .
2. يوسليات فهيمة ، **التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى (1880 – 1912م)**، رسالة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2015م،2016م.
3. بوزكري مروان ، **التنافس الفرنسي– الإنجليزي على المغرب الأقصى ما بين (1873م –1905م)** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، تاريخ ضفتي البحر أ، م،(المغرب، أوروبا) جامعة الجزائر 2، 2009م، 2010م.

- **سابعا : المواقع**

1. https//at.wikipedia.org

فهرس المواضيع

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
مدخل	**06**
تعريف الامتيازات	**07**
ظهور و تطور الإمتيازات في المغرب الأقصى	**10**
أنواع الامتيازات	**08**
الفصل الأول :البدايات الأولى للأطماع الأوروبية على المغرب الأقصى	**15**
الضغوط السياسية والعسكرية	**16**
– التصادم المغربي الفرنسي (معركة ايسلي 1844م)	**16**
– التصادم المغربي الإسباني (معركة تطوان 1860م)	**22**
الضغوط الإقتصادية	**28**
– الإتفاقية المغربية –البريطانية– 1956م	**28**
– الإتفاقية المغربية –الإسبانية – 1861م	**31**
– الإتفاقية المغربية –الفرنسية– 1863م	**32**
نتائج الضغوطات الأوروبية على المغرب الأقصى	**34**
– مؤتمر طنجة 1877م	**34**
– مؤتمر مدريد1880م	**36**
الفصل الثاني :الإتفاقيات الفرنسية مع الدول الأوروبية ضد المغرب الأقصى	**46**
الإتفاق الفرنسي الإيطالي (**1902م**)	**47**

فهرس الموضوعات

الإتفاق الفرنسي البريطاني (**1904م**)	**49**
الإتفاق الفرنسي الإسباني (**1904م**)	**56**
الأزمة المغربية الأولى (**1905م**)	**58**
الفصل الثالث: المؤتمرات الدولية الأوروبية ضد المغرب الأقصى	**63**
- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م	**62**
- احتلال وجدة والدار البيضاء 1907م	**67**
- الإحتلال الإسباني للمغرب الشمالي 1909م	**75**
- الأزمة المغربية الثانية 1911م	**78**
خاتمة	**81**
ملاحق	**85**
قائمة البيبليوغرافيا	**105**
فهرس الموضوعات	**112**
ملخص الدراسة	**115**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

ملخص :

لقد تمحور موضوع دراستنا " **الامتيازات الأجنبية والمؤتمرات الدولية قبل فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى (1911م، 1844م)** ، حيث شهدت المغرب في هذه الفترة تجاذبات دولية شديدة بين دول الأوروبية حول النفود و السيطرة على المغرب الأقصى،و التركيز على الإستراتيجية التي اتبعتها الدول الإمبريالية في تلك الفترة حيث جاءت في بداية خططها على شكل مناوشات و ضغوطات عسكرية إتخذتها كذريعة للحصول على إمتيازاتإقتصادية وقضائية وجبائية بعد إبرامها لعدة معاهدات غير متكافئة في النصف الثاني من القرن 19م، لتحقيق مسعاها و جاء مؤتمر مدريد 1880م، لتأكيد الامتيازات و يعطيها الشرعية القانونية.

و بعد وفاة الحسين الأول 1894م تولى الحكم إبنه عبد العزيز و هو في سن 14، استغلت فرنسا صغر سن السلطان من أجل تخطيط السيطرة على المغرب الأقصى وكذلك التخلص من الدول الاستعمارية المعارضة للانفراد الفرنسي للسيطرة على المغرب الأقصى من خلال عقد اتفاقيات ودية مع الدول الأوروبية للتخلي عن رغبتها في احتلال المغرب مقابل تنازل فرنسا عن حقها في بعض المستعمرات و بعد التخلص من المعارضة الألمانية في المغرب سنة 1911م، وذلك بمنح ألمانيا مساحات في أراضي الكونغو الفرنسية وهكذا تمكنت فرنسا وإسبانيا بالانفراد بالمغرب الأقصى.

الكلمات المفتاحية :الإمتيازات ، الإتفاقيات ، مؤتمر مدريد ، الإحتلال الفرنسي ، المغرب الأقصى

ملخص الدراسة

:Summary

The subject of our study revolved around foreign concessions and international conferences before the dual protection loan over Al-Aqsa Morocco 1844-1911, as Morocco witnessed in this period intense international tensions between European countries over influence and control over Al-Aqsa Morocco and focusing on the strategy followed by the imperialist countries in that period. It came at the beginning of its plans in the form of skirmishes and military and economic pressures, which it took as a pretext to obtain economic, judicial, and tax privileges after concluding several unequal treaties in the second half of the 19th century AD to achieve its goal. The Madrid Conference of 1880 AD came to confirm these privileges and give them legal legitimacy. After the death of Hassan I in 1894AD, his son Abdel Aziz assumed power when he was 14 years old. France took advantage of the Sultan's zero position in order to plan to control Al-Aqsa Morocco, as well as getting rid of the colonial powers to oppose French monopoly to control Morocco in exchange for France giving up its right to some of the colonies and after getting rid of them. The German opposition in Morocco in 1911AD by granting Germany areas in the French Confederation territories, and thus France and Spain were able to gain control of Morocco

Privileges, agreements, Madrid Conference, :Key words French occupation, Al-Aqsa Morocco